فَهْمُ التشيُّع

دراسة في نشأة التشيُّع سياسيا وعقديا

فَهْمُ التشيُّع

دراسة في نشأة التشيُّع سياسيا وعقديا

الدكتور

نعمان جغيم



الأصالة للنشر والتوزيع



شركة الأصالة للنشر/الجزائر

ISBN:

الإيداع القانوني: جانفي 2018

شركة الأصالة للنشر/ الجزائر

العنوان: حي الصنوبر البحري رقم 58 المحمدية، الجزائر العاصمة

الهاتف/الفاكس: 06 2196 021

الجوال: 0669004744

البريد الإلكتروني: assala.edition@assala-dz.net

الموقع الإلكتروني: www.assala-dz.net

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الهادي إلى الصراط المستقيم، والصلاة والسلام على رسوله الأمين الذي بلّغ الرسالة وأدى الأمانة.

ذكر ابن بطوطة في رحلته قصة من الهند عن امرأة يقال لها: السلطانة رضية ولاّها أهل البلد الملك، وبعد مدة اتُهِمت بارتكاب الفاحشة مع عَبْدٍ لها، فخلعوها عن الملك وزوجوها من أحد أقاربها، ونصّبوا أخاها ناصر الدين سلطانا عليهم.

وقد غضبت السلطانة رضيّة من ذلك فقامت مع زوجها بجمع أهل الفساد في البلد وأعلنت الحرب على أخيها السلطان، ولكن عاقبتها كانت الهزيمة، وبعد انهزام جندها فرَّت بنفسها في لباس الرجال.

ولما أدركها الجوع وأجهدها الإعياء قصدت رجلا يحرث الأرض وطلبت منه ما تأكله فأعطاها خبزا، وبعد الأكل غلبها النوم فنامت في حقل ذلك الفلاح، ولما نظر إليها الحراث وهي نائمة رأى تحت ثيابها الرجالية ثياب نساء ثمينة، فقتلها ودفنها في أرضه ثم طرد فرسها.

ولما أخذ الفلاح تلك الثياب إلى السوق لبيعها شكّ فيه أهل السوق وأخذوه إلى الحاكم، فأقرّ بقتلها ودلهم على مدفنها، فاستخرجوها وغسلوها وكفنوها ودفنوها.

وبعد سنوات طويلة بُنيت قُبّة على قبرها، ومع مرور الزمن صارت تلك القُبّة تُزار ويتبرك بها الناس[1]، وبذلك تحوّل قبر المرأة الفاجرة التي جمعت حولها أهل الفساد لقتال أخيها إلى قَبْر وليٍّ من الأولياء، يزوره الناس ويتبركون به ويسألونه الشفاعة لهم وقضاء حوائجهم!

ويحدثنا التاريخ كيف أن عمرو بن لحي الخزاعي -الذي كان من سادة مكة-

---

[1] ابن بطوطة: محمد بن عبد الله، (1407هـ/1987م). رحلة ابن بطوطة، تحقيق: محمد عبد المنعم العريان، بيروت: دار إحياء العلوم، ص 435.

سافر إلى الشام فوجد أهلها يعبدون الأصنام، فلما سألهم عنها قالوا: هذه أصنام نعبدها فنستمطرها فتمطرنا، ونستنصرها فتنصرنا، فطلب منهم أن يعطوه صنما منها يأخذه معه إلى مكة؛ وكان العرب في مكة وما حولها يتبعون بقايا دين إبراهيم عليه السلام. ولا شك أن كثيرا من الناس قد أنكروا عليه عبادة تلك الأصنام لما أحضرها، ولكن بمرور الوقت صار المنظر مألوفا، ومع تعاقب الأجيال ترسخت عبادة تلك الأصنام، وصاروا يعتقدون أنها آلهة مع الله تعالى تُقرِّبهم إلى الله تعالى وتشفع لهم عنده، وبعد أن ترسّخ اعتقاد شفاعتها لهم أصبحت العبادة متوجهة إليها بدلا من الله تعالى.

ويروي لنا القرآن الكريم كيف أن قوم نوح عليه السلام كانوا يصرون على عبادة ودّ وسوّاع ويغوث ويعوق ونسرا، وكانوا يتواصون بالتمسك بتلك العبادة وعدم اتباع نوح عليه السلام: ﴿وَقَالُواْ لاَ تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلاَ تَذَرُنَّ وُدّاً ولاَ سُوَاعاً ﴿٢٣﴾ وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً﴾[نوح 24/23].

ويذكر لنا الرسول ﷺ أن هؤلاء الخمسة كانوا رجالا صالحين، فلما ماتوا نصب لهم قومهم تماثيل لتخليد ذكراهم احتراما وتقديرا لهم، وبعد مرور أجيال تحول ذلك التقدير والاحترام إلى عبادة، وأصبحوا آلهة تعبد من دون الله، وأصبحت الأجيال الجديدة لا تعلم أن تلك التماثيل إنما نصبت لتخليد ذكرى أولئك الرجال الصالحين، بل صاروا يعتقدون أنها آلهة، فيتمسكون بعبادتها ويرفضون اتباع رسول الله؛ الذي يدعوهم إلى عبادة الله رب العالمين وحده لا شريك له.

هذه أمثلة توضح لنا كيف يبدأ تشكُّل بعض المعتقدات عند الناس، وكيف تتطور تلك المعتقدات وتترسخ في نفوس الناس، وبعد أن تستقر تتلقاها الأجيال التالية بالتوارث والتسليم، وقليل من الناس من يُعْمِل عقلَه ويغوص في أصول تلك المعتقدات ليعرف حقيقتها ويعرف كيف تكوّنت وتطورت.

وهذا حال التيار الشيعي الذي انبثقت معتقداته من ظروف سياسية واجتماعية، ثم بعد مدة من التّجربة العمليّة والتّطوُّر التاريخي أفرز مَنْظُومَة فكريّة مبنيَّة على تراكمات مسيرته العملية، وأصبحت تلك المنظومة الفكرية هي الإطارُ الفكريّ الموجِّه لحركته والمُفَسِّرُ لتجربته العمليّة.

فالتيار الشيعيّ -بفِرَقِهِ المُخْتَلِفَة المُتَنَاحِرَة- لم ينطلق من فلسفة نظريّة متكاملة، ولم يكن له في البداية إطار فكريّ واضح ومتكامل، بل انطلق حركة سياسية تقوم على تفضيل عليّ بن أبي طالب ﷺ على غيره من الصحابة والقول بأولويته لتولي الخلافة.

ولَمّا كانت فِكْرة النِّظام الوراثي هي السائدة في أنظمة الحكم آنذاك، وكانت الأسرة العلويّة هي أقْرَبُ الأُسَرِ إلى الرسول ﷺ، كانت أكثر المؤهلين للحصول على المشروعيّة الدينيّة، زيادة على ما كان يتمتع به علي بن أبي طالب ﷺ من صفات حميدة.

وقد اتفق شيعة أن عليّ بن أبي طالب من أهل العِراق على القَوْلِ بفكرة الحُكْمِ الوراثي في ذريته، كما اتّفقوا على القول بإمامة ابنيه الحسن والحسين من بعده، ولكنهم بعد مقتل الحسين اختلفوا فيمن يكون أولى بالإمامة. ونظراً لعدم وجود إطار نظريّ مُسْبَق يوجّهُ مَسِيرَتَهُ ويوفّر المرجعيّة لأتباعه، فقد واجه هذا التيار تصدّعات وانقسامات متواصلة على مدى أكثر من قرنين من الزمن، وقامت كل فرقة بتطوير مبادئها السياسية والعقدية الخاصة بها.

هذه الدراسة تقدم تفسيرا لنشأة التيار الشيعي وتطوره من معارضة سياسية إلى فرقة دينية ذات منظومة فكرية شاملة، وتبيّن أسباب ظهور المعتقدات الأساسية للشيعة الإثني عشرية باعتبارهم أهم الفرق الشيعية الموجودة وأكبرها، وهي دراسة لا تُعنى بسرد تفاصيل الأحداث التاريخية، كما لا تُعنى بعرض تفاصيل عقائد الفِرق الشيعية، فذلك موجود في كتب الفرق. وقد اعتمدت فيها أساسا على أحد المصادر الأساسية للشيعة الإثني عشرية، هو: كتاب أصول الكافي للكليني (ت329هـ)[1]، وقد تم اختيار هذا الكتاب لاعتبارين:

أحدهما: مكانة هذا الكتاب في المذهب الشيعي الإثني عشري، حيث إنه يعد

---

[1] كتاب الكافي ينقسم إلى قسمين: **القسم الأول:** الأصول من الكافي وهو أربعة أجزاء، وهو الذي رجعت إليه في هذه الدراسة، **والقسم الثاني:** الفروع من الكافي. والنسخة التي اعتمدتها مطبوعة في إيران وعليها شرح باللغة الفارسية. والكليني هو محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني، مات ببغداد في شعبان سنة 329هـ.

المصدر الأوّل للحديث عندهم[1]، واتفق الشيعة الإثني عشرية على تفضيله والأخذ به والثّقة بأخباره.[2]

وثانيهما: أنه كتاب أُلف بعد انقطاع سلسلة الإمامة بفترة قصيرة، وهي الفترة التي كانت فيها النظرية الشيعية الإثني عشرية في طور الاكتمال، وقد جمع عددا ضخما من الآثار التي ترصد نشأة الفكر الشيعي وتطوره، وبالتالي فهو من أفضل المصادر الأصلية التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة تطور الفكر العقدي والسياسي الشيعي.

أما فيما يخص الأحداث التاريخية فقد اعتمدت على كتابين لمؤلفين من أنصار العلويين، ولهما ميول شيعية ظاهرة، ولا يمكن اتهامهما بتزوير الحقائق التاريخية ضد الشيعة، هما: **تاريخ اليعقوبي** لـ: أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (توفي في حدود سنة 296هـ أو بعدها)، و**مروج الذهب ومعادن الجوهر** لـ: أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت 346هـ).

أما ما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالفِرَق الشيعية فقد اعتمدت أساسا على كتاب **فرق الشيعة** لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي، وهو من كبار رجال الشيعة الإثني عشرية في زمنه[3]، والكتاب من أقدم المصادر الشيعية.

وفيما يتعلق ببعض المصادر الشيعية التي لم تتوفر لديّ نقلت عن الدكتور عبد الحميد خروب في رسالته: **رواية الحديث عند الشيعة الإمامية: دراسة وتحقيق**، وهي رسالة ماجستير غير مطبوعة.

هذا، وأسأل الله سبحانه وتعالى العفو والعافية والمعافاة في الدنيا والآخرة، وأن ينفع بهذا العمل، ويجعله إسهاما في إصلاح حال المسلمين.

---

[1] المصادر الأساسية للحديث عند الشيعة هي: 1/ الكافي للكليني، 2/ مَنْ لا يَحْضُرُهُ الفَقِيه للصدوق، 3/تهذيب الأحكام لأبي جعفر الطوسي، 4 /الاستبصار لأبي جعفر الطوسي.

[2] انظر: السيد حسن الصدر -نهاية الدراية- ص 220؛ تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام؛ ص288؛ نقلاً عن عبد الحميد خروب: رواية الحديث عند الشيعة الإمامية؛ ص321-322.

[3] أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي لا يعرف بالضبط تاريخ ميلاده ولا تاريخ وفاته، ولكنه عاش في النصف الثاني من القرن الثالث ومطلع القرن الرابع، ومما يدل على ذلك أنهم ذكروا في ترجمته أنه كان يجتمع إليه جماعة من نَقَلَة كتب الفلسفة مثل: أبي عثمان الدمشقي، وثابت بن قرة ت: 288هـ.

الباب الأول
النشأة والمسيرة التاريخية

الفصل الأول: النشأة السياسية

1. ظاهرة التَّشيُّع:

إن ظاهرة نُشوء التيار الشيعي لا تَخْرُج عن الإطار العام لظهور وتطوُّر المذاهب السياسيّة والفكريّة؛ فهو نتيجة تفاعلات اجتماعية وسياسية وثقافية عاشها المجتمع الإسلامي بعد وفاة الرسول ﷺ. وهي في أصلها حَرَكَةُ مجموعةٍ من الناس اعتنقت مذهباً سياسيّاً في نُصْرَة عليّ بن أبي طالب ﷺ والقول بأولويّته بالخلافة.

ولَمَّا كان النظام السياسي في ذلك الوقت خاضعا لأعراف النظام القبلي والنّظام الوراثي، فإنهم جعلوا الحكم وراثيا في ذريّة الزعيم الرَّمْز الذي رَأَوْهُ أَوْلَى بالحكم، كما جعل الأمويون الحكم وراثيا فيهم، وجعله العباسيون وراثيا فيهم، وتتابع الأمر على ذلك في الممالك التي قامت في مختلف أنحاء العالم الإسلامي.

وفي خضمّ الصراع الاجتماعي والسياسي الذي نشأ بين العشائر والقبائل تطوّرت فكرة القول بأولويّة عليّ بن أبي طالب بالخلافة إلى فكرة الوصاية، وبدأت تأخذ طابعاً دينيّاً زيادة على طابعها السياسي، وكلّما طال أَمَدُ الصِّراع ازداد التّطوُّر حتى وصلت الفكرة في النهاية إلى مرحلة تكوين مذاهب فكريّة وعقديّة متكاملة لمجموعة كبيرة من الفِرَق الشيعية تحمل كلّ إفرازات المراحل المختلفة للصراع.

وقد أدّت الهزائم المتتالية التي مُنِيَّ بها التيار الشيعي على مستوى الصراع على الحكم ضد الأمويين والعباسيين؛ إلى محاولة التَّعْويض عن تلك الهزائم الميدانية ببعض الانتصارات النظريّة، سواء على المستوى السياسي بحَصْر الخلافة

في عليّ بن أبي طالب وذريّته وإبطال خلافة غيرهم، أم على المستوى الديني باستقلال الشيعة بمصادر خاصة بهم والطعن في مصادر أهل السنة والجماعة.

وقد نتج عن السعي إلى تحقيق ذلك الانتصار النّظري غلوٌّ ومبالغات كثيرة فرضتها ظروف الصراع الطويل، وساعد على ترسيخ تلك المبالغات وعدم تمحيصها الطابع السِّري الذي كان يتبعه التيار الشيعي في المعارضة السياسية، والتغطيّة على أفكار ومعتقدات أصحابه بمبدأ "التقيّة".

وبعد استقرار المذهب يصبح من الصعب التّراجُع عن تلك المبالغات والأفكار الشاذة؛ لأن ذلك يعني إضعاف المذهب وتعريضه إلى انتقادات وهزَّات قد تَهْدم بُنْيَانَهُ من الأساس، خاصة أنّ أكثر ذلك الغلوّ والمبالغة متعلّق بحجر الأساس في البناء الشيعي؛ وهو مسألة الإمامة، وإذا اكتشف صاحب البيت بعد اكتمال بُنْيَانِه أنّ بعضاً من حجارة أساس البيت غريب ودخيل، فإنه من الصعب عليه أن يجازف بنَزْع تلك الحجارة؛ لأنّ في نَزْعها مُجَازَفَة بهدم البنيان كلِّهِ، فلا يبقى أمامه سوى طريق التّبرير والتّغطية، ومحاولة إعطاء المشروعية لتلك الحجارة الغريبة الدخيلة، وجعلها جزءاً أصيلاً من البناء.

2. بواكير النشأة السياسية:

يُرْجِع بعض الشيعة نشأة فِرقتهم إلى ما قبل وجود البشرية على وجه الأرض، وبالضبط إلى الوقت الذي جمع فيه الله سبحانه وتعالى الخلق -في عالم الغيب- على شكل ذُرٍّ وأشهدهم على ربوبيّته سبحانه وتعالى[1]، حيث أخذ في ذلك الوقت الميثاق على الشيعة بالولاية لعليّ بن أبي طالب وذريته من بعده. روى الكليني بسنده عن بكير بن أعين قال: "كان أبو جعفر عليه السلام يقول: إنّ الله أخذ ميثاق

---

[1] المقصود بذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف 172].

شيعتنا بالولاية وهم ذُرٌّ، يوم أخذَ الميثاق على الذُّرِّ والإقرار له بالربوبية ولمحمد صلى الله عليه وآله وسلم بالنبوة"[1].

كما يُرْجِعُ بعضهم بداية نشأة مذهبهم إلى بداية الرسالة، وأنّ الرسول ﷺ هو الذي وضع بذرة التشيُّع بنفسه، وهو الذي تعهَّدَها بالرعاية والعناية حتى كبرت في حياته وأثمرت بعد وفاته. ومن أجل إثبات ذلك عمدوا إلى تأويل آيات القرآن الكريم وبعض أحداث السيرة بما يؤيد ذلك، ودعموا ذلك بنسج شبكة كبيرة من الأخبار حول تلك الأحداث وأسباب نزول القرآن الكريم[2].

ومثل هذه المبالغات معهودة عند أصحاب الفِرق الدينية من أجل إثبات المشروعية، وإبراز السَّبْق على الفِرق الدينية المخالِفَة، ولذلك فهي تبقى في إطار المبالغات الخيالية، ولا تحتاج إلى مناقشة علميّة.

أما النّظرة الواقعيّة لنشأة التيار الشيعي فتكون وفق ما هو ثابت من الأحداث التاريخية.

لقد ترك غيّاب الرسول ﷺ فراغاً سياسيّا وإداريّا، وكان لابُدّ من رجل يخلفه ويتولّى إدارة شؤون الدولة الإسلامية، وكان من الطبيعي أن تكون للصحابة آراء مختلفة فيمن يرونه أَوْلى بتولّي الحكم بعد الرسول ﷺ؛ فظهرت في ذلك ثلاثة توجهّات أساسية: **الأول:** رأي غالب الأنصار، **والثاني:** رأي أنصار علي بن أبي طالب رضي الله عنه، **والثالث:** رأي بعض وُجهاء المهاجرين.

لقد رأى الأنصار -رضي الله عنهم- أولوِيَّتَهم بالخلافة. ولِمَ لا؟ فالأرض أرْضُهم، والبلد بلدُهم، والمهاجرون ضيوفٌ عندهم، والرّياسة تكون عادة لصاحب البيت لا للضيف. إنهم هم الذين آووا الرسول ﷺ وأصحابه الفارّين من اضطهاد المشركين في مكة وغيرها من البلاد، وهم الذين وَفَّرُوا أرضيّةَ قيام الدولة الإسلامية

[1] الكليني: محمد بن يعقوب، (1968-1971م).الأصول من الكافي، طهران: دار الكتب الإسلامية، ج2،ص318.

[2] انظر في ذلك الكتب الشيعية التي تتحدث عن نشأة المذهب الشيعي والتعريف به؛ مثل: الشيعة الإمامية لمحمد حسين المظفري، الشيعة والتشيع لجواد مغنية وغيرها.

وحَمُوها بدمائهم وأموالهم؛ فمن المنطقيّ أن يكون لهم الحقّ في تولّي قيادة تلك الدولة، وتسييرها نحو مستقبل زاهر يضمن التواصل مع مآثر مرحلة النبوّة.

ورأى بنو هاشم أحقيّتهم بالخلافة؛ فهم أقارب الرسول ﷺ وعشيرته، وهم أولى بوراثته في الحكم، وأرادوا مبايعة علي بن أبي طالب، وأيّدهم في ذلك بعض الصحابة.

وفي مقابل رأي الأنصار رأى بعض وجهاء المهاجرين أن الحكم ينبغي أن يكون في قريش؛ لأنها هي التي يمكن أن تحقق الاجتماع السياسي للقبائل العربية، ورشحوا للخلافة أبا بكر الصديق رضي الله عنه.

لقد كان مما اتَّصَف به الأنصار -رضي الله عنهم-: صفاء النفوس، وإخلاص القلوب، والعطاء والإيثار، وقد جعلتهم تلك الصفات النّبيلة يتخلّون عن رأيهم في أحقِّيّتهم بالخلافة بمجرّد أن بيّن لهم أبو بكر رضي الله عنه أنّ مصلحة الأمة في تلك الظروف تقتضي وحدتها، وأنّ وحدتها لا تتمّ إلاّ بأن يكون الخليفة من قريش كما أخبر عن ذلك الرسول ﷺ. وبذلك تنازل الأنصار عن فكرة أولويَّتهم بالحكم، وقدَّموا مصلحة الأمة على مصلحتهم، وانتهت مشكلتهم، ولم يؤثر عنهم أنهم طالبوا بالحكم فيما بعد.

كما أن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه والنَّفر الذين كانوا يرون أولويته للخلاقة تنازلوا عن رأيهم، وبايعوا أبا بكر الصديق رضي الله عنه لما رأوا أنّ المسلمين قد بايعوه، فخضعوا لرأي الأغلبية، وانضووا تحت لواء أبي بكر لخدمة الإسلام والمسلمين، ولم يجعلوا من ذلك قضيّة.

وهذه هي طبيعة الحكم في الإسلام وفي النُّظُم الديمقراطية بصفة عامة؛ كلّ شخص له الحقّ في أن يرشِّح ويقدِّم من يراه أولى بالحكم ويدعو له ويناصره، فإذا تَمّ اختيار حاكم من قِبَل أغلبية المواطنين وَجَبَ على الكلّ العملُ تحت سلطته والخضوع للقوانين العامة للدولة، مع حقِّهم في الاحتفاظ بآرائهم ومبرراتهم في اختيار شخص وتقديمه على الآخرين.

لقد كان موقف أولئك الصحابة الذين أرادوا ترشيح عليّ بن أبي طالب للخلافة مجرّد رأْي سياسي، ولا يمكن أن يكون إيماناً منهم بفكرة الوصيّة لعليّ بن أبي طالب وذريته، أو اعتقادا بأنّ نظام الحكم الإسلامي يجب أن يكون وراثيّاً في أقارب الرسول ﷺ، أو اعتقادا بأنّ أولويّة عليّ بالخلافة هي مسألة دينيّة كما

يصوِّرها الشيعة. والدليل على ذلك أنّ أغلب الذين رشَّحوا عليّاً للخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ، قد غيروا ميولهم فيما بعد لَمّا تغيّرت الظروف؛ ولو كان ترشيحهم لعليّ بن أبي طالب في المرّة الأولى بناءً على حقّ إلهيّ له في الخلافة لَمَا أجازوا لأنفسهم التّراجُع عن ذلك فيما بعد. فالزبير بن العوام رضي الله عنه كان من الذين رشّحوا عليّاً للخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ ودعوا إلى ذلك، ولكنه بعد ذلك اختلف معه بعد مقتل عثمان بن عفّان رضي الله عنه ولم يقف في صفه، وأبو سفيان وعتبة بن أبي جهل كانا من أوائل الذين دعوا إلى ترشيح عليّ للخلافة وعارضوا اختيار أبي بكر الصديق لذلك[1]، ولكنهما غيّرا رأيهما فيما بعد.

ولم يكن للمجموعة التي كانت تفضل ترشيح عليّ بن أبي طالب للخلافة نشاط سياسي معروف في تأييد عليّ بن أبي طالب سوى أثناء اختيار الخليفة الأول؛ ولذلك فإنّ موقف تلك المجموعة من الصحابة رضي الله عنهم لا يمكن عدُّه نواة المذهب الشيعي؛ لأن بين مواقف وعقائد وأفكار أولئك الصحابة ومواقف وعقائد المذهب الشيعي بُعْدُ ما بين المشرق والمغرب، ولكن يمكن أن يكون ذلك بذرة مذهب سياسي يرى تقديم علي بن أبي طالب بالخلافة.

3. تبلور التيار السياسي للعلويين:

بعد مبايعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالخلافة، ونقله مقرّ الخلافة إلى الكوفة، والفتنة التي حصلت بين عليّ وشيعته من جهة ومعاويّة وشيعته من جهة أخرى، تكوّن تيار سياسيّ يناصر خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وكان من الطبيعيّ بعد مقتله أن يُبايع أهلُ الكوفة وما جاوَرَها ابنه الحسن بن عليّ بالخلافة، فهو يمثِّل رمْزَ التّواصُل مع القيادة السّابقة، فضلاً عن أن ثقافة الحكم السائدة فيهم هي مبادئ النِّظام الوراثيّ.

---

[1] من المفارقات أن يطعن الشيعة في إسلام أبي سفيان مع أنه كان من أكثر الناس حماساً لتنصيب عليّ بن أبي طالب للخلافة. فكيف لم يشفع هذا لأبي سفيان؟ ولماذا لم يَعُدَّهُ الشيعة من مؤسسي مذهبهم أو على الأقلّ واحداً من أفراد الفِرقة؟، يبدو أنّ الصراع الذي وقع فيما بعد بين عليّ ومعاوية بن أبي سفيان قد طغى على هذا الموقف، فعَمَّمَ الشيعة نقمتهم على كلّ بني أميّة.

ولَمّا رأى الحسن بن عليّ ﷺ عدم جَدْوى الحرب التي يخوضها ضد معاوية فضّل حقن دماء المسلمين، وقرّر التوقُّف عن القتال والتّنازل عن الخلافة. يقول المسعودي: "وقد كان أهل الكوفة انتهبوا سرادق الحسن ورَحْلَه، وطعنوا بالخنجر في جوفه، فلمّا تيقَّنَ ما نزل به انقاد إلى الصلح"[1].

وقد استبشر أغلب المسلمين بتلك الخطوة التي اتَّخذها الحسن ﷺ، ورحَّبوا بها لِمَا فيها من حَقْن لدماء المسلمين، وحفْظ للأرواح التي تُزْهَق في صِراع سياسي لم تكن تعلم نهايته، حتى سَمُّوا ذلك العام بعام الجماعة. ولكن مجموعة من شيعة عليّ رفضوا ذلك الصّلح رفضاً شديدا، ووصلت بهم المعارضة إلى أن دبَّروا محاولة لاغتيال زعيمهم الجديد الحسن بن علي، وكان صاحب محاولة الاغتيال الجراح بن سنان الأسدي[2].

والملاحظ أنه إلى غاية هذا الوقت لم يكن شيعة عليّ وابنه الحسن ﷺ يختلفون عن غيرهم من المسلمين في المبادئ العقديّة والفقهيّة، وكان الخلاف بينهم وبين غيرهم من المسلمين محصورا في الآراء السياسية.

بعد تنازل الحسن بن علي عن الخلافة انتهى الصّراع السياسي بانتصار ميدانيّ للأمويين والاستيلاء على السلطة كاملة وخضوع العراق -بما فيه الكوفة- لسلطان الدولة الأمويّة، ولكن فريقاً من شيعة الحسن بن عليّ لم يسلِّموا بهذه الهزيمة الميدانيّة، وبقوا يتحَيَّنون الفُرص للثورة عليهم وإسقاط حُكمهم.

جاءت المحاولة الأولى بعد حوالي عشرين سنة، حيث كتبوا إلى الحسين بن عليّ ﷺ يعلنون تأييدهم له ومبايعتهم إياه، ويطلبون منه الحضور إلى الكوفة لتنصيبه خليفة وإعلان الثورة على الأمويين تحت لوائه. ولما انتهى الأمر بالفشل ومقتل الحسين ﷺ انْقَسم شيعتُه من أهل الكوفة إلى طوائف:

---

[1] المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، (1988م). مروج الذهب ومعادن الجوهر، بيروت: المكتبة العصرية. ج3. ص9.

[2] انظر: اليعقوبي: أحمد بن إسحاق بن واضح، (1358هـ). تاريخ اليعقوبي. النجف: المكتبة المرتضوية. ج2، ص191-192.

طائفة شعروا بوَخْزِ الضّمير بسبب خيّانتهم للحسين وعدم الخروج للقتال معه؛ وقرَّروا أن يُعاقبوا أنفسهم بما عاقب به الله تعالى بني إسرائيل وهو: قتل أنفسهم[1]؛ فخرجوا للقتال حتى قُتِلوا جمعياً، وهم الذين أُطْلِق عليهم اسم "حركة التوّابين"؛ لأن عمَلَهم ذلك كان في اعتقادهم رَمْز التّوبة من خيّانة الحسين وتسْليمه للقتل في معركة كربلاء.

واكتفت **طائفة** بتعيين إمام نظريّ يمثّل رَمْزَ التّواصل مع الخطّ العلوي ويمثّل السّلطة الروحيّة لهم، ورأوا في ذلك كِفاية لهم، وهؤلاء هم الذين اختاروا زين العابدين عليّ بن الحسين ليكون الإمام الرَّمز لهم.

وطائفة ثالثة لم تكن ترى جَدْوى من قتْل النّفس للتّكفير عن ذَنْبِ خيّانة الحسين بن عليّ، ولا رأت فائدة في فكرة تعيين إمام نظريّ لا سلطة له في الواقع العملي، ورأوا أنّ الخيار الأفضل هو مواصلة الثورة ضدّ الأمويين في صفٍّ مُنَظَّمٍ مع رفْع شِعار الانتساب إلى واحد من ذريّة عليّ بن أبي طالب، وهم الذين قاتلوا في صفّ المختار بن أبي عبيد الثقفي الذي اختار محمد بن عليّ بن أبي طالب (المشهور باسم محمد بن الحنفية) ليكون شِعَارَ المشروعيّة لثورته وطموحه للحُكْم.

استمرّ الشيعة في خطّ عدم التّسليم بالهزيمة، وفي حَجْب الولاء الباطني عن السلطة القائمة وإعطائه لإمامهم النظريّ الذي يمثّل رمْز التّواصل مع البيت العلويّ، فذلك يمثِّل أضعفَ مراتب الثّورة: الثّورة بالقلب ماداموا لم يُفْلِحُوا في الثورة باليد. وكانت فكرة تعيين إمام نظري من ذرية علي بن أبي طالب هي القاسم المشترك بين عشرات الفِرق الشيعية، وإن كانوا قد اختلفوا اختلافاً كبيراً في من يروه أوْلى بتلك الإمامة النظريّة، كما اختلفت مواقفهم العسكريّة من السلطتين الأموية والعباسية.

4. ظهور فكرة وصاية علي س:

---

[1] وذلك في قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَـٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة 54].

لقد أثبت كبار رجال الدين الشيعي القدامى أنّ أوّل من أظهر الطعن في الصحابة، وقال بفكرة كون عليّ بن أبي طالب وصيّاً بعد الرسول ﷺ هو عبد الله بن سبأ الذي كان يهوديا وأعلن إسلامه وصار من شيعة علي رضي الله عنه، وأنه نقلها من التراث اليهودي.

يقول رجل الدين الشيعي الحسن بن موسى النوبختي في كتابه "فِرَق الشيعة" عن عبد الله بن سبأ: "وكان ممن أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرّأ منهم، وقال: إن عليّا عليه السلام أمره بذلك، فأخذه عليّ فسأله عن قوله هذا، فأقرَّ به، فأمر بقتله، فصاح الناس إليه: يا أمير المؤمنين أتقتل رجلا يدعو إلى حُبِّكم أهل البيت، وإلى ولايتك والبراءة من أعدائك؟ فصيَّره إلى المدائن.[1] وحكى جماعة من أهل العلم من أصحاب عليّ عليه السلام أن عبد الله بن سبأ كان يهوديا فأسلم، ووالى عليّا عليه السلام. وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى عليه السلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النبي ﷺ وآله في عليّ عليه السلام بمثل ذلك. وهو أول من شَهَرَ القول بفرض إمامة عليّ عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه. فمن هناك قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية"[2].

[1] اختلفت الروايات الشيعية في موقف علي بن أبي طالب من عبد الله بن سبأ، فهذه الرواية تذكر أنه نفاه إلى المدائن، ورواية أخرى تقول إنه قتله. يقول رجل الدين الشيعي عبد الله المامقاني: "عبد الله بن سبأ: بالسين المهملة المفتوحة، والباء الموحدة المفتوحة والألف قد وقع في طريق الصدوق في باب التعقيب من الفقيه، وقال الشيخ في باب أصحاب أمير المؤمنين: عبد الله بن سبأ الذي رجع إلى الكفر وأظهر الغلو، وقال ابن داود: عبد الله بن سبأ رجع إلى الكفر وأظهر الغلو، كان يدّعي النبوّة، وأنّ عليّاً هو الله، فاستتابه ثلاثة أيام فلم يرجع فأحرقه بالنار في جملة سبعين رجلاً ادعوا فيه ذلك". عبد الله المامقاني: تنقيح المقال في أحوال الرجال. طبعة النجف. ج2. ص183-184. نقلا عن: عبد الحميد خروب. رواية الحديث عند الشيعة الإمامية، ص40.

[2] النوبختي، أبو محمد الحسن بن موسى، (1931م). فرق الشيعة؛ نشر جمعية المستشرقين الألمانية، طبعة إستانبول. ص19-20. والكلام نفسه نجده عند رجل الدين الشيعي أبو عمرو الكشي (توفي في حدود 350هـ)، حيث يقول: "وذكر أهل العلم أنّ عبد الله بن سبأ كان يهوديّاً فأسْلَمَ ووَالَى عليّاً، وكان يقول وهو على يهوديّته في يوشع بن نون: وصيّ موسى بالغلوّ، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله
=

وبهذا يتبين أن محاولة بعض المعاصرين نفي وجود عبد الله بن سبأ والادعاء بأنه شخصية أسطورية كلام لا معنى له؛ لأن مصادر الشيعة القديمة تنطق بهذه الحقيقة التاريخية وتؤكدها.

وعلى الرغم من أن فكرة الوصاية التي أثارها عبد الله بن سبأ كانت مرفوضة من طرف علي بن أبي طالب وغالبية شيعته في ذلك الوقت، إلا أن الفكرة ترسّخت فيما بعد في المنظومة العقدية لجميع الفرق الشيعية، وصارت القاسم المشترك بينها وحجر الزاوية فيها. ولم تقتصر تلك الفرق الشيعية على القول بوصاية علي ﷺ، بل سحبت تلك الوصاية إلى ذريته فجعلت الخلافة وراثية ومحصورة فيهم على اختلاف بين تلك الفِرق في عدد الأوصياء وأسمائهم.

5. ظهور لقب "الشيعة":

مصطلح "الشيعة" يعني الأنصار والأتباع، وقد ورد في القرآن الكريم بهذا المعنى[1]، وكان أنصار علي بن أبي طالب يُسمون "شيعة علي"، وأنصار معاوية بن أبي سفيان يُسمون "شيعة معاوية". ومما يدل على ذلك ما ورد في كتاب معاوية لبُسر بن أرطأة حين أرسله إلى اليمن يقول: "أَمْعِنْ حتى تأتي صنعاء فإن لنا بها شيعة"[2]. وبمرور الوقت غلب استعمال لقب "الشيعة" على شيعة عليّ بن أبي طالب وذريته حتى صار عَلَما عليهم، ولا يمكن تحديد وقت معين لذلك. وزيادة على مصطلح "الشيعة" كانت هناك مصطلحات أخرى مستعملة في التعبير عن التيار السياسي الموالي لعلي بن أبي طالب، هي: العلويون، والهاشميون، والطالبيون.

6. الحاجة إلى مذهب متكامل:

ﷺ في عليّ مثل ذلك، وكان أوّل من شَهَرَ بالقول بِفَرْضِ إمامة عليّ، وأظْهَرَ البراءة من أعدائه، وكَاشَفَ مخالفيه وكَفَّرَهُم، فمن هنا قال من خَالَفَ الشيعة إنّ أصْلَ التَّشَيُّعِ والرَّفْضِ مأخوذٌ من اليهودية". الكشي؛ أبو عمرو (د.ت). رجال الكشي. كربلاء/بغداد: مؤسسة الأعلمي. ص9، نقلا عن: عبد الحميد خروب؛ رواية الحديث عند الشيعة الإمامية ص39.

[1] من ذلك قوله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[القصص 15].

[2] اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي؛ ج2. ص173.

لقد سعى كلٌّ من العلويين والأمويين والعباسيين إلى الحكم، واستطاع الأميّون والعباسيّون تحقيق طموحاتهم فوصلوا إلى الحكم، وكان العلويّون وشيعتهم أسوأ الطوائف حظّاً؛ فلم يستطيعوا تحقيق طموحاتهم، وباءت محاولاتهم للاستيلاء على السّلطة بالفشل، ولم ينالوا من تلك المحاولات المتكرّرة سوى القمع والتّنكيل على أيدي منافسيهم من الأمويين والعباسيين. لقد كان ذلك الفشل المتواصل يُنْذِر بزوالهم، فكان لابُدّ من مذهب عقدي يحْتَضِن فكْرتهم ويحملها وينشرها، ويحشد المؤيِّدين لها للتضحية من أجلها، ويغذّيها بأفكار ودماء جديدة.

لقد كان الشيعة في أمسِّ الحاجة إلى التّعْويض عن الفشل الميدانيّ بالسّعي إلى إيجاد نَصْر على المستوى النظري؛ من خلال بنَاء نظريّةٍ تُثْبِت أنّهم هم الورثة الشرعيّون لِخَطّ النبوّة، وأنّ أئمتهم من طِينة خاصّة، وفيهم أرواح خاصّة، وأنّهم هم أَوْلى الناس بالخلافة، وأنّ الفِرَق الأخرى المنافسة قد ضلّت وانحرفت عن خطّ الإسلام الصحيح، وأنها تمثّل عصابات من المغتصبين الذين اغتصبوا الحقّ الإلهي لأئمَّتِهم في الخلافة.

وكان الشّعور بالحِقْد والعداوة الذي تولّد في نفوس الشيعة -نتيجة الصّراع المرير الذي كان بينهم وبين الأمويين والعباسيين- كافيّاً ليولِّد في نفوسهم الشُّعورَ بضرورة إيجاد منهج مُخَالِف لمنهج أعدائهم؛ فإنّ البقاء على منهج من يرونه عدوّاً لهم والاسْتِقَاء من مصادره يُعَدُّ نوعاً من التَّسْليم له والانهزام أمامه، فكان لابُدّ من التَّمايُز والمفاصلة بإنْشَاء مذهب متكامل يتميَّز عن مذهب من يرونهم ظالمين اغتصبوا من أئمتهم حقهم الشرعي.

وقد بلغت بهم الرغبة في التميُّز عن مخالفيهم إلى درجة أنهم جعلوا مخالفة جمهور المسلمين من أهل السنة والجماعة أصلا من أصولهم، ونَظَّرُوا لذلك الأصل بنسبته إلى جعفر الصادق، فقد روى الكليني بسنده فيما ينسبه إلى جعفر الصادق أنه قال: "دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم"[1]. والمقصود بـ "القوم" أهل السنّة والجماعة.

[1] الكليني: أصول الكافي، ج1. ص9.

وفي النص الآتي بيان وافٍ للكيفيّة التي نَظَّرَ بها الشيعة للفُرْقَةِ والاختلاف مع أهل السنّة والجماعة (الذين يعبرون عنهم بالعامة) حتى جعلوا ذلك أصلاً من أصول مذهبهم:

روى الكليني بسنده فيما ينسبه إلى جعفر الصادق أن عمر بن حنظلة قال: "سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دَيْنٍ أو ميراثٍ فَتَحَاكَمَا إلى السّلطان أو القُضَاة أَيَحِلُّ ذلك؟؛ قال: من تَحَاكَمَ إليهم في حقٍّ أو باطلٍ فإنَّمَا تَحَاكَمَ إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنَّمَا يأخذ سُحْتاً وإنْ كان حقّاً ثابتاً له لأنه أخذه بِحُكْمِ الطاغوت، وقد أَمَرَ الله أن يُكْفَرَ به، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَنْ يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾، قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران [إلى] مَنْ كان منكم مِمَّنْ قد روى حديثَنَا ونَظَرَ في حَلاَلِنَا وحَرَامِنَا وعَرَفَ أحكامَنَا فليرضوا به حَكَماً فإنِّي قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بِحُكْمِنَا فلم يَقْبَلْهُ منه فإنَّمَا اسْتَخَفَّ بحُكْمِ اللهِ، وعلينَا رَدَّ والرَّادُ علينا الرَّادُ على اللهِ وهو على حَدِّ الشِّرْكِ بالله...، قلت: فإن كان الخَبَرَانِ عنكما مشهورين قد رواهما الثُّقَاتُ عنكم؟ قال: يُنْظَرُ فيما وَافَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ الكتاب والسنّة وخَالَفَ العامّة فيُؤْخَذُ به ويُتْرَكُ ما خَالَف حُكْمُهُ حُكْمَ الكتاب والسنّة ووَافَقَ العامّة. قلت: جُعِلْتُ فداك أرأيت إن كان الفقيهان عَرَفَا حُكْمَه من الكتاب والسنّة ووجدنا أَحَدَ الخبرين موافِقاً للعامّة والآخر مخالفاً لهم بأيّ الخبرين يُؤْخَذ؟ قال: ما خَالَفَ العامّة ففيه الرَّشاد. فقلت: جُعِلْتُ فِدَاكَ فإن وافقهما* الخبران جميعا؟ قال: يُنْظَرُ إلى مَا هم إليه أَمْيَلُ حكّامُهم وقضاتُهُم فَيُتْرَكُ ويُؤْخَذُ بالآخر. قلت: فإنْ وَافَقَ حكّامُهُم الخبرين جميعاً؟ قال: إذا كان ذلك فَأَرْجِهِ حتى تلقى إمامَك فإنّ الوقوفَ عند الشُّبهات خيرٌ من الاقتحام في الهلكات"[1].

---

* أي إذا وافق الخبران ما عليه أهل السنة والجماعة، ولقب: "العامة" هو لفظ يطلقه الشيعة المتقدمون على أهل السنة، على اعتبار أنهم عامة الناس الذين لا يعرفون شيئاً من الحق، وأن الشيعة هم الخاصة الذين اختصّهم الله تعالى بالحقّ وميراث الرسالة السماويّة الخاتمة.

[1] الكليني: أصول الكافي، ج1. ص86-88.

هذا هو موقف منظِّرِي المذهب الشيعي من السنّة التي رواها أهل السنّة والجماعة، وهو السعيّ قَدْرَ الإمكان إلى مخالفتها؛ وهذا هو موقف منظِّرِي المذهب مِنْ حكَّام وقضاة أهل السنّة والجماعة؛ فهم طواغيت يَحْرُمُ الاحتكام إليهم، ولا يجوز للشيعي العمل بحكمهم حتى لو حكموا بما يَراهُ الشيعة أنفسهم حقّاً، فالواجب على الشيعيّ مقاطعة أهل السنّة مقاطعة كاملة، والسعيّ إلى مخالفتهم في كل الأمور.

ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يُوجِدَ الشيعةُ مذهباً خاصّاً بهم، وأن يرفضوا كلّ ما جاء من طريق أهل السنّة، ولذلك نجد أنّ هذه المبالغة في مخالفة أهل السنّة قد حملتهم في كثير من الأحيان على مخالفة بعض الأقوال الثّابتة عندهم عن أئمتهم، مثل: غسل الرجلين في الوضوء والمسح على الخفّ رغبة في مخالفة أهل السنة، وفسُّروا أفعال أئمتهم تلك بأنّها كانت تقيّة منهم فقط.

الفصل الثاني: نشأة الفِرَق الشيعية

لقد شهد التيار الشيعيّ خلافات داخليّة كثيرة منذ بدايته، مما جعله أكْثَر الفِرق الإسلاميّة عُرْضَة للانقسام، حيث تولَّدت عن هذا التيار عشرات الفِرق. وقد كان المحور الأساس للصّراع والخلاف هو مسألة الإمامة، فلا يكاد يموت رمز من رموز البيت العلوي إلاّ ويختلف شيعته حول من يكون الإمام بعده، وتظهر مجموعة من الفِرق الجديدة تقول بالوصية لمن تختاره ليكون الإمام التالي. ومن الطبيعيّ -في ظل ذلك الصّراع- أن تَسْعى كلّ فِرْقَة إلى إثبات صحَّة نظريّتها وإبْطال نظريّات الفِرق المخالفة؛ فلا تكتفي كل فرقة بسَنّ نظريّة خاصّة بها في الإمامة، بل لابدّ من إبْطال النّظريّات المُنَافِسة لها.

وسأقتصر على عرض مختصر للفِرَق الشيعية التي كانت نشأتها بسبب الاختلاف حول موضوع الإمامة من خلال خط الشيعة الإثني عشرية، ولن أتعرض للخلافات التي حصلت داخل تلك الفرق التي تكونت بعد موت كل إمام من أئمة الشيعة الإثني عشرية؛ لأن كل فرقة من تلك الفرق انقسمت بعد ذلك إلى فرق أخرى، وبذلك صارت الفرق التي خرجت من رحم الشيعة بالعشرات.

وأعتمد -أساسا- في هذا العرض على تلخيص ما ورد في واحد من أقدم المصادر الشيعية، ومؤلفه من كبار رجال الشيعة الإثني عشرية في زمانه، هو كتاب: "فِرَق الشيعة" للنوبختي.

1. باكورة التفريخ:

أوّل فِرقة خرجت من رَحِم التيار الشيعي كانت في حياة عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، حيث رفضت مجموعة من شيعته نتيجة التحكيم التي تَمّت بينه وبين معاوية بعد معركة صفّين، على الرغم من أنّهم كانوا في البداية من أنصار التحكيم والمتحمسين له؛ وقد سُمِّيَت هذه الفِرقة فيما بعد باسم "الخوارج".

على الرغم من أنّ فِرقة "الخوارج" وُلِدت من الرّحِم الشيعية، إلاّ أنها اختلفت اختلافا جذريا عن الفِرق الشيعية في مسألة الإمامة التي تُعد محور

القضيّة الشيعية؛ حيث رفض الخوارج فكرة الحكم الوراثي، وذهبوا إلى أنّ الحكم يجب أن يكون شورى بين المسلمين، ولا يشترط فيمن يتولى الحكم أن يكون من أسرة أو قبيلة معينّة، وإنما يكفي فيه أن يكون مسلماً عدلا. لكن على الرغم من ذلك الاختلاف فإننا نجد فرقة "الخوارج" تشترك مع الفرق الشيعية الأخرى في ظاهرة الغلو وتأويل النصوص تأويلاً بعيداً بما يخدم أفكارها الخاصة، وتكفير المخالفين لها، واعتبار أنفسهم الفِرْقَة الوحيدة التي بقيّت على طريق الحقِّ والصواب.

2. مقتل علي بن أبي طالب:

بعد مقتل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه اختلف أنصاره إلى فرقتين:

الفرقة الأولى: قالت إن عليّا لم يُقتل ولم يمت، ولا يُقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه، ويملأ الأرض عدلا وقِسْطا كما مُلئت ظلما وجورا، وهي فرقة السبأية نسبة إلى عبد الله بن سبأ (الذي كان يهوديا وأعلن إسلامه) صاحب فكرة وصاية علي بن أبي طالب رضي الله عنه[1].

الفرقة الثانية: وهم عامة أتباع علي بن أبي طالب، بايعوا ابنه الحسن بن عليّ بالخلافة.

3. تنازل الحسن بن عليّ عن الخلافة:

بعد تنازل الحسن بن عليّ عن الخلافة ومبايعته معاوية بن أبي سفيان ودعوة أتباعه إلى ذلك، وافقه على ذلك عامة أتباعه فبايعوا معاوية، وصاروا ضمن أهل السنة والجماعة.

ورفضت طائفة قليلة ما فعله الحسن بن علي، وحاول بعضهم اغتياله[2]، وهذه الطائفة هي التي استمرت بعد ذلك في العمل السياسي المعارض للأمويين في الكوفة، وكان نظرُها متَّجها إلى الحسين بن علي، وبعد حوالي عشرين سنة أرسلوا إليه يعلمونه أنهم قد بايعوه، وأنهم ينتظرون قدومه إلى الكوفة ليتولى الخلافة.

---

(1) النوبختي: فرق الشيعة، ص20.

(2) النوبختي: فرق الشيعة، ص21.

4. مقتل الحسين بن علي:

بعد مقتل الحسين بن علي ﷺ سنة (60هـ) اختلف أتباعه إلى خمس فرق:

الأولى: قال أصحابها: قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين؛ فإذا كان الذي فعله الحسن بن علي حقا بتنازله عن الخلافة على الرغم من كثرة أتباعه، فإنه كان أولى بالحسين أن لا يثور مع قلة أتباعه. وإن كان ما فعله الحسين حقا واجبا، فإن ما فعله الحسن كان باطلا. وبذلك شكُّوا في إمامتهما، وتركوا التشيُّع ورجعوا إلى أهل السنة والجماعة[1].

الثانية: قالت بإمامة محمد بن عليّ بن أبي طالب (المعروف باسم محمد بن الحنفية نسبة إلى أمه وهي جارية من بني حنيفة). واستدلوا بأنه لم يبق أحد أقرب إلى علي بن أبي طالب من ابنه محمد بن الحنفية، فيكون هو أولى الناس بالإمامة كما كان الحسين أولى بها بعد أخيه الحسن[2]، كما زعموا أنّ النبيّ ﷺ قد بَشَّرَ بميلاده، وأنّ عليّ بن أبي طالب سلَّمه الرَّايَة في مَوْقِعَة الجَمَل فكان ذلك إشارة إلى أحقيّته بالإمامة. وهؤلاء هم الذين عُرفوا باسم: "الشيعة الكيسانية".

وبعد موت محمد بن علي (محمد بن الحنفية) سنة (81هـ) انقسمت هذه الفرقة إلى طوائف: طائفة قالت إنه هو: المهدي، وإنه لم يمت ولا يجوز أن يموت ولكنه غاب ولا يُدرى أين هو، وسيرجع ويملك الأرض، ولا إمام بعد غيبته إلى أن يرجع. وكان رأس هذه الطائفة رجل يقال له "ابن كرب" ولذلك سموا "الشيعة الكربية"، وقد تفرعت منها فرق ادعى بعض أصحابها النبوة. وطائفة قالت إن محمد بن الحنفية حيّ لم يمت، وأنه مقيم بجبال رضوى بين مكة والمدينة يحرسه أسد ونمر إلى أن يحين موعد خروجه، وأنه هو المهدي المنتظر. وطائفة قالت إن الإمام بعد محمد بن عليّ هو ابنه أبو هاشم عبد الله بن محمد بن علي (ت97هـ)، وهؤلاء هم الشيعة "الأبو هاشمية". وقد تفرقوا إلى طوائف كثيرة بعد موت أبي هاشم،

---

[1] المرجع نفسه، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص23-24.

منهم من ادعى النبوة، ومنهم من ادعى الألوهية للأئمة، وظهر في كثير منهم القول بتناسخ الأرواح.[1] وأبو هاشم هذا هو الذي يقول العباسيون إنّه نقل إليهم وصيّة أبيه محمد بن علي (محمد بن الحنفية) بنقل الإمامة من البيت العلويّ إلى البيت العبّاسيّ، وكان ذلك سنة 97هـ[2].

وهنا نرى أن فكرة "المهدي المنتظر" ظهرت بقوة عند الشيعة الكيسانية، وكذلك فكرة غيبة الإمام وانتظار عودته، وهم أول من قال بفكرة الأسباط[3]، وقد انتقلت هذه الأفكار فيما بعد إلى الشيعة الإثني عشرية مع إدخال بعض التعديلات عليها.

الثالثة: قالت إن الأئمة بعد الرسول ثلاثة فقط: عليّ والحسن والحسين، وأن هؤلاء هم الذين أوصى إليهم الرسول ﷺ بأسمائهم واستخلفهم بعده، وأنه لا إمامة لأحد بعدهم[4].

الرابعة: قالت إن الإمامة بعد الحسين صارت في أبناء الحسن والحسين يستحقها من ثار ودعا لنفسه بالإمامة، فمن فعل ذلك صارت إمامته واجبة وطاعته لازمة، أما من لم يعلن الثورة وادعى الإمامة وهو قاعد في بيته فلا إمامة له، ويحرم على الناس اتباعه[5].

الخامسة: قالت إن الإمام بعد الحسين هو ابنه زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب. وهو الخط الذي نشأت منه الشيعة الإثني عشرية.

5. وفاة زين العابدين علي بن الحسين:

بعد موت زين العابدين علي بن الحسين (ت94هـ) نقل عامة شيعته الإمامة إلى ابنه محمد بن علي بن الحسين، المكنى "أبو جعفر" والمشهور باسم "محمد الباقر".

---

[1] النوبختي: فرق الشيعة، ص24-41.

[2] اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج3، ص40.

[3] أبو خلف القمي؛ (1968م): كتاب المقالات. نقلا عن: د.علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام. القاهرة: دار المعارف. ط9، ج2، ص73.

[4] النوبختي: فرق الشيعة، ص48.

[5] المرجع نفسه، ص48.

6. وفاة محمد الباقر:

بعد وفاة محمد الباقر (ت114هـ) انقسم شيعته إلى ثلاث فرق:

الأولى: اعتقدت أن الإمام بعده هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الذي أعلن الثورة على السلطة الأموية وأعانه على ذلك أخوه إبراهيم بن عبد الله في البصرة، وانتهى الأمر بهزيمتهما ومقتلهما. وبعد مقتله قال أتباعه إنه لم يمت، وإنه المهدي المنتظر.[1]

الثانية: رأى أصحابها أن زيد بن عليّ بن الحسين (وهو الأخ الأصغر لمحمد الباقر) كان على استعداد للثورة والمطالبة بالخلافة، وبذلك كان أكثر استجابةً لطموحاتهم، فرأوا أنّه هو الأولى بالإمامة بعد أخيه محمد الباقر. وهؤلاء هم الشيعية "الزيدية" نسبة إلى زيد بن عليّ بن الحسين، وجعلوا الإمامة في ذريته[2]. وأهم ما ميَّز الشيعة الزيدية عن غيرهم من فرق الشيعة القول بجواز إمامة المفضُول مع وجود الأفضل: بمعنى أنّ عليّ بن أبي طالب كان أفضل الصحابة جميعاً، وأنه كان أولى بالخلافة، ولكن لَمَّا كان عامّة النّاس قد بايعوا الخلفاء الراشدين الثلاثة وقدَّموهم على عليّ بن أبي طالب، وقد قَبِل عليّ بن أبي طالب نفسه بذلك، فإنّ خلافتهم صحيحة. كما يرفضون فكرة حصر الإمامة في الابن الأكبر، ويرون أنّه يجوز لكل فاطميّ عَدْلٍ زاهدٍ شُجَاع سخيّ يثور على السلطة أن يكون إماماً واجب الطاعة.

الثالثة: نقلت الإمامة إلى ابنه الأكبر جعفر الصادق، وهو الخط الذي نشأت منه الشيعة الإثني عشرية[3].

7. وفاة جعفر الصادق:

كان لجعفر الصادق عدّة أبناء أكبرهم: إسماعيل، والثاني: عبد الله الأفطح، والثالث: محمد بن جعفر، والرابع: موسى الكاظم. وكان من المفترض -وفق النظرية

---

(1) النوبختي: فرق الشيعة، ص53-54.

(2) المرجع نفسه، ص51.

(3) المرجع نفسه، ص55.

الشيعيّة في الإمامة- أن يكون إسماعيل هو الإمام بعد موت أبيه جعفر الصادق، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان، فقد مات إسماعيل قبل موت أبيه ووقعت النظريّة أمام اختبار عسير؛ كيف يمكن التوفيق بين القول بأن الإمامة تكون في الابن الأكبر من ذريّة الحسين وبين موت الابن الأكبر إسماعيل قبل توليه الإمامة؟ وهنا تفرق شيعة جعفر الصادق إلى ست فرق:

الأولى: قالت إن جعفر الصادق لم يمت، بل غاب غيبة، وأنه هو المهدي المنتظر وسيعود ويتولى أمر الناس. ونسبوا إلى جعفر الصادق أنه قال: "إذا رأيتم رأسي قد أهوى عليكم من جبل فلا تصدقوه فإني أنا صاحبكم [أي المهدي المنتظر]...، وإن جاءكم من يخبركم عني أنه مرَّضني وغسّلني وكفّنني فلا تصدقوه، فإني صاحبكم صاحب السيف"[1]، وهم الذين سموا: "الشيعة الناووسية".

الثانية: التزمت بقاعدة كون الإمامة في الابن الأكبر، وقالوا إن الإمامة تكون لإسماعيل، وقالوا إنه لم يَمُتْ ولا يموت، بل اختفى وسيظهر بعد ذلك، وهو المهدي المنتظر. وهم الذين شكلوا فرقة "الشيعة الإسماعيلية" الخالصة. وكان زعيمهم "أبو الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع" الذي قال أتباعه فيما بعد: إنه نبيّ، وإنه لم يُقتل ولم يمت، وقال بعضهم إنه تحوّل إلى ملاك من الملائكة. وقد تفرعت من هذه الفرقة فرق كثيرة، منها القرامطة الذين هجموا على حُجّاج بيت الله الحرام في مكة سنة 317هـ، فقتلوا ثلاثين ألفا منهم في الحرم المكي، وأخذوا الحجر الأسود.

الثالثة: التزمت هي أيضا بقاعدة كون الإمامة في الابن الأكبر، وقالوا إن الإمامة تكون لإسماعيل، ولما كان إسماعيل قد توفي فإن الإمامة تنتقل إلى ابنه الأكبر محمد بن إسماعيل الذي تركه أبوه في الثالثة من عمره. وهؤلاء هم الذين سُمُّوا بعد ذلك "الشيعة الإسماعيلية المباركية" نسبة إلى رئيسهم الذي كان يسمى "المبارك" وكان مولى لإسماعيل بن جعفر الصادق[2]. ويقول أصحاب هذه الفرقة -في صراعهم ضد الشيعة الإثني عشرية- أن موسى الكاظم إنما جُعِلَ وصيّاً على ابن أخيه محمد بن

[1] النوبختي: فرق الشيعة، ص57.

[2] المرجع نفسه، ص58.

إسماعيل في انتظار أن يكبر ويَتَهَيَّأَ للإمامة، ولكن موسى الكاظم طَمَع في الإمامة لتكون له ولأولاده من بعده واغتصبها منه. وردًّا على هذا الاتهام الصادر من الشيعة الإسماعيلية، اتَّهَم الشيعة الإثني عشريّة محمد بن إسماعيل (إمام الإسماعيلية) بأنه وَشَى بموسى الكاظم لدى هارون الرشيد وقَبَضَ مَبْلَغاً من المال على وشايته تلك، وأنّ موسى الكاظم سُجِنَ بسبب تلك الوشاية[1].

الرابعة: التزمت هي أيضا بقاعدة كون الإمامة في الابن الأكبر لجعفر الصادق، ولَمّا كان الابن الأكبر إسماعيل قد مات قبل وفاة أبيه، نقلوا الإمامة إلى الابن الثاني، وهو عبد الله بن جعفر الأفطح، وسُمُّوا بعد ذلك "الشيعة الأفطحية" نسبة إليه. ووضعوا روايات منسوبة إلى جعفر الصادق تقول إنه أوصى بالإمامة بعده لابنه عبد الله الأفطح[2].

الخامسة: قالت إن الإمام هو الابن الثالث: محمد بن جعفر الصادق. ورووا في ذلك رواية عن جعفر الصادق تشير إلى أنه هو الإمام بعده[3].

الفرقة السادسة: رفضت نقل الإمامة إلى ذرية الابن الأكبر إسماعيل بن جعفر الصادق، ورفضوا نقلها إلى الابن الثاني عبد الله الأفطح؛ لأنه كانت فيه عاهة، ولم يكن صاحب علم، كما رفضوا أيضاً نقلها إلى الابن الثالث محمد بن جعفر الصادق؛ لأنه كان من الشيعة الزيدية وكان يرى صحّة خلافة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب. ولم يبق لهم خيار سوى الابن الرابع، وهو موسى الكاظم فاختاروه للإمامة، وقد شجّعهم على ذلك أنه كان أكثر إخوته علماً. وبرَّرُوا خَرْقَهُم لقانون الوراثة في الابن الأكبر بفكرة "البَدَاء"، ووضعوا في ذلك روايات نسبوها إلى جعفر الصادق.

8. وفاة موسى بن جعفر (الكاظم):

بعد موت موسى الكاظم في الحبس (ت183هـ) اختلفت شيعته إلى فرق كثيرة:

---

[1] انظر: علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام. ج2. ص284-285.

[2] النوبختي: فرق الشيعة، ص65.

[3] المرجع نفسه، ص65.

الأولى: ذهبت إلى أنه خرج من الحبس نهارا دون أن يراه أحد، وأنه لم يمت بل اختفى، وهو المهدي المنتظر، ورووا في ذلك روايات عن أبيه جعفر الصادق أنه هو المهدي المنتظر[1].

الثانية: ذهبت إلى القول بتوقُّف الإمامة في موسى الكاظم، وأن من يأتي بعده هم خلفاءه فقط إلى وقت خروجه، وزعموا أنه لم يمت[2].

الثالثة: قالوا أنه مات ولكن رجع بعد موته، وأنه يُسمّى القائم لأنه يقوم بعد موته. وقالوا إنه مُخْتَف وأن بعض أصحابه يلقونه ويرونه، وأنه لا تكون الإمامة بعده لغيره حتى يرجع. ورووا في ذلك روايات عن جعفر الصادق[3].

الرابعة: قالوا إن فيه شبها بعيسى بن مريم، وأنه مات ورفعه الله إليه، وأنه يرجع في وقت قيامه فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا. ورووا في ذلك روايات عن أبيه جعفر الصادق[4].

الخامسة: قالت إن موسى بن جعفر لم يمت ولم يحبس، وأنه حيّ غائب، وأنه القائم المهدي، وأنه في وقت غيبته استخلف على الأمر "محمد بن بشير" من أهل الكوفة، وجعله وصيَّه وأعطاه خاتمه، وعلّمه جميع ما يحتاج إليه أتباعه[5].

السادسة: ذهبت إلى نقل الإمامة إلى ابنه عليّ بن موسى ليكون هو الإمام الثامن لهم، وهذه الفرقة هي التي نتجت عنها فرقة الشيعة الإثني عشرية.

9. وفاة علي بن موسى (الرضا):

بعد وفاة علي بن موسى (ت203هـ) وقد ترك ولدا واحدا فقط عمره سبع سنوات، انقسم شيعته حول من يكون الإمام بعده إلى فرقتين:

الأولى: رفضت إمامة ابنه محمد بن عليّ؛ لأنه كان في مرحلة الصبا، حيث كان عمره سبع سنوات فقط، وقالوا بإمامة أخيه أحمد بن موسى بن جعفر[1].

---

(1) المرجع نفسه، ص67-68.

(2) النوبختي: فرق الشيعة، ص68.

(3) المرجع نفسه، ص68.

(4) المرجع نفسه، ص68.

(5) المرجع نفسه، ص70.

الثانية: رفضت نقل الإمامة إلى أخيه، وجعلتها في ابنه الوحيد محمد بن علي، وبرَّروا القول بإمامته في سنّ الصبا بمبررات سيأتي ذكرها عند الحديث عن أثر صراع المشروعية في تكوين المعتقدات الشيعية. وهم الذين يشكلون خط الشيعة الإثني عشرية.

10. وفاة محمد بن علي (الجواد):

بعد وفاة محمد بن علي (ت220هـ) اختلف أتباعه فيمن يكون الإمام بعده إلى فرقتين[2]:

الأولى: ذهبت إلى أن الإمامة بعده تكون لابنه علي بن محمد، وهم الذين شكلوا خط الشيعة الإثني عشرية.

الثانية: ذهبت إلى أن الإمامة تكون لأخيه موسى بن محمد، ولكنهم رجعوا بعد ذلك إلى القول بإمامة عليّ بن محمد.

11. وفاة علي بن محمد (الهادي):

بعد وفاة عليّ بن محمد اختلف أتباعه فيمن يكون الإمام بعده إلى ثلاث فرق[3]:

الأولى: قالت إن الإمامة تنتقل إلى ابنه الأكبر محمد بن عليّ الذي توفي قبل وفاة أبيه، وقالوا إنه لم يمت، وهو المهدي المنتظر. ورووا في ذلك روايات عن أبيه بأنه المهدي المنتظر.

الفرقة الثانية: قالت إن الإمامة تنتقل إلى الابن الثاني: جعفر بن علي لأنه صار هو الأكبر بعد وفاة أخيه محمد، ورووا أن أباه أوصى إليه بالإمامة بعد وفاة أخيه محمد.

الثالثة: قالت إن الإمامة تكون للابن الثالث: الحسن بن علي، ورووا أن أباه أوصى إليه وليس إلى أخيه الأكبر جعفر. وهذه الفرقة هي التي شكّلت خط الشيعة الإثني عشرية.

---

(1) المرجع نفسه، ص72.

(2) النوبختي: فرق الشيعة، ص77.

(3) المرجع نفسه، ص79.

12. وفاة الحسن بن علي (العسكري):

بعد وفاة الحسن بن عليّ (العسكري) دون أن يترك ولداً وقع المأزق الأكبر في تاريخ التيار الشيعي، وهو انقطاع سلسلة الإمامة. وقد اختلف شيعة الحسن العسكري حول كيفية الخروج من هذه الإشكالية، وانقسموا إلى أربع عشرة فرقة، أهمها الآتية[1]:

- أَقَرَّ قوم بأنّ الحسن بن عليّ لم يكن له ولد، وقالوا بأنه لم يمت وإنما غاب، وسيعود وهو المهدي المنتظر.
- أَقَرَّ قوم أيضاً بأن الحسن بن عليّ لم يكن له ولد، وقالوا بانتقال الإمامة إلى أخيه جعفر بن علي.
- أَقَرَّ آخرون أيضاً بأنّ الحسن بن عليّ لم يكن له ولد، ولكنهم زعموا أنه ترك جارية حاملاً، وأنّها سوف تلد ذكراً عندما تلد، وسوف يكون هو الإمام الثاني عشر.
- وزعمت فِرقة أنّ الحسن بن علي ترك ولداً مخفيّا عمره خمس سنوات هو الإمام الثاني عشر، وأنه غاب وسيعود. وهذه الفِرقة هي التي صارت تسمى "الشيعة الإثني عشرية"، و"الشيعة الجعفرية". وهم الموجودون الآن في إيران والعراق وما جاورهما.

خلاصة:

إنّ الناظر في هذه المسيرة الخصبة التي فرَّخت عشرات الفِرَق الشيعية بسبب الاختلاف حول من يكون الأحقّ بالإمامة لا يجد أدنى شكٍّ في أنه لم تكن هناك أيُّ وصيَّة بالإمامة لا من الرسول ﷺ، ولا من عليّ بن أبي طالب، ولا من إمام من أئمة الشيعة إلى الإمام الذي يأتي بعده، وأن فكرة الوصية التي يقول الشيعة الإثني عشرية: إنها نزلت على الرسول ﷺ بأسماء الأئمة لم تكن موجودة في مرحلة تكوُّن تلك الفِرَق الشيعية، وإنما وُضِعت هذه الفكرة في وقت متأخر، وكانت إفرازا

[1] النوبختي: فرق الشيعة، ص79-94.

للصراعات الفكرية بين تلك الفِرق. ولو كانت الوصية موجودة لكانت معلومة لدى عامة الشيعة وخاصتهم والتزموا بها ولم تقع بينهم تلك الانقسامات التي كانت تتكرر بعد وفاة كل إمام.

كما تدل تلك الانقسامات على أن النصوص المتضاربة التي روتها تلك الفرق ونسَبَتْها إلى رموز البيت العلوي -خاصة جعفر الصادق- موضوعة كلّها، ودليل وضعها تضاربها، حيث كانت كل فرقة تضع نصوصا تحتجُّ بها على صحّة اختيارها، وتضع الفرق المخالفة نصوصا تعارضها وتنسبها إلى المصدر نفسه لتبطل اختيارات الفرق المخالفة، وكان هذا يحصل بعد وفاة كل إمام من الأئمة.

الفصل الثالث: موجز المعتقدات الشيعية

لقد نشأت من رحم التيار الشيعي عشرات الفرق المختلفة، وعلى الرغم من اختلافاتها الكثيرة سواء في تعيين سلسلة الأئمة أم في المسائل العقدية والسياسية، إلا أنها توجد بينها قواسم مشتركة تجمعها، وفيما يأتي أهم تلك القواسم المشتركة.

1. الإمامة:

فهم جميعا يشتركون في القول بوجود أئمة معينين بعد الرسول ﷺ، إلا أنهم اختلفوا في طريقة تعيينهم، فبعضم يزعم أنهم مُعيَّنون بالأسماء، بمعنى أنه وردت وصية من الله عز وجل والرسول ﷺ بأسماء أولئك الأئمة، وهؤلاء اختلفوا في عدد الأئمة الذين ورد النص بتعيينهم. ولما وقع اضطراب في الأسماء المزعومة لبعض تلك الفِرق برروا ذلك التغيير بأن الله -تعالى عن ذلك علوا كبيرا- بَدَا له ما لم يكن يعلمه من قبل فغيَّر أسماء الأوصياء بالإمامة، وهذا قول الشيعة الإثني عشرية.

ومنهم من زعم أن تعيين الأئمة لم يكن بالأسماء، بل كان بالأوصاف فقط، وأنه كان من الواجب على المسلمين -بدءا من الصحابة ﷺ- التعرُّف عليهم من خلال تلك الأوصاف ومبايعتهم بالإمامة، ولكن الصحابة قصَّروا حيث لم يتعرفوا على الوصف ولم يطلبوا الموصوف (علي بن أبي طالب) ونصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك، وهذا قول الشيعة الجارودية[1]. وقد شذّ سليمان بن جرير زعيم فرقة الشيعة السليمانية عن القول المعتمد بين الشيعة في الإمامة فقال: إن الإمامة شورى بين الناس، وأنها تصح في المفضول مع وجود الأفضل، وأثبت صحّة خلافة أبي بكر وعمر باختيار الأمة حقًّا اجتهاديا، مع قوله: إن الأمة أخطأت في اختيارهما مع وجود علي بن أبي طالب، ولكنه خطأٌ لا يبلغ درجة الفسق لأنه خطأٌ اجتهادي، ولكنه

[1] الشهرستاني: الملل والنحل، جـ1، صـ157.

كفَّر عثمان بن عفان ﵁ للأحداث التي أحدثها، وكفَّر عائشة وطلحة والزبير ﵃ لإقدامهم على قتال علي بن أبي طالب[1].

كما أن الفِرق الشيعية اختلفت في سلسلة الأئمة؛ فهم متفقون على كون علي بن أبي طالب هو الإمام الأول، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك اختلافا كبيرا؛ فتوقف قوم بالإمامة في علي بن أبي طالب، وقالوا: إنه لم يمت ولم يُقتل ولا يُقتل ولا يموت، وقالوا: إنه اختفى وسيعود وهو المهدي المنتظر، وهؤلاء هم: الشيعة السبأية أتباع عبد الله بن سبأ الذي كان يهوديا وأظهر الإسلام، وكان أول من قال: إن علّيا هو الوصي بعد الرسول ﷺ، وأول من طعن في الصحابة وكفَّرهم[2].

ومنهم من أجرى سلسلة الإمامة وجعل الإمام الثاني هو: محمد بن علي (محمد بن الحنفية)، وهؤلاء: الشيعة الكيسانية؛ أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي الذي كان يزعم أن جبريل يأتيه بالوحي، وقد تفرقوا فرقا منهم: من أوقف الإمامة عند محمد بن علي (محمد بن الحنفية) وجعلوه هو المهدي المنتظر وهم الشيعة الكربية، ومنهم من عدَّاها إلى ابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد، وهم الشيعة الهاشمية، ثم تفرق هؤلاء بعد ذلك فِرَقًا في من يكون الإمام بعد أبي هاشم[3].

ومنهم من جعل الإمام الثاني هو: الحسن بن علي، والإمام الثالث هو: الحسين بن علي. ثم الذين جعلوا الإمام الثالث هو: الحسين بن علي اختلفوا بعد ذلك، فمنهم من أوقف الإمامة في الحسين وقال: لا إمامة لأحد بعده. ومنهم من جعلها في ذرية الحسن أو الحسين يستحقها من قام منهم ودعا إلى نفسه، مثل: الشيعة السرحوبية والزيدية. ومنهم من حصر الإمامة في ذرية الحسين مثل: الشيعة الإثني عشرية. ثم كثر بعد ذلك الخلاف، فكلما مات إمام من الأئمة اختلف أتباعه في من يكون الإمام بعده، وزعم أصحاب كل فِرقة وجود وصية بإمامة زعيمهم ووضعوا في ذلك الأخبار والقصص.

---

[1] الشهرستاني: الملل والنحل، ج1، ص159.

[2] النوبختي: فرق الشيعة، ص19-20.

[3] النوبختي: فرق الشيعة، ص20-21، 25، 27، الشهرستاني: الملل والنحل، ج1، ص145، 149.

2. **تقديس الأشخاص:**

الشيعة بجميع فرقها تشترك في تقديس الزعماء الروحيين لهم (الأئمة) في حياتهم وبعد موتهم، وإن كانوا قد اختلفوا في مراتب التقديس.

فأدناهم رتبة في التقديس من جعلوا أئمتهم بمرتبة الأنبياء من الناحية النظرية ولكنهم جعلوهم في الواقع أعلى من الأنبياء، ومثال هذا: الشيعة الإثني عشرية الذين قالوا في أئمتهم ما رواه الكليني: "النّبيّ الذي يَرَى في مَنَامِه ويَسْمَعُ الصَّوت ولا يُعَايِنُ المَلَك، والرّسول الذي يسمع الصوت ويرى في المنام ويُعَايِنُ المَلَك. قلت: الإمام مَا مَنْزِلَتُه؟ قال: يسمع الصوت ولا يرى ولا يُعَايِنُ المَلَك"، ولكنهم في الواقع جعلوهم أعلى من الأنبياء عندما زعموا أنهم يعلمون الغيب، مع أن القرآن الكريم نصّ على أن الرسول ﷺ لا يعلم الغيب: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ﴾[الأنعام 50]، وزعموا أنهم معصومين من السهو والخطأ في جميع حياتهم من الميلاد إلى الوفاة، وهي عصمة لا تتوفر للأنبياء الذين هم ليسوا معصومين عن السهو والخطأ في أمور التدبير الدنيوية، وإنما عصمتهم في التبليغ عن الله عز وجل. كما زعموا أنهم عندهم ما تحتاج إليه الأمة من علوم الدين والدنيا، ومعلوم أن الأنبياء ليس لهم كل ما تحتاج إليه الأمة من علوم الدنيا.

وأعلاهم رتبة في التقديس من جعلوا لأئمتهم مرتبة الألوهية أو الملائكة، مثل: الشيعة البيانية أتباع بيان بن سمعان النهدي الذي قال: "إنه حلّ جزء إلهي في علي بن أبي طالب واتحد بجسده فصار ذي طبيعة إلهية يعلم الغيب. ثم ادعى أن الجزء الإلهي في علي بن أبي طالب انتقل إليه بنوع من التناسخ، ولذلك استحق هو أيضا أن يصبح إماما"[1]. ومنهم: الشيعة الخرمدينية الذين قالوا: "إن الأئمة آلهة وأنهم أنبياء ورسل"، وقد انتشر في أصحاب هذه الفِرقة القول بتناسخ الأرواح وإنكار البعث والحساب[2]. ومنهم: الشيعة الخطابية الذين رفعوا جعفر الصادق إلى مرتبة

---

[1] الشهرستاني: الملل والنحل، ج1، ص151.

[2] النوبختي: فرق الشيعة، ص32.

الألوهية؛ وجعلوا زعيمهم أبا الخطاب رسولا أرسله جعفر الصادق بعد موته وأحلُّوا المحارم وتركوا أركان الإسلام وشعائره[1]. ومنهم: الشيعة العلبائية أتباع العلباء بن ذراع الدوسي الذي كان يقول: "إن علي بن أبي طالب إله، وأنه هو الذي بعث محمدا ﷺ رسولا ليدعو إليه، ولكنه دعا إلى نفسه"[2].

3. عقيدة المهدي المنتظر:

وهذه العقيدة ناتجة عن عقيدتي: الإمامة والتقديس، حيث إنهم لما قالوا بعقيدة الإمامة التي حصروها في علي بن أبي طالب وذريته، وقدسوا أولئك الأئمة، جعلهم ذلك يلجأون إلى فكرة تحويل الإمام الميِّت إلى مهدي منتظر، والسبب في ذلك هو: إما انقطاع سلسلة الإمامة بموت الإمام الأخير دون أن يترك من يخلفه من الأولاد، وهنا يكون المخرج من هذا المأزق إما بالزعم أن الإمام الأخير لم يمت وأنه اختفى أو صعد إلى السماء وأنه المهدي المنتظر الذي سيعود، أو الزعم بأنه ترك ولدا مخفيا وأن هذا الولد هو المهدي المنتظر الذي ينبغي انتظاره كما هو الحال عند فِرقة الشيعة الإثني عشرية.

وقد يكون السبب هو: المبالغة في تقديس الإمام، فتحملهم تلك المبالغة على عدم نقل الإمامة إلى أحد أولاده، والزعم بأنه لم يمت، بل اختفى أو رفع إلى السماء، وأنه هو المهدي المنتظر الذي سيعود ليملأ الأرض عدلا، ومثال ذلك: الشيعة السبأية مع علي بن أبي طالب، وبعض الشيعة الكيسانية مع محمد بن علي.

وأول من قال بعقيدة المهدي المنتظر: الشيعة السبأية (أتباع عبد الله بن سبأ)؛ الذين قالوا: "إن علي بن أبي طالب لم يمت ولم يقتل، ولا يموت ولا يقتل، وهو المهدي المنتظر". ثم انتشرت بعد ذلك هذه العقيدة بين أغلب الفرق الشيعية؛ منهم: الشيعة الكيسانية، والشيعة الكربية؛ الذين قالوا: "بأن محمد بن علي بن أبي طالب (محمد بن الحنفية) لم يمت وأنه هو المهدي المنتظر". ومنهم: الشيعة البيانية الذين قالوا: "إن إمامهم أبا هاشم عبد الله بن محمد بن علي لم يمت وأنه هو

---

(1) النوبختي: فرق الشيعة، ص38، الشهرستاني: الملل والنحل، ج1، ص183.

(2) الشهرستاني: الملل والنحل، ج1، ص179.

المهدي المنتظر". ومنهم: الشيعة الباقرية الذين أوقفوا الإمامة في محمد الباقر وقالوا: "إنه هو المهدي المنتظر". ومنهم: الشيعة الناوسية الذين أوقفوا الإمامة في جعفر الصادق وقالوا: "إنه سيعود وهو المهدي المنتظر". ومنهم: الشيعة الإسماعيلية المباركية والشيعة الإسماعيلية القرامطة الذين أوقفوا الإمامة في محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق وقالوا: "إنه هو المهدي المنتظر". ومنهم: الشيعة الإثني عشرية الذين قالوا بوجود ولد مخفي لإمامهم الحادي عشر وجعلوه المهدي المنتظر.

4. **التأويل التعسفي للنصوص الشرعية، والوضع في الأخبار:**

وهذا شأن أصحاب الأهواء عموما. والدافع إلى ذلك عدم وجود نصوص شرعية تدل على دعاويهم وأهوائهم، فيلجأون إلى التأويل التعسفي للنصوص الشرعية الموجودة في محاولة لصرف معانيها لتأييد معتقداتهم، كما يعمدون إلى وضع نصوص جديدة لتأييد معتقداتهم، وينسبونها إما إلى الرسول ﷺ، أو إلى زعمائهم الروحيين (الأئمة).

ومن أمثلة ذلك: تأويل بيان بن سمعان النهدي -زعيم الشيعة البيانية- قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة 210]؛ بأنه "أراد به علي بن أبي طالب، فهو الذي يأتي في ظلل من الغمام، والرعد صوته، والبرق تبسُّمُه"[(1)]. وكذلك تأويله قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾[(2)]؛ بأن: "-بيان- المراد به بيان بن سمعان النهدي"[(3)]. وتأويل الشيعة الإثني عشرية نصوص القرآن الكريم التي ورد فيها ذكر الفضائل وأصحاب الفضائل على أن المراد بها أئمتهم، وتأويل النصوص الواردة في المنافقين والكفار على أن المقصود بها الصحابة رضي الله عنهم.

---

(1) الشهرستاني: الملل والنحل، ج1، ص151.

(2) سورة آل عمران: 138.

(3) النوبختي: فرق الشيعة، ص30.

5. **أهم معتقدات الشيعة الإثني عشرية:**

لما كانت فرقة الشيعة الإمامية الإثني عشرية هي أكبر فرقة شيعية في هذا الزمان، وهي الموجودة في إيران والعراق وما جاورهما، فقد تركزت هذه الدراسة حول أهم معتقداتها، وفيما يأتي خلاصة موجزة لها:

أ. **الإمامة:**

وهي اعتقاد وجود أئمة نصبهم الشارع تكون الإمامة لهم وحدهم دون غيرهم، هم: علي بن أبي طالب، والحسن بن علي، والحسين بن علي، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي بن الحسين (محمد الباقر)، وجعفر بن محمد (جعفر الصادق)، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي. ولما مات الإمام الحادي عشر دون أن يترك أولادا زعموا أنه ترك ولدا مخفيا يكون هو الإمام الثاني عشر وهو المهدي المنتظر.

وهم يعتقدون أن الإيمان بإمامة أولئك الأشخاص هي: الركن الأساس للدين بعد الشهادتين، ومن لم يؤمن بهم فهو ضال هالك في نار جهنم. ومن أجل إثبات الإمامة لهم وإثبات أفضليتهم على غيرهم أعطوهم صفات خيالية هي من صفات الألوهية، فزعموا أنهم: يملكون جميع علوم الدنيا والدين التي تحتاج إليها الأمة، وأنهم يعلمون الغيب، وأنهم معصومون منذ ولادتهم إلى وفاتهم من السهو والخطأ، وأنهم هم الواسطة الوحيدة بين العباد والله عز وجل فمن لم يعرفهم ويؤمن بهم لم يعرف الله عز وجل.

ب. أهل البيت:

يحصرون أهل البيت في: فاطمة وأئمتهم الإثني عشر، ويزعمون أنهم هم الذين نزل فيهم قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[الأحزاب 33]، ويخرجون من أهل البيت زوجات النبي ﷺ وبناته ما عدا فاطمة، ويخصون أم المؤمنين عائشة بالإكثار من لَعْنِهَا وسَبِّها في جميع مجالسهم.

ج. الطعن في الصحابة وأمهات المؤمنين:

وهم يحكمون على أغلب الصحابة بالنفاق في حياة النبي ﷺ ويحكمون عليهم جميعا بالردة بعد وفاته، باستثناء ثلاثة منهم هم: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي (وبعض رواياتهم تزيد عمار بن ياسر)، يستثنونهم لأنهم يزعمون أنهم رفضوا مبايعة أبي بكر الصديق وكانوا يريدون الخلافة في علي بن أبي طالب. ويخصون بالإكثار من اللعن والسب الخلفاء الثلاثة: أبو بكر وعمر وعثمان، وأمهات المؤمنين عائشة وحفصة، ومعاوية بن أبي سفيان، ويعتقدون أنهم يتقربون إلى الله تعالى بذلك اللعن، وأنّ من لَعَنَهُم غُفرت له ذنوبه، وكُتِبت له آلاف الحسنات.

د. التقيَّة:

وهي إخفاء انتمائهم الشيعي وإظهار الموافقة للمخالفين لهم، ويكون ذلك في المواضع التي يخشون فيها الأذى أو الإحراج، أو في المواضع التي يحتاجون فيها إلى التخفي من أجل تحقيق مصالحهم أو التسرب في أوساط أهل السنة من أجل الدعوة إلى مذهبهم. والتقيّة من مقتضيات العمل السري الذي يمارسه الشيعة عندما لا يكونون أصحاب السلطة. ومن أجل إلزام أتباع المذهب بالتقية وضع منظِّرُوا المذهب نصوصا تجعل التقية من أصول الدين، وترغبهم ترغيبا شديدا في الالتزام بها، وتتوعد من لا يلتزم بها بفساد إيمانه.

ه. الرِّجْعة:

يعتقدون برجوع أئمتهم بعد ظهور مهديهم المنتظر، ويُرجَع معهم إلى الحياة بعض أتباعهم من الشيعة، كما يُرجَع إلى الحياة الخلفاء الراشدون الثلاثة: أبو بكر وعمر وعثمان، وأعداء الشيعة من المسلمين. والهدف من تلك الرجعة هو أن يقوم أولئك الأئمة بإشفاء غليل الشيعة بالانتقام من أعدائهم -بداية من الخلفاء الراشدين- بالتعذيب والصلب والقتل.

و. البَدَاء:

والمراد به أن الله -تعالى عن ذلك علوا كبيرا- قد يحكم بشيء، ثم بعد فترة يبدو له خلاف ما حكم به فيغيِّر حكمه السابق إلى حكم آخر. ومن أجل إلزام أتباع

المذهب بالقبول بعقيدة البداء وضعوا نصوصا تُبرِّرُه وترفع من شأنه وتجعله أفضل العبادات. والسبب في ابتكارهم عقيدة البَداء هو أن منظِّري التيار الشيعي كانوا يُعللون أتباعهم بوعود في المستقبل ويخبرونهم أنها قضاء الله الذي أخبر به الأئمة المعصومون، وعندما لا تقع تلك التنبؤات يبررون عدم وقوعها بأن الله -تعالى عن ذلك علوا كبيرا- بدا له أمر جديد فقضى قضاءً آخر؛ لأنهم أذا لم يقولوا بالبداء ظهر خطأ ما نسبوه إلى أئمتهم وانتفت عنهم العصمة المزعومة، وبذلك ينهار المذهب من أساسه، ففضَّلوا نسبة الخطأ والجهل إلى الله تعالى على أن ينسبوا ذلك إلى أئمة مذهبهم من أجل الحفاظ على المذهب، يقول سليمان بن جرير زعيم فرقة الشيعة السليمانية عن زعماء التيار الشيعي: "وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يَظْهَر أحدٌ قطّ عليهم، **إحداهما:** القول بالبَداء، فإذا أظهروا قولا إنه سيكون لهم قوةٌ وشوكةٌ وظهورٌ، ثم لا يكون الأمر على ما أخبروه، قالوا: بل بدا لله تعالى في ذلك. **والثانية:** التقية، وكل ما أرادوا تكلموا به فإذا قيل لهم ذلك ليس بحق وظهر لهم البطلان قالوا إنما قلناه تقيّة وفعلناه تقيّة"[1].

[1] الشهرستاني: الملل والنحل، ج1، ص159.

الفصل الرابع: صراع المشروعية وأثره في تشكيل الفكر الشيعي

في الأنظمة الدستوريّة يلجأ المتنافسون على الحكم عند الاختلاف والتّنازع إلى البحث عن دعائم ومبررات دستوريّة وقانونيّة لإثبات المشروعيّة والأولويّة، وفي المجتمعات القبليّة يتفاضل المتنافسون عند التّنازع بسلسلة النَّسَب والولاء القَبَلي، وفي المجتمعات الدينيّة يلجأ المتنافسون إلى البحث عن مبررات ودعائم دينيّة ترجِّح كفَّة أحد المتنافسين على الآخرين. وقد كان المجتمع الإسلاميّ في القرون الأولى يحمل طابعاً دينيّاً قبليّاً. وفي خِضَمّ الصّراع السياسيّ بين مختلف الأطراف الطّامحة إلى الوصول إلى الحكم كان لابُدّ لكلّ طائفة من الطوائف أن تبحث عن دعائم ومبررات دينيّة وقبليّة تُبْرِزُ فَضْلَ زعمائها، وتعطي لهم المشروعيّة لتولِّي الحكم، والتّقدُّم على زعماء غيرها من الطوائف المخالفة.

أما الجانب القبلي العصبي بالنسبة للشيعة فقد كان مركّزاً على القرابة من الرسول ﷺ؛ فالرسول ﷺ هو المؤسِّس والحاكم الأول للدولة الإسلامية، فتكون وراثته -حسب أعراف النظام الوراثي- لأقرب الناس إليه نسباً. وبما أنّ الرسول ﷺ لم يكن له ولد، فإنّ حقّ الوراثة ينتقل إلى أبناء عمومته، وقد وقع التنافس بينهم على من يتولّى وراثته؛ وهو التنافس الذي ظهر بين العلويين والعبّاسيين. وأما الجانب الديني، فقد كان التركيز فيه على تأويل النصوص الشرعية لخدمة الأغراض السياسية والحزبية، وإبراز فضائل الزعماء مع الطعن في المنافسين، ووضع الأحاديث والآثار، ووصل الأمر ببعض الشيعة إلى التشكيك في اكتمال القرآن الكريم الموجود بين المسلمين وادعاء إخفاء النصوص المتعلقة بإمامة علي بن أبي طالب.

لقد خاض الشيعة الإثني عشرية صراع المشروعية على جبهات مختلفة: **الجبهة الداخلية**: ضدّ عشرات الفرق الشيعية المخالفة لهم في اختيار الأئمة، **وجبهة الأموين والعباسيين، وجبهة الصحابة**: الذين اختاروا للخلافة أبا بكر وعمر وعثمان قبل علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا. وقد كان لذلك الصراع من أجل كسب

المشروعية الدينية أثرٌ كبير في تكوين الفكر الشيعي وتحديد أسسه ومعالمه، حيث ظهرت كثير من المعتقدات والأفكار الشيعية نتيجة لذلك الصراع، مثل: عقيدة البَدَاء، ورفع أئمتهم إلى مرتبة الأنبياء، والطعن في الصحابة، والقول بنقصان القرآن الكريم الذي نقله الصحابة، والقول بالوصية التي وردت بأسماء الأئمة، وغيرها من المعتقدات.

أولا: صراع المشروعية ضد الفرق الشيعية المخالفة

رأينا في الفصل السابق كيف كان التيار الشيعي ينقسم بعد موت كل إمام من الأئمة، وقد نتج عن ذلك ظهور عشرات الفِرق الشيعيّة كلٌّ منها تدَّعي أنّ سلسلة الأئمة التي اختارتها هي السلسلة الصحيحة، وتروي فيها آثاراً ووصايا، وأدّى ذلك إلى ظهور صراعات فكرية شديدة بين تلك الفِرق. وقد كانت النتيجة البارزة لذلك الصراع إنتاج المئات من النصوص التي تسعى إلى إثبات المشروعية لهذه الفِرقة أو لتلك، وإبطال مشروعية الفِرق المخالفة. كما أدى ذلك الصراع إلى نشوء وتطور أفكار ومعتقدات تلك الفِرق. وسأقتصر على عرض نماذج من الآثار التي نتجت عن صراع المشروعية عند فرقة الشيعة الإثني عشرية.

- **النموذج الأول:**

لقد كان تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية هدما صريحا للنظرية الشيعية، ولذلك اعتبرها الشيعة خيانة سياسية. كما أن أكثر العلويين الثائرين على السلطتين الأموية والعباسية كانوا من ذرية الحسن بن علي، وقد شكل ذلك هدما آخر لنظرية الشيعة الإثني عشرية القائمة على حصر الإمامة في ذرية الحسين بن علي وحرمان ذرية الحسن منها. وسعيا إلى تدارك آثار ذلك الهدم وضع الشيعة الإثني عشرية نصوصا -منسوبة عادة إلى جعفر الصادق- تقول: بحرمان ذرية الحسن بن علي من الإمامة، منها ما رواه الكليني بسنده منسوبا إلى جعفر الصادق أنه قال: "فلما مضى عليّ عليه السلام كان الحسن عليه السلام أولى بها لكبره، فلما توفي لم يستطع

أن يُدْخِل ولدَه، ولم يكن ليفعل ذلك والله عزّ وجلّ يقول: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾[1] فيجعلها في ولده، إذاً لقال الحسين: أَمَرَ اللهُ بطاعتي كما أَمَرَ بطاعتك وطاعة أبيك، وبلَّغ فيَّ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم كما بلَّغ فيك وفي أبيك، وأذهب الله عني الرجس كما أذهب عنك وعن أبيك. فلما صارت إلى الحسين لم يكن أحد من أهل بيته يستطيع أن يدّعي عليه كما كان هو يدَّعي على أخيه وعلى أبيه، لو أرادا أن يَصْرِفَا الأمر عنه ولم يكونَا ليفعلاَ. ثم صارت حين أفضت إلى الحسين عليه السلام فجرى تأويل هذه الآية: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾ ثم صارت من بعد الحسين لعلي بن الحسين..."[2].

انظر كيف أن آية: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾ تُأَوَّلُ حسب الحاجة؛ ففي المرة الأولى احتاج الشيعة إلى إثبات أولويّة الحسين بالإمامة على أبناء الحسن بن عليّ (لأن الأصل في النظرية الشيعية أن الإمامة تنتقل إلى الابن الأكبر)؛ فجرى تأويل الآية بأن المقصود بـ ﴿وَأُوْلُوا ٱلْأَرْحَامِ﴾ هم الإخوة، فلما رأى الشيعة الإثني عشرية حصر الإمامة في ذريّة الحسين؛ وأنّها تكون في الأبناء لا في الإخوة؛ أَوَّلُوهَا تأويلاً معاكساً فصار المقصود بـ ﴿وَأُوْلُوا ٱلْأَرْحَامِ﴾ ليس الإخوة بل الأبناء.

وروى الكليني بسنده عن عبد الرحيم بن روح القصير منسوبا إلى محمد الباقر أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾[3] فيمن نزلت؟؛ فقال: نزلت في الإِمْرَةِ، إنّ هذه الآية جرَتْ في وَلَدِ الحسين عليه السلام من بعده، فنحن أَوْلَى بالأمْرِ وبرسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم من المؤمنين والمهاجرين والأنْصَار. قلت: فولَدُ جَعْفَر لهم فيها نصيب؟ قال: لا، قلت: فَلِوَلَدِ العبّاس فيها نصيب؟ فقال: لا،

---

[1] سورة الأحزاب: 6.

[2] الكليني: أصول الكافي، ج2. ص40-44.

[3] سورة الأحزاب: 6.

فعددت عليه بُطُونَ بني عبد المطَّلب، كلُّ ذلك يقول: لا، قال ونسيت وَلَدَ الحسن عليه السلام فدخلت بعد ذلك عليه فقلت له: هلْ لولد الحسن فيها نصيب؟ فقال: لا، والله يا عبد الرحيم ما لمحمديّ فيها نصيب غيرنا"[1].

وهذا النص يضرب عصافير كثيرة بحجر واحد: فهو يستبعد ذرية الحسن بن عليّ من الإمامة، ويستبعد العباسيين، وغيرهم من أقارب الرسول صلى الله عليه وسلم.

- **النموذج الثاني:**

لما وقَع النِّزاع بين الشيعة الزيديّة والشيعة الإثني عشرية على من يكون الإمام بعد زين العابدين عليّ بن الحسين، وضع الشيعة الإثني عشريّة نصا في كون الإمامة تتبع السلاح، وأن السلاح عند إمامهم وليس عند إمام الشيعة الزيدية. روى الكليني بسنده عن سعيد السمان قال: "كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجلان من الزيدية فقالا له: أَفيكُم إمَامٌ مُفْتَرَضُ الطّاعة؟ قال: فقال لا. قال: فقالا له: قد أخبرنا عنك الثُّقات أنّك تُفْتِي وتُقِرُّ وتقول به ونسمّيهم لك: فلان وفلان، وهم أصحابُ وَرَعٍ وتَشْمِير وهم ممن لا يكذب، فغضب أبو عبد الله عليه السلام فقال: ما أمرتهم بهذا، فلمّا رأيَا الغضب في وجهه خرجَا[2]، فقال لي: أتعرف هذين؟ قلت: نعم، هما من أهل سوقنا وهما من الزيديّة، وهما يزعمان أنّ سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند عبد الله بن الحسن، فقال: كذبَا لعنهما الله، والله ما رآه عبد الله بن الحسن بعينيه، ولا بواحدة من عينيه، ولا رآه أبوه، اللهم إلاّ أنْ يكون رآه عند عليّ بن الحسين...، وإنّ عندي لراية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المِغْلَبَة، وإنّ عندي أَلْوَاح موسى وعصاه، وإنّ عندي لخاتم سليمان بن داود، وإنّ عندي الطَّسْت الذي كان موسى يقّرِبُ به القربان...، ومثل السلاح فينا كمثل

---

[1] الكليني: أصول الكافي، ج2، ص46.

[2] من الغريب جداً أن يُنْسَبَ هذا الموقف إلى جعفر الصادق، ما الدافع الذي دفعه إلى إنكار كونه إمام الزمان للشيعة الإثني عشرية؟ ولماذا لم يستغل هذه الفرصة لإخبار هذين الزيديين بوجود الوصية له بالإمامة وإقناعهما بذلك؛ وتصحيح عقيدتهما الفاسدة في كونهما يعتقدان أنّ الخطّ الصحيح للإمامة في زيد وذريته وليس في غيره؛ كما يرى الشيعة الإثني عشرية؟ لو كان الرجلان من غير الشيعة لكان كتمان الأمر عنهما من باب التقية، ولكنهما شيعيين أيضاً فما محلّ التقيّة؟

التابوت في بني إسرائيل، كانت بنو إسرائيل في أيِّ أهْل بيْتٍ وُجِدَ التابوتُ على أبوابهم أُوتُوا النبوّة، ومن صار إليه السلاح منا أوتي الإمامة"[1].

وفي هذا النص ترى قمة الخيال في صناعة الخرافة: كيف وصلت أدوات سليمان وموسى عليهما السلام إلى جعفر الصادق؟

- **النموذج الثالث:**

لَمّا مات جعفر الصادق وكان ابنه الأكبر إسماعيل قد مات في حياته، صار الابن الأكبر هو عبد الله الأفطح، وكان المُفْتَرَض أن يكون هو الإمام، ويبدو أنه كان يسعى إلى ذلك[2]، ولكن بعض الشيعة رفضوا القول بإمامته بسبب عاهته وقلّة علمه، وعيَّنوا بدلا منه أخاه موسى، ومن أجل تبرير عدولهم عن قاعدة الإمامة في الابن الأكبر وضعوا نصوصا تضيف شروطا أخرى للإمامة، هي: انتفاء العاهة، وكونُه أعلم أولاد الإمام السابق. روى الكليني بسنده منسوبا إلى جعفر الصادق أنه قال: "إنّ الأمْرَ في الكبير ما لم تكن فيه عاهة"[3]. وروى الكليني بسنده عن عبد الأعلى قال: "قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المُتَوَثِّبُ على هذا الأمر المدَّعي له ما الحُجّة عليه؟ قال: يُسْأل عن الحلال والحرام"[4].

- **النموذج الرابع:**

كان لجعفر الصادق أبناء أكبرهم: إسماعيل، ثم عبد الله الأفطح، ثم محمد، ثم موسى. وحسب النظريّة الشيعيّة التي تنُصُّ على أنّ الإمامة تكون في الابن الأكبر من أولاد الإمام، فقد صار معلوماً لدى الشيعة أنّ الإمام السّابع هو إسماعيل بن جعفر الصادق. وطبقاً لما يقول به الشيعة في نظريّة الوصيّة تكون إرادة الله عزّ

---

[1] الكليني: أصول الكافي، ج1. ص337-338.

[2] يقول النوبختي: "وذلك أنه كان عند مضيّ جعفر أكبر ولده سنّا، وجلس مجلس أبيه، وادعى الإمامة ووصية أبيه...، فمال إلى عبد الله والقول بإمامته جُلُّ من قال بإمامة أبيه، غير نفر يسير عرفوا الحق، فامتحنوا عبد الله بمسائل في الحلال والحرام من الصلاة والزكاة وغير ذلك، فلم يجدوا عنده علما". النوبختي: فرق الشيعة، ص65.

[3] الكليني: أصول الكافي، ج2. ص37.

[4] المرجع نفسه، ج2، ص36.

وجلّ قد اقتضت أنْ يكون إسماعيل بن جعفر هو الإمام السابع، ولابُدّ أن يكون اسمه مُدْرجاً في الوصيّة المزعومة. ولكن جاءت المفاجأة، ووقع ما لم يكن في الحُسْبَان، فقد مات إسماعيل قبل وفاة أبيه، وبذلك وقعت نظريّة الوصيّة في مأزق؛ لقد مات الإمام السابع والإمام السادس مازال حيّاً، فمن سيكون الخليفة بعده؟ وقد تكررت هذه الحادثة مع الإمام العاشر (أبو الحسن عليّ بن محمد الهادي)، حيث كان له أولاد أكبرهم: محمد وكان المفترض أن يكون هو الإمام الحادي عشر، ولكن قصّة الإمام السابع تتكرَّرُ مرّة أخرى، فيموت الإمام الحادي عشر قبل وفاة الإمام العاشر، ويتكرر المأزق نفسه. وقد كان هذا طعنا مباشرا في وجود الوصية المزعومة التي تقول إنّ الأئمة قد عيَّنَهم الله تعالى ونصّ عليهم بأسمائهم، ولا يمكن للبَشَرِ تغييرُهم.

وقد سعى منظرو الشيعة الإثني عشرية إلى حل هذا المأزق بالقول بفكرة البَدَاء. والمقصود بالبَدَاء أنّ الله -تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا- كان قد قضى أن يكون الإمام السابع هو إسماعيل بن جعفر، والإمام الحادي عشر هو محمد بن أبي الحسن الهادي، ولكنه -سبحانه وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً- بَدَا لَهُ مَا لم يَكُنْ يُعْرَف لَهُ مِن قَبْلُ فغيَّر إرادته وقَضَى بأنْ يكون الإمامُ السابع هو موسى الكاظم، والإمام الحادي عشر هو أبو محمد الحسن العسكري.

ومن أجل تشريع عقيدة البداء وضعوا نصوصا نسبوها إلى أئمتهم، منها ما رواه الكليني بسنده عن أبي هاشم الجعفري قال: "كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعدما مضى ابنه أبو جعفر وإنّي لأفكِّر في نفسي أريد أنْ أقول: كأنَّهُما -أعني أبا جعفر وأبا محمد- في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر بن محمد عليه السلام وإنّ قصَّتَهُما كقصَّتِهِما، إذْ كان أبو محمد عليه السلام المُرَجَّى بعد أبي جعفر، فأَقْبَلَ عليَّ أبو الحسن قَبْلَ أنْ أنْطِقَ فقال: نعم يا أبا هاشم؛ بَدَا للهِ في أبي محمد عليه السلام بعد أبي جعفر ما لم يكن يُعْرَف لَهُ، كما بَدَا له في موسى عليه السلام بعد مُضَيِّ إسماعيل ما كَشَفَ به عن حاله، وهو كما حدَّثَتْكَ نَفْسُكَ وإنْ كَرِهَ المُبْطلون، وأبو

محمد ابني الخَلَفُ من بعدي، عنده عِلْمُ ما يُحْتَاج إليه ومَعَهُ آلَةُ الإمامة"[1].

ولم يقف الأمر عند حدّ نسبة البَدَاء (القائم على الجهل) إلى الله سبحانه وتعالى، بل تعدَّى ذلك إلى جعل البَدَاء جزءاً من عقيدة الشيعة، وأصبحت عقيدة البَدَاء عندهم أفضل ما يُعْبَدُ به الله سبحانه وتعالى، وأصبح الاعتقاد في فكرة البَدَاء أفضل من الصلاة والصوم والزكاة والحج وغيرها من العبادات، روى الكليني بسنده عن زرارة بن أعين: "عن أحدهما عليهما السلام؛ -يعني جعفر الصادق أو والده محمد الباقر- قال: ما عُبِدَ اللهُ بشيءٍ مثل: البَدَاء. وفي رواية ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: ما عُظِّمَ اللهُ بمثل البَدَاء"[2]. وروى الكليني بسنده منسوبا إلى جعفر الصادق أنه قال: "لو علم الناس ما في البَدَاء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه"[3].

وهكذا صار وصف الله سبحانه وتعالى بالجهل من أفضل العبادات التي يتقرب بها الإنسان الشيعي إلى الله -تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا-، كل ذلك من أجل الدفاع عن نظرية الإمامة وترقيع ما فيها من خروق لا يمكن ترقيعها.

ولما كانت عقيدة "البَدَاء" فيها مخالفة صريحة للعقيدة الإسلامية لأنها طعن صريح في صفة العلم عند الله تعالى، فإن رجال الدين الشيعة في كتاباتهم الموجهة لغير الشيعة يحاولون الدفاع عنها وتكييفها في صورة مقبولة، وإدخالها في قوله الله عز وجل: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[4]، ويأولون ما نُسب إلى أئمتهم. ولكن ما يقولونه مخالف لما هو موجود في نصوصهم، فالنصوص الموجودة في الكليني صريحة، فانظر مثلاً: ما نُسِبَ إلى الحسن العسكري: "بَدَا للهِ في أبي محمد عليه السلام بعد أبي جعفر ما لم يكن يُعْرَف لَهُ، كما بَدَا له في موسى عليه السلام بعد مُضَيّ إسماعيل ما كَشَفَ به عن حاله، وهو كما حدَّثَتْكَ نَفْسُكَ وإنْ كَرِهَ المُبْطلون"،

---

[1] الكليني: أصول الكافي، ج2، ص116.

[2] الكليني: أصول الكافي، ج1، ص200-201.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص203.

[4] سورة الرعد: 39.

فالله -سبحانه وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً- بدا له ما لم يكن يُعْرَفُ له، ثم يُصِرُّ نَاسِبُ هذا القولِ إلى الحسن العسكري على وَصْفِ الله سبحانه وتعالى بهذا الوصف القبيح بقوله: "وإن كره المبطلون"، أي المخالفون المنكرون لهذا القول.

- **النموذج الخامس:**

توفي الإمام الثامن للشيعة الإثني عشرية (علي الرضا) وكان له أخ كبير وابن صغير مازال في السابعة من عمره، وقد اختلف الشيعة فيمن يُنَصَّبُ الإمام بعده: أخوه الذي تتوفر فيه شروط الإمامة مِنْ عِلْمٍ ونُضْجٍ أم يجب الالتزام باختيار الابن ولو كان صبيا؟، وقد اختار بعض الشيعة الأخ ورفضوا إعطاء الإمامة لصبي لا علم ولا فهم له. واختار الشيعة الذين كوَّنوا فيما بعد الشيعة الإثني عشرية الصبيّ، وكان لابد لهم من نصوص تُنْسَبُ إلى الأئمة تُبيّنُ بطلان مذهب الشيعة الذين ذهبوا إلى اختيار الأخ، فوضعوا في ذلك نصوصا منها ما رواه الكليني بسنده منسوبا إلى أبي الحسن الرضا: "أنه سُئِلَ أتكون الإمامة في عَمٍّ أو خال؟ فقال: لا، فقلت: ففي أخ؟ قال: لا، قلت: ففي من؟ قال: في ولدي - وهو يومئذ لا ولد له"[1]. وما رواه بسنده عن عيسى بن عبد الله عن أبي عبد الله فيما يزعمه من حوار مع جعفر الصادق: "قال: قلت له: إِنْ كَانَ كَوْنٌ -ولا أَرَانِيَ اللهُ- فبمن أَئْتَمُّ؟ فأومأ إلى ابنه موسى عليه السلام، قال: قلت: فإن حدث بموسى حدث فبمن أَئْتَمُّ؟ قال: بولده، قلت: فإن حدث بولده حدثٌ وترك أخاً كبيراً وابناً صغيراً فبمن أَئْتَمُّ؟ قال: بولده، ثم واحداً فواحداً"[2].

ولا شكَّ أنّ هذا النصّ إنَّما وُضِعَ بعد وفاة جعفر الصادق بأكثر من نصف قرن من الزمان، إذ أنّ جعفر الصادق توفي يوم 25 شوال 148هـ؛ قبل ميلاد حفيده الإمام الثامن أبو الحسن الرّضا الذي وُلِدَ يوم 11 ذو القعدة 148هـ، والسائل يسأل عن حادثة سوف تقع في المستقبل بعد خمس وخمسين سنة، وهي موت الإمام الثامن أبي الحسن الرضا وتَرْكُهُ لأخٍ كبيرٍ في السنّ في حين كان أكبر أبنائه لم يتجاوز السابعة من عمره، وقد اختار الشيعة الإثني عشرية الطفل الصغير ليكون هو الإمام

---

[1] الكليني: أصول الكافي، ج2، ص39.

[2] المرجع نفسه، ج2، ص40.

التاسع، ولذلك وُضِعَ هذا النصّ ونُسِبَ إلى جعفر الصّادق للاحتجاج به على الفِرْقَة الشيعيّة المخالفة. ومن غير المعقول لهذا السائل أن يتنبّأ بما سوف يقع لأبي الحسن الرضا وهو لم يولد بَعْد في وقت السؤال.

ولما احتجّ الشيعة الذين نقلوا الإمامة إلى الأخ بدلا من الابن الصبي بسابقة تعيين الحسين بعد الحسن، حيث انتقلت الإمامة إلى الأخ وليس إلى الابن، رد عليهم الشيعة الإثني عشرية بوضع نصوص أخرى نسبوها إلى الأئمة تُبْطِل ذلك الاحتجاج. روى الكليني بسنده منسوبا إلى جعفر الصادق أنه قال: "لا تَعُودُ الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين أبداً، إنما جرت من عليّ إلى الحسين كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ﴾ فلا تكون بعد عليّ بن عليه السلام إلاّ في الأعقاب وأعقاب الأعقاب"[1].

وهو نصّ يضرب عصفورين بحجر واحد، فهو يُبْطِل قول من اختار أخ علي الرضا بدل ابنه محمد الجواد، كما أنه يبطل قول الشيعة الكيسانية الذين نقلوا الإمامة بعد الحسين بن عليّ إلى أخيه محمد بن عليّ بن أبي طالب.

وفي هذه الواقعة ذاتها اختلف أولئك الذين قالوا بنقل الإمامة إلى الابن - الذي كان ما زال صبيا- في كيفية انتقال العلم إليه. فالنظرية الشيعية تنص على أن الإمام عند توليه الإمامة يكون محيطا بجميع العلوم، وعنده جميع ما تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة من علوم الدين والدنيا[2]، وهذا الولد مازال في السابعة من عمره وليس له القدرة على تحصيل العلوم أصلا؟ فذهب بعضهم إلى أن الله تعالى يُعلّمه بعد البلوغ عن طريق الإلهام والنكت في القلب، والنقر في الأذن، والرؤيا الصادقة في النوم، والملك المحدِّث له، وأما قبل البلوغ فهو إمام على اعتبار أن الأمر إليه دون غيره. وذهب آخرون إلى أنه تعلم العلم اللازم بعد بلوغه من كتب أبيه. وذهبت طائفة ثالثة إلى أنه حصل له ذلك العلم وهو صبيّ عن طريق الإلهام والنكت

---

(1) الكليني: أصول الكافي، ج2، ص39.

(2) النوبختي: فرق الشيعة، ص74.

في القلب، والنقر في الأذن، والرؤيا الصادقة في النوم، والملك المحدِّث له، وأنه في ذلك مثل: يحي بن زكريا وعيسى بن مريم عليهما السلام[1].

ويبدو أنه من هذه الحادثة ترسخت عند الشيعة الإثني عشرية فكرة الوحي إلى أئمتهم، وجعلهم بمرتبة الأنبياء في تلقي العلم، حيث يأتيهم الملك بالعلوم فيسمعون صوته ولكن لا يرون صورته. فعقيدة الوحي إلى أئمتهم نشأت لحل إشكال إثبات إمامة هذا الصبي الذي لم يصل بعد إلى مرحلة استيعاب العلوم من طريق التعلُّم. روى الكليني بسنده عن زرارة قال: "سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾[2]، ما الرّسول وما النّبيّ؟ قال: النّبيّ الذي يَرَى في مَنَامِه ويَسْمَعُ الصَّوت ولا يُعَايِنُ المَلَك، والرّسول الذي يسمع الصوت ويرى في المنام ويُعَايِنُ المَلَك. قلت: الإمام مَا مَنْزِلَتُه؟ قال: يسمع الصوت ولا يرى ولا يُعَايِنُ المَلَك"[3].

- **النموذج السادس:**

زيادة على ما سبق من النصوص التي وُضعت لحالات خاصة، وضع أتباع فرقة الشيعة الإثني عشرية نصوصا عامة ضد جميع المخالفين لهم من الفرق الشيعية، منها:

روى الكليني بسنده عن الحسين بن المختار قال: "قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاك ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[4]، قال: كلُّ من زعم أنه إمام وليس بإمام، قلت: وإنْ كان فاطميّاً علويّاً؟ قال: وإنْ كان فاطميّاً علويّا"[5].

---

(1) المرجع نفسه، ص76.

(2) مريم: 51، 54.

(3) الكليني: أصول الكافي، ج1. ص248.

(4) الزمر: 60.

(5) الكليني: أصول الكافي، ج2، ص100.

ولم يقف الحدُّ عند تسْوِيد وُجُوه ذريّة عليّ بن أبي طالب الذين كان لهم طُمُوح إلى الخلافة وسعوا إليها، أو كان لهم شيعة جعلوهم أئمة لهم، ووصفهم بالكذب على الله سبحانه وتعالى، بل وصلت النِّقْمة عليهم ذروتها بتكفيرهم وإخراجهم من دائرة الإسلام. روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله جعفر الصادق قال: "من ادَّعى الإمامة وليس من أهلها فهو كَافِر"[1].

ولا يكفي في التَّنْفِير من اتِّبَاعِ الفِرَق الشيعيّة المُخَالِفَة القولُ بِضَلال الزّعِيم أو كفره، بل لابُدّ من صبِّ تلك اللّعنة على الأتْبَاع أيضاً حتّى لا تُسَوِّل لأحَدٍ نَفْسُه التَّفْكير في اتّخاذ خَطٍّ مُخَالِف للخطِّ الإمامي الإثني عشري. روى الكليني بسنده منسوبا إلى جعفر الصادق أنه قال: "ثلاثة لا يكلِّمُهُم اللهُ يوم القيامة ولا يزكِّيهم ولهم عذاب أليم: من ادّعى إمامة من الله ليست له، ومَنْ جَحَدَ إماماً مِن الله، ومَنْ زَعَمَ أنّ لهما في الإسلام نصيباً"[2].

ويصل الهجوم على الفرق الشيعية المخالفة قمَّتَه عندما يزعم أتباع المذهب الشيعي الإثني عشري أن إفراد أئمتهم بالإمامة فريضة شرعيّة، وأن إِشْرَاك أيّ أَحَد معهم في الإمامة شِرْك بالله تعالى، وهذا يعني أن الفرق الشيعية الأخرى التي اتخذت لها أئمة آخرين غير أئمة الشيعة الإثني عشرية قد وقعت في الشرك. وقد وضعوا في ذلك أخبارا منها ما رواه الكليني منسوبا إلى جعفر الصادق أنه قال: "مَن أَشْرَكَ مع إِمَامٍ إِمَامَتُهُ مِن عنْدِ اللهِ مَنْ لَيْسَتْ إِمَامَتُهُ مِن عنْدِ اللهِ كانَ مُشْرِكاً بالله"[3].

ثانيا: صراع المشروعية ضد العباسيين

نشأ تحالف بين العلويين وشيعتهم والعباسيين وشيعتهم من أجل إسقاط الدولة الأموية، ورفعوا شعارا مشتركا هو الدعوة إلى آل البيت، ولكن كان كلّ واحد منهما يخطط في الخفاء لاستغلال الطرف الآخر والاستئثار بالحكم في النهاية، وتمكن

---

[1] المرجع نفسه، ج2،ص199.

[2] الكليني: أصول الكافي، ج2. ص100.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص100.

العباسيون من سحب البساط من تحت أقدام العلويين والاستئثار بالحكم. وقد أدى ذلك إلى نشوء صراع بين الطرفين بعد قيام الدولة العباسية؛ وبذلك فتح شيعة العلويين جبهة جديدة لصراع المشروعية ضدّ العباسيين. وكان من مظاهر ذلك الصراع وضع نصوص منسوبة إلى الرسول ﷺ في التّحذير من العباسيين والقدح فيهم.

ومن ذلك ما نسبوه إلى الرسول ﷺ أنه حذّر من شرِّ العباسيين وفتنتهم، فقال: «ويل لأمّتي من بني العبّاس، شَنَّعُوها وألْبَسُوها السّواد، ألبسهم الله ثيّاب النّار، هلاكهم على رجلٍ من أهل بيت هذه، وأشار إلى أمّ حبيبة»[1].

ونسبوا إلى ابن عباس رضي الله عنه أنه كان في جماعة من العباسيين فقال لهم: "هل فيكم غريب؟ قالوا: لا. قال: إذا خرجت الرايات السُّود فاستوصوا بالفُرس خيراً؛ فإنّ دولتنا معهم. فقال أبو هريرة: "ألاَ أحدِّثُك ما سمعت من ﷺ؟ قال: وأنت ههنا حدِّث. قال: سمعت رسول ﷺ يقول: إذا أقبلت الرايات السُّود من جهة المشرق، فإنّ أولَّها فتنة، وأوسطها هرج، وآخرها ضلالة"[2].

كما نسبوا إلى الرسول ﷺ أنه قال: «إذا أقبلت رايات ولد العباس من عقاب خراسان جاءوا ببغي الإسلام، فمن سار تحت لوائهم لم تَنَلْهُ شفاعتي يوم القيامة»[3].

وقد انجرّ بعض أنصار العباسيين إلى حرب المشروعية ضدّ الشيعة، ووضعوا نصوصا في فضل العباس وذريته توازي ما وضعه الشيعة في فضل عليّ بن أبي طالب وذريته، فنسبوا إلى الرسول ﷺ أنه قال: «إنّ الله اتَّخذني خليلاً كما اتَّخذ إبراهيم خليلاً. ومنْزلي ومنْزل إبراهيم تجاهين في الجنة، ومنْزل العباس بن عبد المطلب بيننا، مؤمنٌ بين خليلين»[4].

---

[1] ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، (1386هـ/ 966م). الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المدينة المنورة: المكتبة السلفية. ج2. ص39.

[2] ابن الجوزي: الموضوعات، ج2، ص38.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص38.

[4] المرجع نفسه، ج2، ص32.

وفي مقابل النصوص التي وضعها الشيعة في نفي أحقيّة العباسيين بالخلافة وحصرها في عليّ بن أبي طالب وبعض ذريّته؛ وضع بعض أنصار العباسيين نصوصاً تنصّ على أولويتهم بالخلافة، وعدم استحقاق ذرية عليّ بن أبي طالب للخلافة، ومن ذلك ما نسبوه إلى الرسول ﷺ أنه كان في مجلس حضره عمّه العباس وابن عمه عليّ بن أبي طالب، فقال للعباس: "يكون المُلْكُ في ولدك"، ثم التفت إلى عليّ فقال: "لا يملك أحد من ولدك"[1].

كما نسبوا إلى الرسول ﷺ أنه قال: «الخلافة في ولد عمي وصِنْو أبي حتى يسلِّموها إلى المسيح»[2].

وفي مقابل ما وضعه الشيعة في القول بأنّ عليّ بن أبي طالب هو وصيّ الرسول ﷺ، وضع بعض أنصار العباسيين نصّاً يقول بأنّ الوصيّ بعد الرسول ﷺ هو عمه العباس بن عبد المطلب، فرووا أنّ الرسول ﷺ كان يوماً في مجلس من الصحابة فطلع العباس بن عبد المطلب، فقال: «هذا العباس بن عبد المطلب أبي، وعمي، ووصيي، ووارثي»[3].

وإذا كان للشيعة كساؤهم الذي يفتخرون به، فإن للعباسيين أيضاً كساؤهم الذي يبتغون فيه المشروعيّة، وهي مشروعيَّةٌ يرون أنّها لا تقلّ عن مشروعيّة العلويين. فقد روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "قَالَ رَسُولُ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: إِذَا كَانَ غَدَاةَ الإثنينِ فَأْتِنِي أَنْتَ وَوَلَدُكَ حَتَّى أَدْعُوَ لَكَ بِدَعْوَةٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا وَوَلَدَكَ، فَغَدَا وَغَدَوْنَا مَعَهُ وَأَلْبَسَنَا كِسَاءً ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مَغْفِرَةً ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً لا تُغَادِرُ ذَنْبًا اللَّهُمَّ احْفَظْهُ فِي وَلَدِهِ"[4].

---

[1] المرجع نفسه، ج2، ص33.

[2] السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش. السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ج1، ص19.

[3] ابن الجوزي: الموضوعات. ج2، ص31.

[4] الترمذي، محمد بن عيسى (1998م). سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، كتاب المناقب، باب مناقب أبي الفضل عمّ النبي ﷺ. ج6، ص113.

وإذا كان الشيعة يتفاخرون بكون عليّ بن أبي طالب يمتاز بأنه أسلم منذ صباه، وربما غمزوا بني العباس بأنّ العباس لم يُسْلِم إلا متأخراً، فإن لأنصار بني العباس ردّهم على ذلك، فقد قالوا إنّ العباس أسلم مبكّراً ولكنه كان يكتم إسلامه، ولم يتأخر في الهجرة إلاّ بناءً على رغبة النبي ﷺ وطلبه، فقد استأذن العباس النبي ﷺ في الهجرة فقال له: «يا عمّ، أَقِمْ مكانك الذي أنت به، فإن الله تعالى يَخْتِمُ بك الهجرة كما خَتَمَ بي النّبوّة»[1].

ثالثا: صراع المشروعية ضد الصحابة وأهل السنة

لقد قام الفكر الشيعي على أساس أن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وذريته من بعده أولى بالخلافة، وأن تلك الأولوية قائمة بأمرٍ من الله تعالى والرسول ﷺ. وبسبب عدم وجود نصوص في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية الصحيحة تثبت ذلك، زيادة على أن الواقع التاريخي ينفي ذلك، حيث تولى الخلافة أبو بكر وعمر وعثمان قبل علي بن أبي طالب، وبايعهم علي بن أبي طالب بالخلافة وكان من المساعدين المستشارين لهم، فإنه لابد لهم من البحث عن مبررات شرعية تثبت مشروعية فكرتهم وتؤيدها. وقد سلكوا في إثبات رأيهم ذلك طرقاً مختلفة:

أولها: الطعن في الصحابة واتهامهم بتحريف القرآن الكريم.

وثانيها: تأويل الآيات القرآنية.

وثالثها: تأويل الأحاديث النبوية والزيادة فيها بما يفيد النصّ على خلافة علي.

ورابعها: وضْعُ نصوص أخرى من عندهم ونسبتها غالباً إلى أئمتهم خاصة إلى: جعفر الصادق وأبيه محمد الباقر وعليّ بن أبي طالب، وأحياناً إلى الرسول ﷺ.

وخامسها: التدليس والاختلاق.

وفيما يأتي نماذج تبيّن ذلك.

---

[1] ابن الأثير، علي بن محمد بن عبد الكريم (1415هـ/1994م). أسد الغابة في معرفة الصحابة. بيروت: دار الكتب العلمية. ج3، ص163.

1. **ادعاء تحريف القرآن الكريم:**

لقد كانت الرغبة في إثبات صحة النظرة الشيعية للإمامة جامحة إلى درجة أعْمَتْ بعض أصحابها، وأوصلتهم إلى التشكيك في اكتمال القرآن الكريم الموجود بين المسلمين، واتهام الصحابة بحذف آيات تتحدث عن إمامة علي بن أبي طالب وذريته، وحذف الآيات التي تصف المهاجرين والأنصار بالنفاق.

ومن الصور التي ظهر فيها ذلك التشكيك ادعاء أن عليّ بن أبي طالب انفرد بجمع القرآن كاملا صحيحا، وهو ادعاء يوحي بنقصان القرآن الموجود بين أيدي المسلمين. روى الكليني بسنده منسوبا إلى محمد الباقر: "مَا ادَّعَى أَحَدٌ من الناس أنّه جَمَعَ القُرآن كُلَّهُ كَمَا أُنْزِلَ إلاّ كَذَّابٌ، ومَا جَمَعَهُ وحَفِظَهُ كَمَا نَزَّلَهُ اللهُ تعالى إلاّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام والأئمّة من بعده عليهم السلام"[1].

وقد تجاوز الأمر ذلك الادعاء ووصل إلى حدّ وضع نصّ والزعم أنه آية مفقودة من القرآن الكريم. روى الكليني بسنده عن زرارة قال: "سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ ما الرّسول وما النّبيّ؟ قال: النّبيّ: الذي يَرَى في مَنَامِه ويَسْمَعُ الصَّوت ولا يُعَايِنُ المَلَك، والرّسول: الذي يسمع الصوت ويرى في المنام ويُعَايِنُ المَلَك. قلت: الإمام مَا مَنْزِلَتُه؟ قال: يسمع الصوت ولا يرى ولا يُعَايِنُ المَلَك، ثُمَّ تَلاَ هذه الآية: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلاَ نَبِيٍّ﴾ (ولا مُحَدَّث)[2]؛ وكذلك روى بسنده عن بُرَيْدٍ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلاَ نَبِيٍّ﴾ (ولا مُحَدَّث)[3]. انظر إلى الكليني كيف يروي هذا النص بزيادة عبارة (ولا محدَّث) على أنه آية من

---

[1] الكليني: أصول الكافي، ج2. ص332.

[2] المرجع نفسه، ج1، ص248؛ نص الآية التي في القرآن الكريم: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلاَ نَبِيٍّ﴾ (الحج 52)، ولكن الكليني يضيف لفظ "ولا محدث" على أنه جزء من الآية.

[3] الكليني: أصول الكافي، ج1. ص249.

القرآن، ويبدو أنه على يقين من ذلك، وينسبُه إلى الله سبحانه وتعالى دون أي تَحَرُّجٍ أو تَوَرُّع.

ولست أدري كيف كان موقف الكليني الذي يعد واحدا من أكابر المذهب الشيعي الإثني عشري من قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1]؛ وقوله تعالى واصفاً القرآن الكريم: ﴿لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝﴾[2]، فالآيات صريحة في أنّ الله سبحانه وتعالى قد تكفّل بحفظ القرآن الكريم بنفسه. فهل يمكن القول بأنّ القرآن الكريم قد يتعرّض في أيّ وقت للتّحريف وإخفاء بعض الآيات منه؟؛ إن القول بمثل هذا لن يكون له أيّ تفسير سوى التكذيب بهذه الآيات الكريمة.

من الواضح أن واضعي هذه الأخبار يريدون بذلك أن يثبتوا مَفْخَرَةً عظيمةً للعلويين وشيعتهم بأنهم هم وحدهم الذين يملكون القرآن الكامل، أما غيرهم من المسلمين فإنهم كاذبين في ادعاء اكتمال القرآن الموجود عندهم، وأن القرآن الكريم قد نص على الوصية لعلي بن أبي طالب بالخلافة، ولكن الصحابة أخفوا ذلك. ولكن الواقع أن الشيعة يستعملون مصحف أهل السنة الذي جمعه الصحابة في عهد أبي بكر وعثمان، ولم يستطيعوا إظهار ما يسمونه: "مصحف عليّ" و"مصحف فاطمة"، بل ظلوا عبر التاريخ إلى يومنا هذا يعتمدون المصحف العثماني الذي كُتب في عهد عثمان بن عفان ﵁، وهذا يدل على أن ما تذكره كتبهم من "مصحف علي" و"مصحف فاطمة" مجرد دعاية كاذبة للمزايدة والطعن في الصحابة. وقد أصبحت تلك الدعاية مصدرَ إحراجٍ للشيعة، وسببا للتشهير بمذهبهم بكونه مذهباً يطعن في القرآن الكريم؛ ولذلك انبرى كُتَّابهم في الكتابات المعاصرة الموجَّهة لغير الشيعة لردّ هذه التهمة، وبيان أن الشيعة يعتقدون أن المصحف الموجود بين المسلمين كامل لا نقصان فيه.

2. تأويل آيات القرآن الكريم:

---

[1] الحجر: 9.

[2] فصلت: 41-42.

من أجل إثبات نظرية الإمامة والصفات الخيالية التي نسبها الشيعة إلى أئمتهم عمدوا إلى تأويل كل ما جاء في القرآن الكريم بخصوص المؤمنين والصالحين عبر تاريخ الرسالات السماوية، أو في وصف بعض الأنبياء ممن لم تذكر أسماؤهم، بأن ذلك ورد في علي بن أبي طالب والأئمة من ذريته. فما جاء في القرآن الكريم من مدح وثناء فالمراد به عليّ بن أبي طالب وأئمة الشيعة الإثني عشرية من ذريته، وما جاء في القرآن الكريم من عتاب أو ذمّ أو وصف بالنفاق والردة فالمراد به الصحابةﷺ. وإذا نظرت في كتب التفسير والحديث والعقائد عندهم تجد المئات من تلك الأمثلة، ويكفي هنا الإشارة إلى بعضها: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾[1]، المقصود بأولي الأمر عندهم هو: علي بن أبي طالب والأئمة من ذريته. وقوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[2]؛ المراد بأهل الذّكر أئمة الشيعة الإثني عشرية. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾[3]؛ المقصود بالهادي: علي بن أبي طالب. وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[4]؛ الذي عندهُ علمُ الكتاب هو: عليّ بن أبي طالب.

وفي قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ١٠٦ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[5]؛ الذين تبيضّ وجوههم هم: أئمة الشيعة الإثني عشرية وشيعتهم، والذين تسودّ وجوههم هم: الصحابةﷺ وأتباعهم.

---

[1] النساء: 59.

[2] النحل: 43.

[3] الرعد: 7.

[4] الرعد: 43.

[5] آل عمران: 106-107.

وهذا ضرب من الهوس القائم على التعصب الأعمى لا يحتاج إلى مناقشة ودحض؛ لأنه لا يقول به أو يصدقه إلا من أعماه التعصب والجهل.

3. تأويل معاني الأحاديث النبوية والزيادة فيها:

أكثر ما يذكره كُتَّاب الشيعة للاستدلال على أن علي بن أبي طالب ﵁ هو وصيُّ الرسول ﷺ في أمور الدين والدنيا ثلاثة أحاديث: **الأول:** قوله ﷺ: **«أَلا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلاَّ أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي»**، **والثاني:** قوله: **«من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»**، **والثالث:** حديث الثقلين. والأحاديث أصلها صحيح ولكن أنصار التشيُّع أضافوا إليها عبارات ونسجوا حولها روايات كثيرة لا أساس لها من الصحة، كما أنهم يقتطعون الأحاديث عن سياقها لتحميلها المعاني التي يريدونها.

أما الحديث الأول: فقد روى البخاري عن مُصْعَب بن سَعْدٍ عن أبيه أنَّ رسول اللَّه ﷺ خرج إلى تَبُوك واسْتَخْلَف عليًّا، فقال: **«أَتُخَلِّفُنِي فِي الصِّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ؟ قَالَ: أَلا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؛ إِلاَّ أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي»**[1]. ويقتطع الشيعة من هذه القصة قوله ﷺ: **«ألا ترضى أن تكون مني بمنْزِلة هارون من موسى»**؛ ويؤولونه على أن المقصود به أنه يكون الوصيّ من بعده ﷺ في أمور الدين والدنيا.

وعند النظر في سياق الحديث نجد أن النبي ﷺ قال ذلك عندما راجعه علي بن أبي طالب ﵁؛ مبديا حُزْنَهُ على تركه في المدينة مع النساء والأطفال حين خرج كل الصحابة للجهاد، فيُطَيِّبُ الرسولُ ﷺ خاطره بتشبيه تركه لرعاية أهل المدينة عند خروجه إلى غزوة تبوك بتولية موسى لأخيه هارون على قومه عندما خرج إلى ميعاد تلقي الوحي من الله سبحانه وتعالى[2].

---

[1] البخاري: محمد بن إسماعيل (1422هـ). صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (د.م.): دار طوق النجاة، كتاب المغازي: باب غزوة تبوك. ج6. ص3.

[2] انظر القصة كاملة في: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي. ج2، ص52؛ الطبري: تاريخ الطبري، ج2، ص183.

الحديث الثاني: قوله ﷺ: «**من كُنت مولاه فعليٌّ مولاه**»، وتزيد بعض الروايات: "اللهم وال من والاه وعاد من عاداه". وقد ورد ذكر هذا في خطبة النبيﷺ في المكان الذي يسمى: "غدير خم"؛ عند رجوعه ﷺ من حجة الوداع. أما أصل الخطبة فهو ثابت، وقد أوردها مسلم في صحيحه -كما سيأتي في الحديث الثالث- ولكنه لم يذكر عبارة: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، ولا عبارة: "اللهم وال من والاه وعاد من عاداه". وأما عبارة: "اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه"؛ فقد جاء النص في رواية في مسند الإمام أحمد على أنها ليست من قول النبي ﷺ وإنما هي من زيادة الرواة، ونص الرواية كالآتي:

حدَّثنا عبدُ الله، حدَّثني حَجَّاجٌ ابن الشَّاعر، حدَّثنا شَبَابَةُ، حدَّثني نُعَيْمُ بن حكيم، حدَّثني أبو مَرْيَمَ، وَرَجُلٌ مِنْ جُلَسَاءِ عليٍّ، عن عليٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال يوم غدير خُمٍّ: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ**» قَالَ: فَزَادَ النَّاسُ بَعْدُ: "وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ"[1]. وأما عبارة: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ**» فقد أوردها الإمام أحمد في مسنده، والترمذي في سُنَنِه وقال عنها: "هذا حديث حسن غريب".

وعند النظر في الروايات التي تتحدث عن سياق تلك الخطبة نجد أنها جاءت لتبرئة ساحة علي رضي الله عنه مما وقع فيه من طعن، لأمرين: **أحدهما:** أنه لما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن لتخميس الغنائم أخذ جارية من الخُمُس كانت من نصيبه؛ فكره بعض الناس ذلك وتكلموا فيه وبلَّغوا ذلك لرسول الله ﷺ. **والأمر الثاني:** أنه لما أراد الرجوع من اليمن مع الجماعة الذين كانوا معه أستأذنوه في ركوب إبل الزكاة بسبب ما وقع من خلل في إبلهم فلم يأذن لهم في ذلك. وقد تركهم علي رضي الله عنه في اليمن بعد أن أَمَّرَ عليهم رجلا وأسرع هو إلى مكة لإدراك الحج مع النبي ﷺ، فلما فرغ من الحج رجع إليهم فلقيهم في الطريق قادمين ووجد أن الرجل الذي أَمَّرَهُ عليهم قد كساهم

[1] مسند أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م)، ج2، ص434.

حُلَلا من الغنائم أو الصدقات، فلامهم على ذلك وأمرهم بنزعها. فحصل في نفوس بعض الناس وحشة منه وتكلموا فيه ووصفوه بالشدة والإعنات[1].

فلما كان النبي ﷺ في طريق عودته إلى المدينة توقف في منطقة تدعى "غدير خم" وخطب خطبة كان منها مدح علي رضي الله عنه وتبرئة ساحته.

الحديث الثالث: حديث "الثقلين" و"العترة". والأصل الصحيح في ذلك ما أخرجه مسلم عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: "قام رسول الله ﷺ يوما فينا خطيبا بماء يدعى خُمًّا بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: **«أَمَّا بَعْدُ، ألا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ»**، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ. فحثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: **«وأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي»**[(2)]. والحديث ليس فيه الوصية باتِّبَاع أهل البيت، وإنما فيه الوصية باتِّبَاع كتاب الله تعالى، والإحسان إلى أهل بيته ﷺ. فالحُجَّة في كتاب الله تعالى، ولا حُجّة في أهل البيت، إنما حقّ أهل البيت التكريم والإحسان إليهم.

ويؤيد ذلك ما ورد في صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه في خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع: **«وقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ ما لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ؛ كِتَابُ اللهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ»**[(3)].

هذا هو الصحيح الثابت فيما يتعلق بالثقلين، أما الروايات التي تجعل الحُجّة في كتاب الله وأهل البيت معا، مثل: "إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن

---

[1] أبو الفداء إسماعيل بن كثير: البداية والنهاية، تحقيق رياض عبد الحميد مراد (دمشق: دار ابن كثير للطباعة والنشر، ط1، 1428هـ/2007م)، ج5، ص107-110، 288.

[(2)] مسلم بن الحجاج (د.ت.): صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم. باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ج4. ص1873.

[(3)] مسلم. (د.ت.): صحيح مسلم. كتاب الحج. باب حجة النبي ﷺ. ج2. ص886.

اتبعتموهما، وهما: كتاب الله، وأهل بيتي عترتي"، و"فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين. فلما سئل عن الثقلين قال: الأكبر كتاب الله... والأصغر عترتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض"، و"أيها الناس إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما، وهما: كتاب الله وأهل بيتي عترتي"، وما يُشبهُها من الروايات، فهي كلها روايات لا تتوفر فيها شروط الصحة، وهي من نسج أنصار التشيُّع.

ومما يؤيد عدم صحتها -زيادة على أنه لا توجد فيها رواية بسند صحيح- مخالفتُها لمبادئ الدين؛ فإن مصدر الشرع والهداية كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ، أما أهل بيت النبي ﷺ فهم ليسوا أنبياء ولا رسلا، بل هم بَشَرٌ مثل غيرهم من البَشَر يهتدون بكتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ، وهم يصيبون ويخطئون وفيهم المُحْسِن والمسيء مثل غيرهم من المسلمين، ولا يُعقل أن يقرن النبي ﷺ التمسُّك بهم بالتمسك بكتاب الله تعالى. كما يؤيد ذلك الواقع؛ فلو كان الانتساب إلى أهل البيت يعصم صاحبه من الزيغ والانحراف لكان ذلك عاصما للشيعة الذين ينتسبون إليهم. والواقع يخالف ذلك، حيث إن الشيعة كانوا أكثر الطوائف انحرافا، فقد ظهرت فيهم عشرات الفرق التي تنتسب إلى أهل البيت وفيها ظهرت جميع الانحرافات مثل: ادعاء النبوة، وتناسخ الأرواح، وادعاء الألوهية، وإسقاط الشريعة، والاستغاثة بالأموات، وغيرها.

وهنا قضيتان يجب التنبيه عليهما:

أولاهما: أن الروايات المصنَّفة في مرتبة "الحسن" لا تصل إلى مرتبة "الصحيح"، وهي في أصلها عند الأوائل من علماء الحديث تنتمي إلى مرتبة "الضعيف"، ولكن لما كان الضَّعْف مراتب فقد أضاف بعض علماء الحديث مرتبة "الحسن" وأدخلوا ضمنها الروايات التي هي في أقلِّ مراتب الضّعف.

القضية الثانية: أنه شاع بين بعض علماء الحديث القول بقبول الروايات الضعيفة في الفضائل؛ على اعتبار أنها لا تتعلق بأصول الدين والأحكام الشرعية الأساسية. والأولى أن يكون خلافُ ذلك، حيث يكون التشديد في قبول الروايات المتعلقة بفضائل الأشخاص وفضائل الأعمال وفضائل الأطعمة والأشربة؛ لأن تلك المواضيع كانت مرتعا خصبا لوضع الروايات ونسبتها إلى الرسول ﷺ.

لقد أدى الصراع السياسي بين العشائر والقبائل والطوائف (وهو الصراع الذي أُعْطِيَ فيما بعد بُعْدا دينيا)؛ إلى وضع روايات كثيرة في فضائل بعض الصحابة من أجل كسب المشروعية الدينية للتيارات السياسية والفرق الدينية. كما وضع بعض القُصَّاص والمغرضون وبعض الزُّهاد الجُهَّال روايات كثيرة في فضائل الأعمال؛ من أجل ترغيب الناس في تلك الأعمال أو بغرض إفساد الدين بنشر الخرافات. ووضع بعض التُّجّار الفُجَّار روايات نسبوها إلى الرسول ﷺ أو إلى الصحابة في فضائل الأطعمة والأشربة التي يريدون الترويج لها. وقد نتج عن ذلك وجود رُكام ضخم من الروايات المتعلقة بتلك الفضائل، واختلطت الزيادات الموضوعة مع الأصول الصحيحة، وربما أدى ذلك إلى التباس الأمر على بعض الرواة فيُلحقون الزيادات التي لا أصل لها بالأصول الصحيحة، ولذلك وجب التدقيق في الروايات المتعلقة بتلك الموضوعات، ويكون الأصل أن لا يُقبل من الروايات المتعلقة بتلك الفضائل إلا ما كان صحيحا لا شائبة فيه. ولا ينبغي أن يكون معيار العمل بالرواية هو كون المسألة من فضائل الأعمال أو من الأحكام الأساسية، بل ينبغي أن يكون المعيار هو ثبوت الرواية عن الرسول ﷺ أو عدم ثبوتها، حتى لا يُنسب إليه ﷺ شيءٌ لا تثبت نسبتُه إليه.

4. وضع الأخبار:

ومن ذلك وضع نصوص تزعم وجود وصية من عند الله تعالى تنصّ على: تخصيص عليّ وذريته من فاطمة بالخلافة بعد الرسول ﷺ، نورد منها نصين:

روى الكليني بسنده منسوبا إلى جعفر الصادق: "إنّ الوصيّة نزلت من السماء على محمد كتاباً، لم يُنْزَل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم كتاب مختوم إلاّ الوصيّة. فقال جبريل عليه السلام: يا محمد! هذه وصيّتك في أمتك عند أهل بيتك، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أيّ أهل بيتي يا جبريل؟ قال: نجيب الله منهم وذريته ليرِثَك علمَ النبوّة كما وُرِثَهُ إبراهيم عليه السلام، وميراثه لعليّ عليه السلام وذريتك من صلبه، قال: وكان عليها خواتيم، قال: ففتح عليّ عليه السلام الخاتم الأول ومضى لِمَا فيها، ثم فتح الحسن عليه السلام الخاتم الثاني ومضى لِمَا أُمِرَ به فيها، فلما توفيّ

الحسن ومضى فتح الحسين عليه السلام الخاتم الثالث فوجد فيها أن قاتل فاقْتُل وتُقْتَل واخْرُجْ بأقوامٍ للشهادة لا شهادة لهم إلاّ معك، قال: ففعل عليه السلام، فلما مضى دفعها إلى عليّ بن الحسين عليه السلام قبل ذلك، ففتح الخاتم الرابع فوجد فيها أن اصْمُتْ وأطْرِقْ لِما حُجِبَ العلم، فلما توفيّ ومضى دفعها إلى محمد بن عليّ ففتح الخاتم الخامس فوجد فيها أنْ فَسِّرْ كتابَ الله تعالى، وصدِّق أباكَ وورِّث ابنك، واصطنع الأمَّة وقُمْ بحقّ الله عزّ وجلّ، وقُلِ الحقّ في الخوف والأمْن ولا تَخْشَ إلاّ الله ففعل، ثُمّ دفعها إلى الذي يليه، قال: قلت له: جُعِلْتُ فِدَاك فأنت هو؟ قال: فقال: ما بِيَ إلاّ أنْ تذهب يا معاذ فتروي عليَّ، قال: فقلت: أسأل الله الذي رزقك من آبائك هذه المنْزِلة أن يرزقك من عقبك مثلها قبل الممات، قال: قد فعل الله ذلك يا معاذ، قال: فقلت: فمن هو جعلت فداك؟ قال: هذا الراقد -وأشار بيده إلى العبد الصالح- وهو راقد"[1].

الظاهر من نص هذه الرواية أنها وُضِعت في نهاية عهد جعفر الصادق أو بعد ذلك، وهي رواية موجَّهة إلى إثبات حَصْر الخلافة في عليّ وذريته من فاطمة، وادعاء أن أولئك الأئمة قد ورثوا علم النبوّة كما ورثوا الحكم. كما أنها موجّهة لتبرير تنازل الحسن بن علي عن الخلافة، وسكوت الأئمة الذين جاءوا بعد الحسين عن المطالبة بالحكم من خلال إظهار أن ذلك السكوت كان بأمر من الله تعالى وجدوه مكتوبا في تلك الوصية.

ويبدو أن النص السابق لم يكن وافيا بالأغراض المرجوة من القول بالوصية، فوضع بعض منظري الشيعة الإثني عشرية فيما بعد نصا آخر في الوصية لتحقيق الأغراض المتبقية. فأضافوا القول بأنه ورد في الوصية إخبار عليّ بن أبي طالب بأن الخلافة ستُغتصَب منه، وأن حُرمَتَه ستُنتهَك، وطُلِب منهم الصبر على ذلك، كما أضافوا إلى مضمون الوصية اشتمالها على سنن الله وسنن رسوله صلى الله عليه وسلم وليس فقط الوصية بالإمامة. والنص طويل جدا سأورد منه مقاطع فقط.

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص28-29.

روى الكليني بسنده منسوبا إلى موسى بن جعفر الصادق أنه قال: "قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أليس كان أمير المؤمنين عليه السلام كاتب الوصية ورسول الله صلى الله عليه وآله المملي عليه وجبرائيل والملائكة المقربون عليهم السلام شهود؟ قال: فأطرق طويلاً ثم قال: يا أبا الحسن قد كان ما قلتَ، ولكن حين نزل برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأمر، نزلت الوصيّة من عند الله كتاباً مسجلاً، نزل به جبرائيل مع أُمَنَاءِ الله تبارك وتعالى من الملائكة، فقال جبرائيل: يا محمد مُرْ بإخراج مَنْ عندك إلاّ وصيّك، ليقبضها منّا وتُشْهِدَنا بدفعك إيّاها إليه ضامناً لها -يعني علياً عليه السلام-؛ فأَمَرَ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بإخراج من كان في البيت مّا خلا عليّاً عليه السلام، وفاطمة فيما بين السِّتْر والباب، فقال جبرائيل: يا محمد ربُّك يقرِئُك السلام ويقول: هذا كتابُ مَا كنتُ عهدتُ إليك وشرطتُ عليك وشَهِدْتُ به عليك وأشهدت به عليك ملائكتي وكَفَى بي يا محمد شهيدا، قال: فارتعدت مفاصل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: يا جبرائيل ربِّي هو السلام وإليه يعود السلام، صَدَق -عزّ وجلّ- وبَرَّ، هاتِ الكتاب، فدفعه إليه وأمره بدفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: أقرأه، فقرأه حرْفاً حرْفاً، فقال: يا عليّ هذا عهْد ربي تبارك وتعالى إليّ وشرطه عليّ وأمانته، وقد بلَّغْتُ ونصحت وأدَّيت...، وكان فيما اشترط عليه النبيّ بأمر جبرائيل عليه السلام فيما أَمَرَ الله عزّ وجلّ أنْ قال له: يا علي تَفِي بما فيها من مُوَالاَةِ مَن وَالَى اللهَ ورسولَه، والبراءة والعداوة لِمَن عَادى اللهَ ورسولَهُ، والبراءة منهم على الصّبْر منك، [و] على كظْم الغيظ وعلى ذهاب حقِّكَ وغَصْبِ خُمُسِك وانْتِهَاك حُرْمَتِك؟ فقال: نعم يا رسول الله...، فقال أميرُ المؤمنين عليه السلام: والذي فَلَقَ الحبَّة وبَرَأَ النَّسَمة لقد سمعت جبرائيل عليه السلام يقول للنبي: يا محمد عرِّفه أنه يُنْتَهَك الحرمةُ وهي حُرْمَة الله وحرمةُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أن تُخَضَّبَ لِحْيَتُه من رأسه بدم عبيط...، ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمةَ والحسن والحسين وأعلمهم مثل ما أعلم أمير المؤمنين، فقالوا مثل قوله، فختمت الوصيّة بخواتيم من ذهب لم تَمُسّه النّار ودُفِعَت إلى أمير المؤمنين عليه السلام. فقلت لأبي الحسن: بأبي أنت وأمي ألاَ تذكر ما كان

في الوصية؟ فقال: سنن الله وسنن رسوله، فقلت: أكان في الوصيّة توثُّبهم وخلافهم على أمير المؤمنين عليه السلام؟ فقال: نعم والله شيئاً فشيئاً، وحرفاً حرفاً..."[1].

في هذه الرواية ترى العجب عن الهالة التي أحيطت بها الوصية، والغريب أنها جعلت الوصيّة سرية لا يعلم بها أحد سوى: علي وفاطمة والحسن والحسين. والمفترض في وصيّة بهذه الخطورة أن تُعلن على الملأ ليعلم بها جميع الناس، ويعملوا بما فيها من طاعة وخضوع للأوصيّاء بعد النبيّ صلى الله عليه وسلم، فهي لا تتطلّب إحاطتها بالسرِّية؛ بلْ تتطلَّب جَمْع الناس وإبلاغهم بإرادة الله تعالى بحصْر الخلافة في أوصيّاء معلومين حتى تُقَام الحجَّة على الناس، ولا يحتَجّ الناس على الله تعالى يوم القيامة بأن الوصيّة لم تبلُغهم لأنها كانت سرّية. وإذا كانت الوصيّة قد أُرِيدَ لها أن تكون سريّةً لا يعلمها سوى عليّ وفاطمة وابنيهما، ولا يعلم بها حتى أهل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم: فَلِمَاذا اللَّوْمُ إذاً على الصَّحابة إذا لم يعْلَمُوا بها ولم يعْمَلُوا بها، فهي كانت سرِّية، وهم قَدْ مُنِعُوا قَصْداً مِن العِلْمِ بنُزُولِها فضلاً عن معرفة مضمونها؟

ويبدو أن القول بإحاطة الوصية بالسرية كان لتبرير عدم وجودها. فالسؤال البديهي الذي يطرح على القائلين بالوصية: إذا كانت الوصية موجودة فأين هي؟ كيف لم يعلم بها الصحابة، ولم يروها الرواة؟ وكيف لم يعلم بها أتباع الفرق الشيعية الأخرى ولم يعملوا بها؟ فأراد واضعها أن يتجنب هذا الإشكال بالنص على أنها نزلت بشكل سري.

وأكبر دليل أن هذه النصوص موضوعة؛ أن الشيعة أنفسهم وضعوا روايات كثيرة -سيأتي الحديث عنها في فصل الإمامة- تنصّ على أن تعيين الإمام يكون بطرق أخرى غير هذه الوصيّة. والدليل الآخر على أنها مكذوبة: أن الشيعة كانوا يختلفون بعد وفاة كل إمام في من يكون الإمام بعده، ولو كانت الوصية بأسماء الأئمة موجودة لما وقع ذلك الاختلاف بينهم.

وقد أورد اليعقوبي مختلف الحوادث التاريخيّة المتعلقة بالعلويين وشيعتهم منذ البداية إلى عام 259هـ؛ ولم يذكر في كلّ ذلك مسألة الوصيّة أو الاحتجاج بها.

---

[1] الكليني: أصول الكافي، ج2. ص31-34.

فمثلاً: عند حديثه عن بيعة أبي بكر الصديق وما صاحب ذلك من مناقشات بين مختلف التيارات السياسية أورد حجج كلّ فريق، ولكنه لم يذكر أبداً أنّ عليّ بن أبي طالب أو واحداً من أنصار ترشيحه للخلافة قد احتجّ على المخالفين بكون الرسول ﷺ أوصى بالخلافة بعده لعليّ بن أبي طالب، ولو كانت الوصيّة موجودة لَمَا تَوانَى عليّ وأنصارُه ﷺ في الاحتجاج بها، وكلّ ما ذكرته المصادر القديمة هو احتجاج عليّ رضي الله عنه بالقرابة من الرسول ﷺ، حيث كان ابن عمه وزوج ابنته.

5. التدليس والاختلاق:

سلك كتّاب الشيعة المعاصرون في الدعوة إلى المذهب الشيعي مسلك التّدليس والتزوير؛ ومن أمثلة ذلك: التظاهر بالاستدلال بالروايات الموجودة في كتب أهل السنّة على صحّة معتقدات الشيعة؛ من باب إلزام الخصوم بما هو موجود عندهم. وهم يعلمون أنّ عامة القُرّاء يصعب عليهم الرّجوع إلى المصادر الأصليّة والتّحقُّق مما ينسبه كُتّاب الشيعة إليها، وقد تميّز أسلوبهم هذا بما يأتي:

- يأخذون نصوص بعض الروايات من الكتب الشيعيّة، ثم يبحثون عن رواية في كتب أهل السنّة تشترك مع تلك الرواية، في بعض الكلمات ولكنّها تختلف معها في البعض الآخر وتختلف معها في المعنى، ثم ينسبون الرواية الشيعية الموضوعة إلى كتب أهل السنّة بما يُوهِم القارئ أنّ تلك الروايات قد وردت فعلاً بتلك الألفاظ والمعاني في كتب أهل السنّة.
- أورد علماء أهل السنّة في الكتب التي جمعت الحديث -دون الاقتصار على الصحيح منه- روايات ضعيفة وموضوعة مع بيان أنها ضعيفة أو موضوعة، وهم إنما أوردوها من باب بيان عدم صحتها وتنبيه الناس عليها، ولكنّ كُتّاب الشيعة ينقلونها من تلك المصادر دون بيان لذلك، ليوهموا القارئ بأنّ تلك الروايات صحيحة عند أهل السنّة ولكنهم لم يعملوا بها.

وفيما يأتي أمثلة قليلة لمجرّد التنبيه على خصائص صراع المشروعية في العصر الحديث.

المثال الأول: آية التطهير فيمن نزلت؟

يقول رجل الدين الشيعي محمد مهدي الآصفي في رسالة له بعنوان: آية التطهير: "وإمعاناً في تحديد أهل البيت في الخمسة الذين نزلت فيهم الآية الكريمة وفي غيرهم، وإعلاماً للأمة بما لا يقبل الشكّ والتأويل بأهل البيت وعددهم في عصر نزول الآية الكريمة، أخذ رسول الله ﷺ يتلو هذه الآية الكريمة كلّ يوم على باب بيت الزهراء عليها السلام، حيث يجمع عليّاً والزهراء والحسنين عليهم السلام، بمرأى ومسمع من المسلمين..."[1]، ثم أورد بعض الروايات لتأييد تلك الدعوى ونسبها إلى كتب أهل السنة.

بداية نلفت النظر إلى أن قول الكاتب: "حيث يجمع عليّاً والزهراء والحسنين عليهم السلام" اختلاق من عنده، حيث لا يوجد في الروايات الواردة أيّ ذكر لكون الرسول ﷺ كان يجمع عليّاً وفاطمة وابنيهما، بل الروايات تقول إنه كان يَمُرّ على باب بيت فاطمة ويسلِّم ويقرأ هذا المقطع من الآية. وقول الكاتب: "بمرأى ومسمع من المسلمين"، يوحي بأنّ الرسول ﷺ كان يجمع المسلمين ليشهدوا ذلك، أو أنه كان يتعمّد فعله أمام جمع كبير من المسلمين ليشهدوا على ذلك، ولكن الحقيقة أن الروايات ليس فيها شيء من ذلك.

وفيما يأتي بعض الروايات التي أوردها الكاتب، وبيان وجه التدليس والتزوير فيها:

الرواية الأولى: أورد الكاتب الرواية الآتية: "عن أبي برزة قال: صليت مع رسول الله ﷺ سبعة عشر شهرا، فإذا خرج من بيته أتى باب فاطمة عليها السلام فقال: الصلاة عليكم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، ثم قال عنها: "رواها في مجمع الزوائد"[2].

والرواية الحقيقية في مجمع الزوائد كالآتي: عن أبي برزة قال: "صليت مع رسول الله ﷺ سبعة عشر شهراً فإذا خرج من بيته أتى باب فاطمة فقال: الصلاة

---

[1] محمد مهدي الآصفي: آية التطهير. مبحث: أهل البيت عليهم السلام: من هم أهل البيت عليهم السلام. http://www.al-islam.org/short/arabic/tathir/3.htm.

[2] محمد مهدي الآصفي: آية التطهير. مبحث: أهل البيت عليهم السلام: من هم أهل البيت عليهم السلام.

عليكم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ رواه الطبراني وفيه عمر بن شبيب المسلي وهو ضعيف[1].

فصاحب مجمع الزوائد نقل هذا الخبر عن الطبراني وبيّن أنّه غير صحيح ولا يُعْمَلُ به، ولكن الكاتب لم يذكر حكم الهيثمي على هذا الأثر بعدم الصحّة، وأوهم القُرّاء بأنّ الهيثمي رواه وهو يعتقد أنه صحيح.

وقد أورد الهيثمي في مجمع الزوائد روايات أخرى بهذا المعنى وحكم عليها بأنها مكذوبة، ومنها ما روي عن أبي الحمراء قال: "رأيت رسول الله ﷺ يأتي باب عليّ وفاطمة ستة أشهر فيقول: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ رواه الطبراني، وفيه أبو داود الأعمى وهو كذّاب"[2].

الرواية الثانية: أورد محمد مهدي الآصفي الرواية: "عن أنس بن مالك: صليت مع رسول الله ﷺ سبعة عشر شهرا، فإذا خرج من بيته أتى باب فاطمة عليها السلام فقال: الصلاة عليكم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ كلّ يوم خمس مرات". ثم نسبها إلى كتب أهل السنّة فقال: "رواها الترمذي في الصحيح، وأحمد في المسند، والطياليسي في المسند، والحاكم في مستدرك الصحيحين، وابن الأثير في أسد الغابة، والطبري وابن كثير والسيوطي في تفاسيرهم"[3].

وفيما يأتي الروايات الحقيقية في كتب أهل السنة التي نسبها إليها:

رواية أنس بن مالك عند الترمذي:

أولا: ينبغي الإشارة إلى أن تسميّة سنن الترمذي ب: ."الصحيح" لم يَقُلْ بها أهل السنّة ولا الترمذي نفسه، بل هي زيادة من عند الكاتب فقط لِيُوهِمَ القارئ بأنّ الخبر

---

(1) الهيثمي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر (1414هـ/ 1994م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق: حسام الدين القدسي. القاهرة: مكتبة القدسي. ج9. ص169.

(2) الهيثمي: (1414هـ/ 1994م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. ج9. ص121.

(3) محمد مهدي الآصفي: آية التطهير. مبحث: أهل البيت عليهم السلام: من هم أهل البيت عليهم السلام.

الذي ينسبه إلى الترمذي هو حديث صحيح يجب العمل به. ومن المعلوم عند أهل السنّة أن كتاب: "سنن الترمذي" فيه من الأحاديث الصحيح، والحسن، والضعيف. والترمذي نفسه لم يزعم أنّ كتابه يشتمل على الأحاديث الصحيحة فقط، بل هو نفسه يصنّف الأحاديث التي يرويها إلى صحيح وحسن وغريب.

ثانيا: الرواية الموجودة في سنن الترمذي كالآتي: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمُرُّ بِبَابِ فَاطِمَةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ إِذَا خَرَجَ إِلَى صَلاةِ الفَجْرِ يَقُولُ: "الصَّلاةَ يَا أَهْلَ البَيْتِ" ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب 33][1].

رواية أنس بن مالك عند أحمد:

الرواية الحقيقية في مسند أحمد هي: "عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمُرُّ بِبَيْتِ فَاطِمَةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْفَجْرِ فَيَقُولُ: الصَّلاةَ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[2].

رواية أنس بن مالك عند الحاكم:

الرواية الحقيقية في المستدرك للحاكم: "عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يمرّ بباب فاطمة رضي الله عنها ستة أشهر إذا خرج لصلاة الفجر يقول: "الصلاة يا أهل البيت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾"[3].

وعند النظر في الروايات التي عند الترمذي وأحمد والحاكم نلاحظ الآتي:

---

[1] الترمذي: سنن الترمذي. أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأحزاب. ج5، ص205.

[2] أحمد بن حنبل (1421هـ/2001م). مسند أحمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1. مسند أنس بن مالك. ج21. ص273.

[3] الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد (1411هـ/1990م). المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1. ج3، ص172.

- الروايات تنص على أنّ هذا الفعل كان لمدة "ستة أشهر" فقط، ولكن محمد مهدي الآصفي جعلها سبعة عشر شهراً، ولست أدري من أين جاءت الأحد عشر شهراً الزائدة.
- الروايات تنصّ على أنّ الحادثة كانت تقع عند الذهاب إلى صلاة الفجر فقط، مرة واحدة في اليوم، ولكن محمد مهدي الآصفي جعلها خمس مرات في اليوم.
- الروايات تنصّ على أنّ الرسول ﷺ كان يوقِظ أهل بيت عليّ بن أبي طالب لصلاة الفجر فيقول: "الصلاة يا أهل البيت"، ولكن محمد مهدي الآصفي جعلها بصيغة "الصلاة عليكم".

وفضلا عن هذا التدليس والتزوير الذي وقع فيه الكاتب، فإن هذه الروايات كلها غير صحيحة؛ لأنها كلها مروية عن علي بن زيد (وهو ابن جدعان)، وهو ضعيف لا تُقبل روايته، وهو من رجال الشيعة الذين كانوا يُنتجون الروايات التي تدعم معتقداتهم.

وزيادة على عدم صحّة سَنَد تلك الروايات، فإن علامات الوضع ظاهرة عليها، إذْ كيف يبقى الرسول ﷺ سبعة عشر شهرا -أو ستة أشهر- يذهب خمس مرات في اليوم -أو مرة واحدة في الفجر- لينادي أهل بيت عليّ بن أبي طالب للصلاة؟ ألم يكن له شاغل طوال هذه الشهور يصرفه عن ذلك الذهاب ولو بضع مرات؟ وأنس بن مالك الذي نُسبت إليه الرواية ألم يكن له شاغل طوال تلك الشهور يصرفه عن حضور تلك الدعوة ولو مرة واحدة؟ وأهل عليّ بن أبي طالب هل كانوا كسلاء إلى درجة أنهم يحتاجون إلى أن يوقظهم الرسول ﷺ لصلاة الفجر كل يوم لمدة سبعة عشر شهرا؟

المثال الثاني: بيت عائشة مطلع قرني الشيطان

يقول الكاتب الشيعي التيجاني السماوي في معرض القدح في عائشة رضي الله عنها وتعداد ما يظنه من جرائمها: "كما أخرج البخاري أيضاً في كتاب الشروط باب ما

جاء في بيوت أزواج النبي، قال: قام النبي ﷺ خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال هنا الفتنة، هنا الفتنة، هنا الفتنة من حيث يطلع قرن الشيطان"[1].

وهو بهذا يريد أن يوهم القارئ بأنّ الرسول ﷺ يَصِفُ عائشة رضي الله عنها بأنها سوف تكون مصدرَ الفتنة، وأنّ بيتها هو منبع الفتنة، ومنه يطلع قرن الشيطان.

ولكن الناظر في الروايات الواردة في ذلك يجد المعنى مختلفاً تماماً، وإليك بعض تلك الروايات:

1. عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا فَأَشَارَ نَحْوَ مَسْكَنِ عَائِشَةَ فَقَالَ: **«هُنَا الْفِتْنَةُ ثَلاثًا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ»**[2].
2. عن سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: **«أَلا إِنَّ الْفِتْنَةَ هَهُنَا يُشِيرُ إِلَى الْمَشْرِقِ مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ»**[3].

فواضح من الأحاديث أنّ بيت عائشة رضي الله عنها كان جهة المشرق؛ فلمّا وصف الراوي الجهة التي أشار إليها الرسول ﷺ ذكر أنّها الجهة التي فيها بيت عائشة وهي جهة المشرق، وتلك الإشارة من باب تحديد الجهة التي قصدها الرسول ﷺ. والروايات كلّها مرويّة عن نفس الصحابي وهو: عبد الله بن عمر، وقد اختلفت صيغها بين الطول والاختصار بسبب تصرُّف الرواة.

ومن الطبيعي أنّ هذا المعنى لا يمكن أن يخفى على التيجاني السماوي، ولكنها الرغبة في الانتصار على المخالف وتشويه سمعته ولو كان ذلك بالتدليس والكذب.

---

[1] السماوي: محمد التيجاني (1414هـ/1993م). ثم اهتديت. لندن: مؤسسة الفرقان. ص146.

[2] البخاري: صحيح البخاري. كتاب فرض الخمس. باب: ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ. ج4. ص376.

[3] البخاري: صحيح البخاري. كتاب المناقب. باب (5). ج4. ص515.

الخلاصة:

أن هذا الأسلوب الذي يستعمله كُتَّاب الشيعة يجعل الإنسان لا يثق في كلِّ ما يكتبونه؛ إذ كيف تثق بكتابة من يتعمّد التّدليس والكذب على الآخرين وتقويلهم ما لم يقولوه؟ وكُتَّاب الشيعة -بطبيعة الحال- لا يشعرون بالحرج من ذلك؛ فالتدليس والكذب من أجل نُصرة المذهب من باب التّقيّة الجائزة عندهم. وإذا كانوا ينسبون إلى أئمتهم -الذين يقولون إنهم معصومين- الكذب وتضليل الأتباع باسم التقية فما المانع من أن يفعل الأتباع ذلك؟ فالتقيّة عندهم تبرّر كلَّ شيء ما عدا المسح على الخفين والنبيذ على حسب ما رواه الكليني.

النقد الذاتي:

المرويات الموضوعة موجودة في كتب أهل السنّة كما هي موجودة في كتب الشيعة، ولكن الفرق بينهما أن حركة النّقد عند أهل السنّة والجماعة قامت بإبعاد الروايات التي وُضِعَت لأغراض سياسية أو طائفية، مثل: الروايات التي وُضِعت في فضل الخلفاء الراشدين ومعاوية بن أبي سفيان وعائشة وعلي بن أبي طالب ﵃، والروايات التي وُضِعت في أولويّة شخص بالخلافة، سواء كان ذلك متعلِّقاً برموز أهل السنّة والجماعة أم برموز الطوائف الأخرى.

وعلى الرغم من أنّ تلك المرويات الموضوعة يمكن أن يستخدمها أتباع المذهب السنّي للرد على التيار الشيعي، وتكون المُقَابلَ لِمَا وضعه الشيعة من روايات في أولويّة عليّ وذريته بالخلافة، إلاّ أن علماء أهل السنّة أثبتوا أنّها موضوعة ورفضوا الأخذ بها؛ فلا مجال عندهم لمقايضة سلامة الدين وصفاء مصادره بمسألة إثبات شرعيّة وصحّة خلافة الخلفاء الراشدين أو غيرهم.

إن فضل الخلفاء الراشدين مشهور في تاريخ الإسلام ولا ينكره إلاّ جاحد أو مُتَحَامِل، ومشروعيّة خلافتهم يكفي فيها أنّها تَمَّتْ باختيار ورضا الأمة، ولا حاجة للبحث عن نصّ من الرسول ﷺ على خلافتهم أو اللجوء إلى وضع مثل تلك النصوص.

وقد ساعد أهل السنة على جدية النقد لتلك الروايات أنّ الإمامة لا تمثِّل -عندهم- ركناً أو أساساً في الدين، فهي مبحث فقهيّ كغيره من مباحث الفقه السياسي، والمهم هو نَصْبُ خليفة يَحْكُمُ الأمة وِفْقَ الكتاب والسنّة.

أمّا نَقْدُ الشيعة الإثني عشرية للروايات المتعلّقة بموضوع الإمامة فإنه ينحصر في نقد الروايات المخالفة لمذهبهم، أيّ روايات أهل السنّة أو الفِرق الشيعيّة المخالفة لهم في سلسلة الأئمة، أو بعض المرويات التي وصلت قمة الغلو فرفعت بعض أئمتهم إلى درجة الألوهية. ولم يجرؤا على الوصول بالنّقد إلى المرويّات التي تمسّ أصل الإمامة وصفات الأئمة وكيفية تعيينهم؛ والمانع الذي منعهم من الوصول بعمليّة النّقد إلى هذه الدائرة هو أنّ فكرة الإمامة في أصلها موضوعة ولا أساس لها، وكل ما بُني عليها من المرويات موضوع، ولو توجهوا إليها بالنقد الحقيقي لانهدمت كلها وكان ذلك طعناً في المذهب وهدماً له من أصله؛ فهو مذهب سياسيّ في أصله قام على أساس حَصْرِ الإمامة في عليّ وذريته. وكذلك الأمر مع المعتقدات الشيعية الأخرى مثل: التقية، والعصمة، والبداء، وآل البيت؛ فهي كلها معتقدات موضوعة لا أساس لها في الإسلام، ولو توجهوا بالنقد الحقيقي للروايات التي وضعت فيها لانهدمت تلك المعتقدات كلها وانهدم معها البناء الشيعي، وهذا الأمر لا يجرؤون عليه طبعا.

الفصل الخامس: طبيعة صراع العلويين وشيعتهم ضد خصومهم السياسيين

يحاول الشيعة تصوير الصراع السياسي الذي قام بين بعض العلويين وشيعتهم وبين خصومهم السياسيين؛ على أنه صراع بين الحق الذي يمثله العلويون وشيعتهم وبين الباطل الذي يمثله عامة الصحابة والأمويون والعباسيون وغيرهم. كما يحاولون تصوير بطش بعض حكام الأمويين والعباسيين ببعض العلويين الذين ثاروا عليهم؛ على أنه محاولة منهم للقضاء على أهل البيت. ولكن الواقع لا يؤيِّد ذلك، بل الأحداث التاريخيّة تشير إلى أنّ الصراع كان صراعا سياسيّاً عصبيّاً.

الموقف السياسي العام للعلويين:

لقد كان بعض العلويين (سلالة عليّ بن أبي طالب ﷺ) يرون أن عشيرتهم أفضل -بحكم القرابة من الرسول ﷺ- من عشيرة الأمويين وعشيرة العباسيين، وأنهم أولى بالخلافة من غيرهم، فأعلنوا الثورة على السلطتين: الأموية و العباسية بغرض الوصول إلى الحكم، وغالباً ما كان يدفعهم إلى ذلك أهل العراق وخراسان.

وفي المقابل لم يكن كثير من العلويين يطمحون إلى الحكم، بل كانوا متعايشين أو متعاونين مع السلطة القائمة، ينعمون بما تقدمه لهم من العطايا، ويعيشون في سلم وأمان.

وثار بعض العلويين بسبب ما أصابهم من ظلم أو إهانة وليس سعيا إلى الحكم، مثل ما وقع مع يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد (ت 249هـ)؛ فقد ذكر اليعقوبي سبب ثورته بقوله: "وكان يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام؛ بسُرّ مَنْ رَأَى فأتى بَعْضَ الولاةِ في حاجة فلقيه بما لا يُحِبّ فخرج إلى الكوفة، واجتمع إليه الناس فوثب بالكوفة وفتح الحبس وأطلق من كان فيه، وأخرج عامل الكوفة وقوي أمره وكثر أتباعه...، ثم انهزم

أصحاب يحيى عنه وقُتِل في المعركة وحُمِل رأسه إلى محمد بن عبد الله بن طاهر..."[1].

من خلال هذه الأحداث يتبين أن سبب ثورة هذا الرجل من أحفاد عليّ بن أبي طالب لم يكن المطالبة بحقّ آل عليّ في الخلافة، وإنما كانت بسبب سوء المعاملة التي لقِيَها من الوالي.

استغلال شعار "آل البيت":

لقد كان من أهل خراسان والعراق من يرى عن قناعة أنّ العلويين والعباسيين أولى بالخلافة من غيرهم بحكم قرابتهم من النبيّ ﷺ، ولكن بعضهم كان متضايقاً من بعض الولاة الظلمة فتحرّكت في نفوسهم بواعث الثّورة والتمرّد، وكان أفضل غطاءٍ لتلك الثورة هو شعار آل البيت؛ لأنّ ذلك يعطي للثورة مشروعيّة دينيّة بحكم القرابة من الرسول ﷺ، ومشروعية قَبَلِيّة بحكم كونهم من قريش.

كما أن بعض الداخلين الجدد في الإسلام من غير العرب -الذين اصطُلِحَ على تسميتهم في ذلك العهد بـ"الموالي"-؛ كان لهم طموحهم السياسي بأن يكون لهم مكان في إدارة دواليب الحكم، خاصّة أنهم أصحاب رصيدٍ سياسيّ وحضاريّ، ولا يمكن أن يقبلوا بالعيش على هامش الأحداث السياسية.

وفي مجتمع تسوده ثقافة العصبيّات لا يمكن لأيّ شخص أن يَطْلُبَ الزّعامة فيجد النُّصرة على ذلك، بل لابُدّ لكلّ طالبِ زعامةٍ من راية خفّاقة تكون كَلِمَتُها مسموعة لدى عصبيّة من العصبيّات يتستَّرُ بِسِتَارِهَا ويَعْمَلُ باسمها. وكانت راية "آل البيت" من أفضل الرّايات التي يلجأ إليها الطامحون إلى الحكم؛ فهو شعار يحمل مرجعيّة دينيّة بحكم انتساب أصحابه إلى صاحب الرسالة الإسلامية ﷺ، كما أنهم أهل عصبيّة لها ماضيها العريق في وسط قريش والقبائل العربية.

ومن أبرز الأمثلة التي سجلها التاريخ لأولئك الطامحين إلى الحكم الذين رفعوا راية "آل البيت" من أجل تحقيق طموحاتهم السياسية ثورة: المختار بن أبي عبيد الثقفي.

---

[1] اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي. ج3. ص121.

يقول اليعقوبي: "فخرج المختار إلى الحجاز فكان مع ابن الزبير فلمّا لم يَرَ ابن الزبير يستعمله شَخَصَ إلى العراق فَوَافَى، وقد خرج سليمان بن صرد الخزاعي يطلب بدم الحسين عليه السلام، فلمّا صَارَ إلى الكوفة اجتمعت إليه الشيعة فقال لهم: إنّ محمد بن عليّ بن أبي طالب بعثني إليكم أميراً وأَمَرَني بقتال المُحِلِّين، والطّلب بدماء أهل بيته المظلومين، وإنّي والله قاتل ابن مرجانة، والمنتقم لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن ظلمهم. فصدّقه طائفة من الشيعة، وقالت طائفة: نخرج إلى محمد بن عليّ فنسأله؛ فخرجوا إليه فسألوه فقال: ما أحبّ إلينا من طَلَبَ بثأرِنا وأخذَ لنا بحقِّنا وقَتَلَ عدوَّنا، فانصرفوا إلى المختار فبايعوه وعاقدوه"[1].

ويروي المسعودي فصولاً أخرى من قصّة المختار بن أبي عبيد الثقفي، فيقول: "فقال المختار بن أبي عبيد الثقفي لابن الزبير: إني لأعرف قوماً لو أنّ لهم رجلاً له رِفْقٌ وعلم بما يأتي لاستخرجَ لَكَ منهم جُنْداً تغلب بهم أهل الشام، فقال: مَن هم؟ قال: شيعة بني هاشم بالكوفة، قال: كُنْ أنت ذلك الرجل، فبعثه إلى الكوفة، فنَزل ناحية منها، وجعل يُظْهِر البكاء على الطالبيين وشيعتهم، ويظهر الحنين والجَزَع لهم، ويحثُ على أَخْذِ الثّأر لهم، والمطالبة بدمائهم، فمالت الشيعة إليه، وانضافوا إلى جملته، وسار إلى قصر الإمارة فأخرج ابن مطيع منه، وغلب على الكوفة، وابْتَنَى لنفسه داراً، واتّخذ بستاناً أنفق عليه أموالاً عظيمة أخرجها من بيت المال، وفرّق الأموال على الناس بها تفرقةً واسعة، وكتب إلى ابن الزبير [يعلمه أنه إنما أخرج ابن مطيع عن الكوفة لعجزه عن القيام بها، ويسوم ابن الزبير] أن يحسب له بما أنفقه من بيت المال، فأبى ابن الزبير ذلك عليه، فخلع المختار طاعته، وجحد بيعته، وكتب المختار كتاباً إلى عليّ بن الحسين السجاد يريده على أن يبايع له، ويقول بإمامته، ويظهر دعوته، وأنفذَ إليه مالاً كثيراً، فأبى عليٌّ أن يقبل ذلك منه أو يجيبه عن كتابه، وسَبَّهُ على رؤوس الملأ في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وأظهر كذبه وفجوره، ودخوله على الناس بإظهار الميل إلى آل أبي طالب، فلما يئس المختار من عليّ بن الحسين كتب إلى عمّه محمد بن الحنفية يريده على مثل ذلك، فأشار عليه

---

[1] اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي. ج3. ص5-6.

عليّ بن الحسين أن لا يجيبه إلى شيء من ذلك، فإنّ الذي يحمله على ذلك اجتذابُه لقلوب الناس بهم، وتقرُّبُه إليهم بمحبّتهم، وباطنه مخالف لظاهره في الميل إليهم، والتولّي لهم، والبراءة من أعدائهم، بل هو من أعدائهم لا من أوليائهم، والواجب عليه أن يُشْهِر أمره ويظهر كذبه، على حسب ما فعل هو وأظهر من القول في مسجد رسول الله ﷺ، فأتى ابنُ الحنفية ابنَ عباس فأخبره بذلك، فقال له ابن عباس: لا تفعل، فإنك لا تدري ما أنت عليه من ابن الزبير. فأطاع ابن عباس وسكت عن عيب المختار. واشتدّ أمر المختار بالكوفة، وكثر رجاله، ومال الناس إليه، وأقبل يدعو الناس على طبقاتهم ومقاديرهم في أنفسهم وعقولهم، فمنهم من يخاطبه بإمامة محمد بن الحنفية، ومنهم من يدفعه عن هذا فيخاطبه بأن المَلَكَ يأتيه بالوحي ويخبره بالغيب، وتَتَبَّع قَتَلَةَ الحسين فقتلهم: قتلَ عمرو بن سعد بن أبي وقاص الزهري، وهو الذي تولّى حرب الحسين يوم كربلاء وقتله ومن معه، فزاد ميلُ أهل الكوفة إليه ومحبّتهم له"[1].

فأنت ترى من هذه النصوص أنّ المختار بن أبي عبيد كان طامحاً للسلطة، وإنما ترك عبد الله بن الزبير لأنه لم يُحقِّق له رغباته. وقد استطاع أن يستولي على الكوفة بخيانة عبد الله بن الزبير من جهة واستعطاف الناس بالدعوة إلى آل عليّ بن أبي طالب والثأر لهم من جهة أخرى، ولمّا نزع عنه عبد الله بن الزبير غِطاء المشروعية توجّه إلى آل عليّ بن أبي طالب يطلب المشروعيّة عندهم تحت شعار "آل البيت"، فعرض الأمرَ على عليّ بن الحسين فرفض وفَضَحَه أمام الناس في المدينة، فلجأ بعدها إلى محمد بن الحنفية الذي كان له طموح لتولّي الخلافة فأقرّه على أعماله.

والنصّان صريحان في أنّه لا أحد من العلويين طلب من المختار بن أبي عبيد الدعوة إليه، ولا نصبه واحدٌ منهم أميراً على شيعة العلويين، وإنما هو ادّعى ذلك من عند نفسه ثمّ أقرّه محمد بن الحنفية بعد ذلك على تلك الإمارة والمضيِّ في مشروعه.

---

[1] المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر. ج3. ص83-84.

وعلى الرغم من الإجرام الذي اتّصف به المختار بن أبي عبيد الثقفي وادعائه أنه يأتيه المَلَك ويوحى إليه، وإعلان زين العابدين علي بن الحسين تبرُّأه منه[1]، إلا أن بعض الشيعة يدافعون عنه لأنه أشفى غليلهم بقتل الذين اشتركوا في قتل الحسين بن علي ﷺ، ويقولون إن ما فعله زين العابدين علي بن الحسين من البراءة من المختار بن أبي عبيد ولعنه علانية في المسجد كان من باب التّقيّة فقط.

وقد تفطَّنَ أبو عبد الله جعفر الصادق لمحاولات استغلال آل البيت العلوي من قِبَل أولئك الطامحين إلى السلطة، فرفض أن يَسْقُط فيما سقط فيه جَدُّهُ الحسين بن عليّ ﷺ. فقد أورد المسعودي: "أنّ أبا سلمة حفص بن سليمان أحد قادة الدعوة العباسية لما بلغه مقتل إبراهيم الإمام -إمام الدعوة العباسية في ذلك الوقت-؛ قَرَّرَ العدول عن الدعوة للعباسيين وتغيير الدعوة إلى آل أبي طالب، فأرسل رسوله بنسختين من رسالة يعرض فيها الإمامة على كلّ من: جعفر الصادق، وأبي محمد عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب. فرفض أبو عبد الله جعفر الصادق الاستجابة لذلك العرض، وأحرق الرسالة قبل قراءتها، وقَبِلَ به أبو محمد عبد الله بن الحسن".

وقد دار حوار بين جعفر الصادق وأبي محمد عبد الله بن الحسن، قال فيه جعفر الصادق: "يا أبا محمد ومتى كان أهل خراسان شيعة لك؟ أنت بعثت أبا مسلم إلى خراسان؟ وأنت أمرته بلبس السواد؟ وهؤلاء الذين قدموا العراق أنت كنت سبب قدومهم أو وجَّهْت فيهم؟ وهل تعرف منهم أحدا؟، فنازعه عبد الله بن الحسن الكلام، إلى أن قال: إنما يريد القومُ ابني محمداً لأنّه مهديُّ هذه الأمة. فقال أبو عبد الله جعفر: والله ما هو مهديّ هذه الأمة، ولئن شَهَرَ سيفه لَيُقْتَلَنّ. فنازعه عبد الله القول، حتى قال له: والله ما يمنعك من ذلك إلاّ الحسد، فقال أبو عبد الله: والله ما هذا إلاّ نُصْحٌ منّي لك، ولقد كَتَبَ إليّ أبو سلمة بمثل ما كتب به إليك،

[1] روى ابن سعد في طبقاته: "أنّ عليّ بن حسين قام على باب الكعبة فلعن المختار، فقال له رجل: جعلني الله فداك، تلعنه وإنما ذُبِحَ فيكم؟ فقال: إنّه كان كَذّاباً يكذب على الله وعلى رسوله". ابن سعد: الطبقات الكبرى. ج5. ص164.

فلم يجد رسولُه عندي ما وجد عندك، ولقد أحرقتُ كتابه من قبل أن أقرأه، فانصرف عبد الله من عند جعفر مغضباً"[1].

والأمر ذاته وقع مع كلٍّ من زيد بن علي بن الحسين وأخيه محمد بن علي بن الحسين (محمد الباقر)، فقد طلب أهل الكوفة من زيد بن عليّ أن يقدم عليهم ليبايعوه بالخلافة وينصروه فاستشار أخاه محمد الباقر؛ فأشار عليه بأن لا يركن إلى أهل الكوفة؛ إذْ أنهم كانوا أهل غَدْر ليس لهم وفاء، وقال له: "بها قُتِلَ جَدُّكَ عليٌّ، وبها طُعِنَ عمّك الحسن [وبها قتل أبوك الحسين]؛ وفيها وفي أعمالها شُتِمْنا أهلَ البيت...، فأبى إلاّ ما عزم عليه من المطالبة بالحقّ، فقال له: إني أخاف عليك يا أخي أن تكون غداً المصلوب بكُناسة الكوفة، وودعه أبو جعفر وأعلمه أنهما لا يلتقيان"[2]، وقد حصل ما توقعه جعفر الصادق.

ولم يقف الأمر عند حدّ تضايق أهل البيت العلوي ممن يصفون أنفسهم بأنهم شيعتهم والتّبَرُّؤ من بعضهم ولعنهم علانية، بل إن بعض أبناء عليّ بن أبي طالب ﷺ وصل به الرّفض لِمَا يفعله الشيعة باسمهم إلى حدّ مقاتلة بعض زعماء الشيعة الذين كانوا يزعمون أنهم يقاتلون باسم آل عليّ واسترجاع حقّهم المسلوب والثأر لهم، فقد أورد اليعقوبي: أنّ عبيد الله بن عليّ بن أبي طالب كان يقاتل في صفوف مصعب بن الزبير؛ ضدّ المختار بن أبي عبيد الثقفي الذي كان يقود شيعة العراق ويزعم أنّه يمثّل محمد بن عليّ بن أبي طالب (محمد ابن الحنفية)، وأنه يأخذ بثأر آل عليّ ﷺ، وفي ذلك يقول: "وكان عبيد الله بن عليّ بن أبي طالب مع مصعب بن الزبير فجعل مصعب يقول: يا أيها الناس المختار كذَّاب وإنما يغُرُّكُم بأنه يطلب بدم آل محمد وهذا وليُّ الثَّأْر -يعني عبيد الله بن علي- يزْعم أنّه مُبْطِل فيما يقول"[3].

[1] المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر. ج3. ص269.

[2] المرجع نفسه، ج3. ص217.

[3] اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي. ج3. ص10.

عنفٌ مُتبَادَل:

استولى الأميون على السلطة بعد حروب ضارية ذهب ضحيتها الألوف من المسلمين، ونتج عن ذلك شعور بالأسى والحقد في أوساط عريضة من خصومهم السياسيين الذين أخذوا يتحينون الفرصة لإسقاط حكمهم. وفضلا عن ذلك، لم تكن سيرة كثير من الحكام والولاة في العصر الأموي سيرة حميدة، ولم يلتزموا طريق الشورى والعدل، فكثُرَ خصومهم المتربصون بهم، وظهرت الثورات هنا وهناك، فأصاب الأمويين بسبب ذلك هاجس الخوف من سقوط حكمهم.

وكانت ذرية عليّ ﷺ من أهمّ المراكز التي يلجأ إليها الثائرون أو الراغبون في الثورة لكسب المشروعيّة من خلال القتال باسمهم، أو تحت شعار الدعوة إلى الثّأر لهم، أو إرجاع حقّ الخلافة إليهم. وكان الأمويون يدركون ذلك جيداً ويقدِّرون مدى خطورته، فرصدوا تحركات العلويين والعباسيين وتحرُّكات شيعتهم ومناصريهم، ولكنهم لم يقاتلوا إلا من أعلن الثورة عليهم. وقد كان بعض خلفاء بني أميّة يسعون قدر استطاعتهم إلى تجنُّب الصراع مع آل عليّ ﷺ، ومن ذلك ما أورده اليعقوبي عن عبد الملك بن مروان حيث يقول: "وكان عبد الملك قد كتب إلى الحجاج وهو على الحجاز: جَنِّبْنِي دماءَ آل أبي طالب فإني رأيت آل حرب لما تهجَّمُوا بها لم يُنْصَروا"، وأرسل إليه عليّ بن الحسين يشكره على ذلك[1].

لقد قتل الأمويون كثيراً من الثائرين على حكمهم من العلويين وشيعتهم، ومن العباسيين وشيعتهم، وسجنوا بعضهم، واضطهدوا من عارض سياستهم أو ثار على حكمهم. ولم يكن موقف الشيعة من الأمويين أرحم من ذلك؛ فقد كَفَّرُوهُم وأخرجوهم من دائرة الإسلام ووصفوهم بكلّ الأوصاف القبيحة، وصبُّوا عليهم لعنات الدنيا والآخرة، ثم لم يقصِّرُوا في قتل وحرق كلّ من تمكنُّوا منه من خصومهم. أورد اليعقوبي أنّ جيش الشيعة بقيادة عبد الرحمان بن سعيد: "قتل الحصين بن نمير السكوني وشرحبيل بن ذي الكلاع الحميري وحرَّق أبدانهما بالنار...، ووجّه برأس عبيد الله بن زياد إلى عليّ بن الحسين عليه السلام إلى المدينة مع رجل من

[1] اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي. ج3. ص47.

قومه...، فجاء الرسول إلى باب عليّ بن الحسين عليه السلام، فلما فتحت أبوابه ودخل الناس للطعام، نادى بأعلى صوته: يا أهل بيت النبوّة ومعدن الرسالة ومهبط الملائكة ومنْزل الوحي: أنا رسول المختار ابن أبي عبيد معي رأس عبيد الله بن زياد، فلم تبق في شيء من دور بني هاشم امرأة إلاّ صرخت، ودخل الرسول فأخرج الرأس، فلما رآه عليّ بن الحسين عليه السلام قال: أَبْعَدَهُ اللهُ إلى النار. وروى بعضهم أنّ عليّ بن الحسين عليه السلام لم يُرَ ضاحكاً يوماً قطُّ منذ قُتِلَ أبوه إلاّ في ذلك اليوم...، وتَتَبَّعَ المختارُ قَتَلَةَ الحسين فقتل منهم خلقاً عظيماً حتى لم يبق منهم كثير أحد، وقتل عمر بن سعد وغيره وحرّق بالنار وعذَّب بأصناف العذاب"[1].

ويروى: "أنّ المختار بن أبي عبيد جعل على شرطته كيساً أبا عمرة وأمره أن يجمع ألفَ رجلٍ من الفعلة بالمعاول، ويتتبع دُورَ من خرج إلى قتال الحسين بن عليّ فيهدمها، وكان أبو عمرة بذلك عارفاً، فجعل يدور بالكوفة على دورهم فيهدم الدار في لحظة. فمن خرج إليه منهم قتله، حتى هدم دوراً كثيرة، وقَتَلَ أناساً كثيرين، وجَعَلَ يطلب ويستقصي، فمن ظفر به قتله وجعل ماله وعطاءه لرجل من أبناء العجم الذين كانوا معه"[2].

من خلال ما سبق ذكره يتبين أنه إذا كان عنف الحجاج بن يوسف يمثِّل وَصْمَةَ عارٍ في تاريخ الدولة الأمويّة، فإن صاحب شُرْطَةِ المختار بن أبي عبيد كان أكثر ظُلْماً وشَرّاً من الحجاج بن يوسف؛ فلم يصل الحجاج أبدا إلى درجة العقاب الجماعي بهدم البيوت على من فيها وقتل الأطفال والنساء تحت الأنقاض، ولم يحرق أحداً بالنار، فأيُّ الحَجَّاجَيْنِ أَعْنَفُ وأقْسَى: حَجَّاُج الأمويين أم حَجَّاُج الشيعة؟

---

(1) اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي. ج3. ص6.

(2) الدينوري: أبو حنيفة أحمد بن داود (د.ت.). الأخبار الطوال. تحقيق: عبد المنعم عامر. مراجعة: الدكتور جمال الدين الشيال. وزارة المعارف والإرشاد القومي. ص292.

كما أورد اليعقوبي وصيّة أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى محمد بن علي العباسي، وفيها: "وانظر هذا الحيّ من تميم وقيس فأقصهم ثم أَبِدْهُم إلاّ من عَصَمَ الله منهم..."[1].

ويذكر التاريخ أنه بعد انتصار التّحالف الشيعي العباسي على الأمويين وإسقاط الدولة الأموية قام زعماء التّحالف وأنصارهم بالانتقام من الأمويين شرّ انتقام، ولم يسلم من بطشهم الأحياء ولا الأموات، فقتلوا من وقع تحت أيديهم وشرّدوا من نَجَا من قبضتهم، ووصلوا إلى أن نبشوا قبور الأموات وأحرقوا رفاتهم.

اقرأ هذه اللقطات: "حكى الهيثم بن عدي الطائي، عن عمرو بن هانئ، قال: خرجت مع عبد الله بن عليّ لِنَبْشِ قبور بني أميّة في أيام أبي العباس السفاح، فانتهينا إلى قبر هشام، فاستخرجناه صحيحاً ما فقدنا منه إلاّ خورمة أنفه، فضربه عبد الله [بن علي] ثمانين سوطاً، ثم أحرقه، واستخرجنا سليمان من أرض دابق، فلم نجد منه شيئاً إلاّ صلبه وأضلاعه ورأسه، فأحرقناه، وفعلنا ذلك بغيرهما من بني أميّة...، ثم اتبعنا قبورهم في جميع البلدان، فأحرقنا ما وجدنا فيها منهم"[2].

وبذلك أثبت التاريخ أنّ الشيعة والعباسيين لم يكونوا أَرَقَّ أفْئِدَةً ولا أَلْيَنَ جَانِباً ولا أَوْسَعَ صُدُوراً من الأمويين، بل إنهم كانوا أشدَّ عُنْفاً وأكثر وحشيَّةً بكثير من الأمويين؛ فلم يذكر التاريخ عن الأمويين أنهم أحرقوا الناس بالنار أو نبشوا قبور الأموات وأحرقوا رفاتهم.

إثارة العصبيّات الجاهليّة

لقد أعمى الصراع السياسي الدموي الذي ثار بين الهاشميين والأموين البصائر، وتراكمت الأحقاد، ووصل الأمر إلى إثارة العصبيات الجاهلية التي تسببت في قتل آلاف المسلمين.

---

[1] اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي. ج3. ص41.

[2] المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر.ج3. ص219؛ وانظر أيضا: اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي. ج3،ص93

روى ابن سعد في طبقاته عن محمد بن عليّ بن أبي طالب أنه قال: "أهلُ بَيْتَيْنِ من العرب يتّخذُّهما الناسُ أنداداً من دون الله: نحنُ وبنو عمّنا هؤلاء -يعني بني أمية-"، وقال: "نحن أهلُ بيتين من قريش نُتَّخَذُ من دون الله أنداداً -نحن وبنو أميّة-"[1]. وصدق محمد بن علي بن أبي طالب، فإن كثيرا من الناس قد تحزّبوا في ذلك الوقت إمّا حول الأمويين أو العلويين، ثم بعد الأمويين إما حول العلويين أو العباسيين، وأُهْدِرَت طاقاتُ الأمة في قتالٍ تُغَذّيه العصبيّات والصراع على السلطة، ولم يكن للدين فيه سوى نصيب قليل. وهل يضرُّ الإسلامَ أو ينفعه أن تكون الخلافة في بيت العلويين أو في بيت الأمويين أو في بيت العباسيين أو في بيت آخر من المسلمين؟؛ ليس الذي يُقَدِّمُ الإسلامَ أو يؤخِّرُه هو الأسرة أو القبيلة التي تحكم، وإنما الذي ينفعه أو يضره هو نوع الحاكم وصفاته وأخلاقه وبطانته.

إن الإسلام لا ينظر إلى عصبيّات الناس وأنسابهم، وإنما يريد أن يتولّى أمرَ المسلمين رجلٌ صالح كُفْءٌ يحمل الناسّ على طريق الحقّ ويخدمهم في دنياهم ويجمع كلمتهم ويوحِّد صفّهم ويدفع بالإسلام إلى البلاد التي لم تَرَ نورَه بعد.

لقد أَهْدَرَتْ تلك الصراعات العصبيّة طاقات الإسلام والمسلمين، وأراقت الدماء من غير جدوى، وقُتِل ورُوِّعَ الآلاف، وقَلَّ الأَمْنُ، وخَمَدَ زخْم الفتوحات الإسلامية، وكَثُرَت التّقلبات السياسيّة، وكَثُرَ المتطلّعون إلى الخلافة المدَّعُون أولويّتهم بها، وقُمِعَ العقلاءُ والصالحون، وأثيرت العصبيّات الجاهليّة. وقد ساعد على ذلك ضعف الوعي السياسي لدى الناس، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أورد المسعودي في كتابه مروج الذهب أنّ الكُميت الشاعر قدم المدينة، فأتى أبا جعفر محمد بن عليّ بن الحسين وأنشده شعراً في فضل آل البيت ورثائهم، فقال له أبو جعفر: "لو كان عندنا مال لأعطيناك"، "فأتى عبد الله بن الحسن بن عليّ فأنشده، فقال: يا أبا المستهل، إنّ لي ضيعة [قد] أُعْطَيْتُ فيها أربعة آلاف دينار، وهذا كتابها، وقد أشهدت لك بذلك شهوداً، وناوله إياه"[2]. ولما رفض الكميت أن

---

[1] ابن سعد: الطبقات الكبرى. ج5. ص70.

[2] المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر. ج3. ص243.

يقبض ذلك، قام عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب فطاف على بيوت الهاشميين يجمع الدراهم والدنانير والحليّ، وجاء بها إلى الكميت، ولكن الكميت أبى أن يقبلها، وعند ذلك قال له عبد الله: "إنْ أبيت أن تقبل فإني رأيت أن تقول شيئاً تُغْضِبُ به بين الناس، لعلّ فِتْنَة تَحْدُث فيخرج من بين أصابعها بعض ما تحبّ، فابتدأ الكميت وقال قصيدته التي يذكر فيها مناقب قومه من مضر بن نزار بن مَعَد وربيعة بن نزار وأياد وأنمار بن نزار، ويكثر فيها من تفضيلهم، ويطنب في وصفهم، وأنهم أفضل من قحطان؛ فَغَضَّبَ بها بين اليمانية والنِّزارية...، وقد نقض دِعْبِل بن علي الخزاعي هذه القصيدة على الكميت وغيرها، وذكر مناقب اليمن وفضائلها من ملوكها وغيرها، وصرّح وعرَّض بغيرهم...، وافتخرت نزار على اليمن، وافتخرت اليمن على نزار، وأدلى كلُّ فريق بما له من المناقب، وتحزبت الناس، وثارت العصبية في البدو والحضر...، ثم ما تلا ذلك من قصة مَعْن بن زائدة باليمن وقَتْله أهلَها تَعَصُّباً لقومه من ربيعة...، وفعلُ عقبة بن سالم بعُمان والبحرين، وقتلُه عبد القيس وغيرهم من ربيعة..."[1].

وثارت بذلك العصبية الجاهلية -التي جاء الرسول ﷺ لمحاربتها- بين نزار وقحطان من أجل تحويل الولاءات السياسية. وهكذا ترى أنّ الصراع كان في كثير من مراحله عصبيا، حيث كان كلّ طرف يستحلّ كلّ الوسائل المؤدّية إلى إضعاف الخصم وتقويض أركان بُنْيَانِه وإن كان ذلك بسفك دماء المسلمين وإثارة العصبيات الجاهلية بينهم.

صراع العلويين وشيعتهم ضد العباسيين:

لقد تحالف العباسيون مع العلويين وشيعتهم لإسقاط الحكم الأموي. وعلى الرغم من أن العباسيين سحبوا البساط من تحت العلويين وأخذوا الحكم لأنفسهم، إلا أنهم كانوا يرون أنّ ثورتهم تمثّل كلَّ آل البيت بما فيهم العلويين، وكانوا يرون في إسقاطهم للدولة الأمويّة انتقاماً وثأراً للعلويين والعباسيين جميعاً. وفي ذلك يقول أبو العباس السفاح أوّل خليفة من خلفاء الدولة العباسية -حين أُحْضِرَ أمامه

[1] المرجع نفسه، ج3. ص243-246.

رأس مروان بن محمد آخر خلفاء الدولة الأموية-؛ فيما يرويه المسعودي: "ما أبالي متى طرقني الموت، قد قتلت بالحسين وبني أبيه مِنْ بني أميّة مائتين؛ وأحرقت شِلْوَ هشام بابن عمّي زيد بن عليّ، وقتلت مروان بأخي إبراهيم"[1].

وكان العبّاسيّون يرون أنهم استطاعوا أن يحقّقُوا لآل البيت ما عجز عن تحقيقه العلويون وشيعتهم، ومن ثَمّ فإنه ما كان ينبغي للعلويين وشيعتهم أنْ يثوروا عليهم. وفي ذلك يقول الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور لَمّا سمع بثورة محمد بن عبد الله (الملقب بالنفس الزكيّة): "أَمَا والله لقد عجزوا عن أَمْرٍ قُمْنَا له، فما شكروا [القائم] ولا حمدوا الكافي، ولقد مهدوا فاستوعروا، وغبطوا فغمطوا، فماذا تحاول منّي؟ أُسْقَى رَنِقاً على كَدَرٍ؟ كلاّ والله، لأنْ أموتَ معزَّزاً أحبّ إليّ [من] أنْ أحْيَا مُسْتَذَلاًّ، ولئن لم يَرْضَ العفو منّي ليطلُبَنّ ما لا يوجد عندي، والسعيد من وُعِظَ بغيره"[2].

وقد أكرم العباسيون العلويين وشيعتهم وأغدقوا عليهم الأموال، ومن ذلك أن الخليفة العباسي المأمون زوَّج ابنته لعلي بن موسى (الرضا) وهو الإمام الثامن للشيعة الإثني عشرية[3]، كما تبوأ الشيعة مناصب رفيعة في الدولة العباسية. ولكن بعض العلويين وشيعتهم لم يقبلوا بهذا الواقع، وراحوا يشعلون الثورات ضد الحكم العباسي.

وقد نقل المسعودي نَصّاً للخليفة العباسي أبي جعفر المنصور يقيّم فيه تجربة العلويين وشيعتهم في السعي إلى السلطة. وهذا النص والنصوص السابقة تبيّن أنّ العباسيين لم يكن لهم أيّ شعور عدائي اتجاه العلويين وشيعتهم، بل إنهم قتلوا الكثيرَ من الأمويين ونبشوا قبورهم انتقاماً لرموز البيت العلوي الذين قُتِلُوا من قِبَل السلطة الأموية، ولكن الشيعة وبعضَ رموزِ البيت العلوي هم الذين بدأوا بالعداوة ضدّ العبّاسيين، وهم الذين بدأوا بالثورة على العبّاسيين على الرغم من إكرام

(1) المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر. ج3. ص271.

(2) المرجع نفسه. ج3. ص309.

(3) النوبختي: فرق الشيعة. ص74.

العباسيين لهم، فكان ردّ فعل العبّاسيين في الأساس دفاعاً عن أنفسهم وسلطتهم، وكما يقال: الخير بالخير والبادئ أكرم، والشرّ بالشرّ والبادئ أظلم، وفيما يأتي ذلك النص.

قال المسعودي: "لَمّا أَخَذَ المنصور عبد الله بن الحسن و[إخوته والنّفر الذين كانوا معه من] أهل بيته صَعِد المنبر بالهاشميّة، فحمد الله وأثنى عليه، وصلى على محمد ﷺ، ثم قال: يا أهل خراسان، أنتم شيعتنا وأنصارنا، وأهل دعوتنا، ولو بايعتم غيرنا لم تبايعوا خيراً منّا، إنّ ولد ابن أبي طالب تركناهم والذي لا إله إلاّ هو والخلافَةَ فلم نعرض لهم لا بقليل ولا بكثير، فقام فيها عليّ بن أبي طالب ؓ فما أفلح، وحكّم الحكمين؛ فاختلفت عليه الأمّة، وافترقت الكلمة، ثمّ وَثَبَ عليه شيعته وأنصاره وثقاته فقتلوه، ثم قام بعده الحسن بن عليّ ؓ فوالله ما كان بِرَجُلٍ، عُرِضَت عليه الأموال فقبلها، ودَسَّ إليه معاوية إني أجعلك وليّ عهدي، فخلعه وانسلخ له مما كان فيه، وسلّمه إليه، وأقبل على النساء يتزوّج اليوم واحدة ويطلّق غداً أخرى، فلم يزل كذلك حتى مات على فراشه، ثم قام من بعده الحسين بن عليّ ؓ، فخدعه أهل العراق وأهل الكوفة أهل الشِّقاق والنِّفاق والإغْراق في الفِتن، أهلُ هذه المَدَرَة السّوء، وأشار إلى الكوفة، فوالله ما هي لي بِحَرْبٍ فأحاربها، ولا هي لي بِسِلْمٍ فأسالمها، فرّق الله بيني وبينها؛ فخذلوه وأبرأوا أنفسهم منه، فأسلموه حتى قُتِل، ثم قام من بعده زيد بن عليّ فخدعه أهل الكوفة وغرّوه، فلمّا أظْهَرُوه وأخْرَجُوه أَسْلَمُوه، وقد كان أبي محمد بن عليّ ناشده الله في الخروج، وقال له: لا تَقْبَل أقاويل أهل الكوفة فإنّا نجد في علمنا أنّ بعض أهل بيتنا يُصْلَبُ بالكُنَّاسة، وأخشى أن تكون ذلك المصلوب، وناشده الله بذلك عمّي داود وحذّره -رحمه الله- غَدْرَ أهل الكوفة فلم يقبل، وتَمّ على خروجه، فقُتِلَ وصُلِبَ بالكُنَّاسَة، ثم وَثَبَ بنو أميّة علينا فابتزُّونَا شَرَفَنَا، وأذهبوا عِزَّنَا، والله ما كان لهم عندنا تِرَةٌ يطلبونها، وما كان ذلك كلّه إلاّ فيهم وبسبب خروجهم، فَنَفُونَا عن البلاد، فَصِرْنا مرّة بالطّائف، ومرّة بالشّام، ومرّة بالسَّراة، حتى ابتعثكم الله شيعةً وأنصاراً، فأحيا الله شَرَفَنَا وعِزَّنَا بكم [يا أهل خراسان، ودفع بحقّكم أهلَ الباطل] وأظهر لنا حَقَّنَا، وأصَارَ إلينا [أمرنا و] ميراثنا من نبيّنا ﷺ، فَقَرَّ الحقُّ في قَرَارِه، وأظهر الله مَنَارَهُ، وأعزّ أنْصَارَه، وقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين. فلمّا استقرّت الأمور فينا على

قرارها من فضل الله وحكمه العدْل وَثَبُوا علينا حَسَداً منهم لَنَا وبَغْياً علينا، بما فضَّلنا الله به عليهم، وأكرمنا من خلافته ميراثنا من نبيّه، وجُبْناً من بني أميّة، وجَرَاءَةً علينا، إني والله يا أهل خراسان ما أَتيتُ ما أتيتُ من هذا الأمر من جَهَالة [ولا عن ظِنَّةٍ] ولقد كُنْتُ يَبْلُغُنِي عنهم بعض السَّقَم، ولقد كُنْتُ سَمَّيْتُ لهم رجالاً فقلت: قُمْ أنت يا فلان فَخُذْ معك من المال كذا وكذا، وقُمْ أنت يا فلان فَخُذْ معك من المال كذا وكذا، وحَذَوْتُ لهم مثالاً يعملون عليه فخرجوا حتى أتوا المدينة فلقوهم فدسُّوا ذلك المال، فوالله ما بقيَّ منهم شيخٌ ولا شابٌّ ولا صغير ولا كبير إلاّ بَايَعَهُم لي، فاسْتَحْلَلْتُ به دماءَهم، وحَلَّتْ عند ذلك بِنَقْضِهِم بَيْعَتِي وطَلَبِهِم الفِتْنَة والْتِمَاسِهِم الخُرُوجَ عليّ"[1].

تأمّل قول أبي جعفر المنصور: "ثم وَثَبَ بنو أميّة علينا فابتزُّونَا شَرَفَنَا، وأذهبوا عِزَّنَا، والله ما كان لهم عندنا تِرَةٌ يطلبونها، وما كان ذلك كلّه إلاّ فيهم وبسبب خروجهم، فَنَفُونَا عن البلاد، فَصِرْنا مرّة بالطّائف، ومرّة بالشّام، ومرّة بالسَّراة". فأبو جعفر المنصور يعترف أنّ سبب إيذاء الأمويين للعلويين والعباسيين ومَن شَايَعَهُم هو تلك الثورات المتكرِّرة التي قام بها بعض العلويين أو بعض الشيعة باسمهم. وهذا اعتراف من قِبَلِ واحد من أعداء الأمويين ينفي ما يدّعيه الشيعة من أنّ الأمويين كانوا يتعمّدون قَتْلَ العلويين واضطهاد شيعتهم بغضاً لآل البيت ورغبة في إذلالهم والقضاء عليهم.

نقل الصراع من السياسة إلى العقيدة:

على الرغم من أن الأمويين والعباسيين دخلوا في صراع عنيف مع الشيعة، إلاّ أنهم لم يصلوا إلى درجة تكفيرهم وإخراجهم من ملة الإسلام، ولكن الشيعة بالغوا في عداوتهم لمخالفيهم حتى أخرجوا كل من لم يعترف بإمامة أئمتهم من دائرة الإسلام، روى الكليني بسنده: "لا يكون العبد مؤمنا حتى يعرف الله ورسوله والأئمة

[1] المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج3. ص311-312.

كلهم وإمام زمانه ويرد إليه ويسلم له"[1]. وروى الكليني أيضا بسنده عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر يقول: "كل من دان الله عز وجل بعبادة يجهد فيها نفسه ولا إِمَامَ لَهُ مِن الله، فسعيه غير مقبول وهو ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ واللهُ شَانِئٌ لأعماله...، وإن مات على هذه الحالة مات مَيْتَةَ كُفْرٍ ونِفَاق، واعلم يا محمد أن أئمة الجور وأتباعهم لَمَعْزُولُون عن دين الله، قد ضلوا وأضلوا فأعمالهم التي يعملونها كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف لا يقدرون مما كسبوا على شيء، ذلك هو الضلال البعيد"[2].

قمة الانتقام:

افترض الشيعة الإثني عشرية كون بعض الأشخاص من ذرية علي بن أبي طالب ﷺ أئمة بعد الرسول ﷺ، وجعلوا إمامتهم شاملة لأمور الدين والدنيا، ولكن لم تكن وقائع التاريخ محققة لآمالهم، فلم يحكم من أولئك الأئمة سوى علي بن أبي طالب ﷺ، وابنه الحسن لفترة وجيزة تنازل بعدها عن الحكم وبايع معاوية بن أبي سفيان، وأصبحت السلطة بعد ذلك للأمويين، ثم بعدهم للعباسيين، وخابت آمال الشيعة في الاستيلاء على الحكم والتنعُّم بما يجلبه لهم من امتيازات ونفوذ. وقد نتج عن ذلك إحباط وحقد عندهم، ودفع ذلك الشعور بالإحباط والحقد بعض منظري التيار الشيعي إلى التعويض عن تلك الخسارة بابتكار عقيدة الرِّجْعة، ومعناها القول بأن أئمة الشيعة الإثني عشرية سيرجعون قبل قيام الساعة مع بعض شيعتهم، عندما يقوم مهدي الشيعة المنتظر ويحكم الدنيا، ويُرجع الله تعالى معهم أعداءهم من الخلفاء الراشدين والصحابة والأمويين والعباسيين، ليرى أولئك الأعداء بأعينهم انتصار الشيعة وحكم المهدي فيصيبهم بذلك الذل والخزي، ثم يقوم الأئمة وشيعتهم بالانتقام من أولئك الأعداء شرّ انتقام. ومن أجل إثبات هذا الاعتقاد وضعوا نصوصا نسبوها إلى جعفر الصادق أنه قال: "ليس منّا مَنْ لم يؤمن برجعتنا"، وفي شرح عقيدة الرجعة يقول السيد المرتضى: "اعلم أنّ الذي تذهب

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج1. ص255.

[2] المرجع نفسه. ج1. ص259-260.

الشيعة الإماميّة إليه أنّ الله تعالى يعيد -عند ظهور إمام الزمان المهديّ عليه السلام- قومًا ممّن كان قد تقدّم موته من شيعته، ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ومشاهدة دولته. ويعيد أيضًا قومًا من أعدائه لينتقم منهم"[1].

[1] الشريف المرتضى (1405هـ). رسائل الشريف المرتضى. قم: دار القرآن. ج1. ص125.

الباب الثاني

الأسس الفكرية والعقدية للشيعة الإثني عشرية

الفصل الأول: أهل البيت

تعدّ مسألة "أهل البيت" حجر الأساس الذي يقوم عليه الفكر السياسي والعقدي الشيعي؛ فأحقية "أهل البيت" بوراثة النبي ﷺ سياسيا ودينيا هي الأساس الذي يقوم عليه ذلك الفكر، وهي المحور الذي ظل يدور حوله ويفتخر به، فهم يحرصون دائما على القول بأنهم أتباع "أهل البيت" وأن فقههم هو فِقْه "أهل البيت"، وهذا يعني أنهم أتباع الحقّ الذين ورثوا الهدي النبوي، أما غيرهم فإنما يتبعون دعاة على أبواب جهنم من أمثال: أبي بكر وعمر وعائشة.

وتقوم نظرية الشيعة الإثني عشرية على حصر "أهل البيت" في علي بن أبي طالب وفاطمة والحسن والحسين ﷺ، ثم ألحقوا بهم أئمتهم الثمانية الآخرين والشخص التاسع الذي افترضوا وجوده -وهو غير موجود أصلا- وجعلوه الإمام الثاني عشر، وسموه المهدي المنتظر.

والسبب الذي جعل منظّري الشيعة الإثني عشرية ينقلون مصطلح: "أهل البيت" من البيت النّبوي إلى البيت العلوي (بيت عليّ بن أبي طالب)، أن نشأة التيار الشيعي كانت نشأة سياسية تعتمد على تقديم علي بن أبي طالب بالخلافة بسبب قرابته من الرسول ﷺ، ثم جعل الخلافة وراثية في ذريته. ومع مرور الوقت وتطور

الفكر العقدي الشيعي ظهرت فكرة العصمة للأشخاص الذين افترضوهم أئمة لهم، وكانت تلك الفكرة محاولة لتحقيق نَصْر نظري على التيارات السياسية والفكرية المخالفة بادعاء أن زعماءهم الروحيين (الأئمة) يتفوّقون على زعماء التيارات المخالفة بكونهم معصومين ورثوا النبوة عن الرسول ﷺ، وهو الأمر الذي يعطيهم الأولوية المطلقة في الزعامة الدينية والدنيوية. وكان التيار الشيعي في حاجة إلى تسجيل هذا النّصر النظري للتعويض عن الهزائم الميدانية التي مُنِيَ بها في صراعه السياسي من أجل الاستيلاء على الحكم، وإعطاء أتباعه دفعا معنويا يجعلهم يشعرون أنهم أفضل من غيرهم من الناحية الدينية على الرغم من كونهم أقلية وفشلهم في محاولات الاستيلاء على الحكم.

وبسبب عدم وجود أساس شرعي لدعم فكرة العصمة سعى منظرو التيار الشيعي إلى ربطها بآية التطهير، حيث يكون التطهير علامة على العصمة. ولكن المشكلة أن آية التطهير تتحدث عن أهل بيت النبي ﷺ وهم: زوجاته، وليس عن أهل بيت علي بن أبي طالب. ومن أجل حلّ هذه الإشكالية عمد منظرو التيار الشيعي إلى نسج شبكة من الأخبار تنص على أن المراد بأهل البيت هم: عليّ وفاطمة وابنيهما الحسن والحسين، وأن تلك الأخبار المنسوبة إلى الرسول ﷺ قد أخرجت زوجاته أمهات المؤمنين من مفهوم أهل البيت، ونقلت هذا المفهوم إلى هؤلاء الأربعة. ثم بعد ذلك ألحقوا بهؤلاء الأربعة الأشخاص الآخرين الذين اختاروهم أئمة لهم.

أولا: مفهوم أهل البيت.

جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: "أهل الرجل زوجه، وأخصّ الناس به، التّأهُّل: التّزوُّج، وأهل البيت: سكّانه، وأهل الإسلام من يدين به"[1]. هذا الكلام يبيّن أن أوّل ما يُطْلَقُ عليه لفظ "أهل" هي: الزوجة، فكلمة: "أهل" في اللغة تشمل الزوجة قبل الأولاد، كما أن مصطلح: "أهل البيت"؛ يعني: كلّ سكّان البيت. وهذا يبطل ما يزعمه بعض كُتّاب الشيعة من أن كلمة: "أهل" في اللغة

---

[1] الفراهيدي: الخليل بن أحمد (د.ت.). كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. (د.م.): دار ومكتبة الهلال. ج4. ص89.

العربية لا تشمل الزوجة، ولا تُطلق عليها إلاّ بقرينة[1]؛ فهو زعم مخالف لكلام أهل اللغة ومعهود العرب في استعمال كلمة: "أهل". كما أنه مخالف لصريح القرآن الكريم، فالقرآن الكريم -وهو أصل اللغة العربية- يستعمل كلمة: "أهل" أو: "أهل البيت" بمعنى الزوجة خصوصاً، أو الزوجة والأولاد، ومن ذلك: قوله سبحانه وتعالى عن أهل إبراهيم عليه السلام: ﴿وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ قَالُواْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ رَحْمَتُ اللّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾﴾[2]. والمقصود بأهل البيت هنا إبراهيم عليه السلام وزوجته؛ إذ لم يكن لهما في ذلك الوقت أولاد تشملهم عبارة "أهل البيت".

وفي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾[3] نجد أنّ أوّل من يجب على الرسول صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلاة من أهله هم زوجاته.

وفي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[4] حديث عن غزوة أُحُد، وكان أهل الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت هم زوجاته وبناته، ولم يكن الحسن والحسين قد وُلِدَا بَعْدُ في ذلك الوقت حتّى يكونا مقصودين بالآية.

وقول الله سبحانه وتعالى عن موسى عليه السلام لَمّا كان راجعاً من مدين إلى مصر مع أهله: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَاراً سَآتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُم

(1) يقول الكاتب الشيعي محمد مهدي الآصفي: "ويظهر من مراجعة اللغة والحديث أن كلمة (الأهل) و(الآل) لا تطلق على الزوجة إلاّ بقرينة تدلّ عليه، فإذا خلا الكلام من أي قرينة، فإنه يدلّ على أهله الذين يتصل إليهم بنسب قريب". محمد مهدي الآصفي: آية التطهير، مبحث: الروايات المخالفة، http://www.al-islam.org/short/ arabic/tathir/4.htm.

(2) هود: 71-73.

(3) طه: 132.

(4) آل عمران: 121.

بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ رَءَا نَاراً فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوٓاْ إِنِّيَ ءَانَسْتُ نَاراً لَّعَلِّيَ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ اَوَ اَجِدُ عَلَى اَ۬لنَّارِ هُدىً﴾[2]، لا خلاف في دلالة "الأهل" في هذه الآيات على الزوجة، وبذلك فسَّرها المفسّر الشيعي الطباطبائي، حيث قال: "المراد بأهله امرأته، وهي بنت شعيب"[3].

هذا القرآن الكريم ناطقٌ صراحة لا كناية بأنّ أوّل من يشمله مصطلح "أهل/أهل البيت" هي الزوجة، فكيف يمكن بعد ذلك أن يُقَال إنه لا يُطْلَقُ على الزوجة إلاّ بقرينة تدلّ عليه؟!

ثانيا: تطهير أهل البيت ودلالاته الدينية والسياسية

آية التطهير في من نزلت؟

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ اَ۬لنَّبِےٓءِ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ اَ۬لنِّسَآءِ اِنِ اِتَّقَيْتُنَّ فَلاَ تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ اَ۬لذِے فِے قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاٗ مَّعْرُوفاٗ ﴿٣٢﴾ وَقِرْنَ فِے بُيُوتِكُنَّ وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ اَ۬لْجَٰهِلِيَّةِ اِ۬لاُوليٰ وَأَقِمْنَ اَ۬لصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ اَ۬لزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ اَ۬للَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ اُ۬للَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ اُ۬لرِّجْسَ أَهْلَ اَ۬لْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراٗ ﴿٣٣﴾ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْليٰ فِے بُيُوتِكُنَّ مِنَ ـايَٰتِ اِ۬للَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اَ۬للَّهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً﴾[4].

يزعم الشيعة الإثني عشرية أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اُ۬للَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ اُ۬لرِّجْسَ أَهْلَ اَ۬لْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾، -وهي التي يسمونها آية التطهير- نزلت خصوصاً في عليّ بن أبي طالب وفاطمة وابنيهما الحسن والحسين، ولا يدخل فيها زوجات النبي ﷺ.

---

(1) النمل: 7.

(2) طه: 10.

(3) الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن. ج15. ص342. نقلا عن: عبد الحميد خروب: رواية الحديث عند الشيعة الإمامية. ص87.

(4) الأحزاب: 32-34.

ونحن إذا نظرنا في الآيات السابقة نجد أنها تتحدّث عن إرشادات وتوجيهات لزوجات النبي ﷺ، وفي أثناء تلك الإرشادات والتوجيهات بيانٌ للغرض والحكمة منها، وهو تطْهيرهن وإذهاب الرجس عن أهل البيت النبوي الشريف. ولفظ "إنما" صريح في الدلالة على ذلك؛ فهو وارد لتعليل تلك التوجيهات والإرشادات وبيان الحكمة منها، وهي إذهاب الرّجس عن أهل البيت وتطهيرهم.

وما يُسمى "آية التطهير" لا تمثِّل آية مستقلة بل هي مقطع من آية، والآية الكاملة هي: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1]. فهل يمكن أن تكون العبارات الأولى من الآية في زوجات الرسول ﷺ والعبارات الأخيرة تُخْرِجُهُنّ من معناها؟ وأنت ترى أن المقطع الذي يتحدّث عن إذهاب الرجس والتّطهير إنّما هو تعليل وبيان للحِكْمَة من تلك الأوامر التي أمَرَ الله عزّوجلّ بها زوجات الرسول ﷺ قبل ذلك، فهل يمكن أن يكون الحُكْمُ المُعَلَّلُ يتحدّث عن زوجات الرسول ﷺ والعِلّة تتحدّث عن غيرهن وتخرجهنّ منها؟ هل يمكن فَصْلُ العلّة عن الحُكْمِ المُعَلَّل؟ وعلى ماذا يعود التّعليل إذا قطع عنه الحُكْمُ المُعَلَّلُ؟

نعم، لو كان ما يسمى "آية التطهير" آية مستقلّة ولم تُصَدَّر بأداة التعليل لكان من الممكن القولُ بأنّ لها سبباً خاصّاً في النُّزول يختلف عن الآيات السابقة واللاحقة لها، ولكن تصديرها بأداة التعليل يجعل فَصْلَهَا عمّا قَبْلَها أمراً مستحيلاً؛ فكيف يمكن فصل العلة عن المعلول؟

أما استخدام صيغة التذكير في قوله تعالى: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ﴾ فلأن الرسول ﷺ يدخل مع زوجاته وبناته في أهل البيت، وهو مثل قوله تعالى في إبراهيم عليه السلام: ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ والمراد زوجته وهو عليه السلام.

---

[1] الأحزاب: 33.

وزيادة على كون سياق الآيات في غاية الوضوح على أن المراد بأهل البيت فيها زوجات الرسول ﷺ، فإن الاستعمال اللغوي والعرف الشرعي ينفيان دخول علي بن أبي طالب رضي الله عنه في أهل البيت. فهو ليس من أبناء الرسول ﷺ، وليس فردا من أفراد البيت النبوي، وعلاقته بالرسول ﷺ تقتصر على كونه ابن عمه وصهره. ونحن نتساءل: ما السبب في إدخاله ضمن أهل بيت النبوة؟ إذا كان سبب ذلك المصاهرة فعثمان بن عفان رضي الله عنه ينبغي أن يكون أيضا من أهل بيت النبوة لأنه تزوج بنتين من بنات الرسول ﷺ. وإذا كان السبب هو كونه ابن عمه، فأبناء عمومة الرسول ﷺ كُثُر، فهم أيضا يكونون من أهل بيت النبوة.

أما ما نُسج من الآثار المرويّة حول هذه الآية وسبب نزولها فإنها ليس فيها خبر ثابت الصحة، ويظهر ذلك من خلال النظر في مَتْن تلك الأخبار وفي أسانيدها. أما من حيث المتن فإن مضمونها مخالف لما هو ثابت في القرآن الكريم من أن المراد بأهل البيت الزوجات والأولاد، وليس من الممكن أن يعمد النبي ﷺ إلى إخراج زوجاته وأولاده من أهل بيته، وإحلال أهل بيت علي بن أبي طالب مكانهم، فهل يمكن لنبيّ أن يتبرأ من أهله ويدخل غيرهم مكانهم؟ وما الداعي إلى ذلك؟ إذا أراد النبي ﷺ أن يدعو لعلي بن أبي طالب وأهل بيته بالتطهير وإذهاب الرجس فإنه يفعل ذلك دون حاجة إلى أن يحلهم محلّ أهل بيته.

أما من حيث السند؛ فإن أسانيد تلك الأخبار كلها تشتمل على رواة مجروحين. وأفضل تلك الروايات هي الرواية الواردة عند مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ- قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةً وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ، مِنْ شَعْرٍ أَسْوَدَ، فَجَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ جَاءَ الْحُسَيْنُ فَدَخَلَ مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَدْخَلَهَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ

تَطْهِيراً﴾[1]. عند النظر في أسانيد هذه الرواية نجدها تلتقي في مصعب بن شيبة، وهو راوٍ تكلّم فيه علماء الجرح والتعديل واختلفوا في توثيقه؛ وثّقه العجلي، وضعّفه آخرون منهم: أحمد بن حنبل وأبو حاتم والدارقطني.

جاء في ميزان الاعتدال: "مصعب بن شيبة الحجبي المكي...، قال أبو حاتم: لا يحمدونه. وقال غيره: ثقة. وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال أحمد: أحاديثه مناكير"[2]. وجاء في تهذيب التهذيب لابن حجر: "قال الأثرم عن أحمد: روى أحاديث مناكير. وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: لا يحمدونه وليس بقوي. وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال النسائي: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: في حديثه شيء. قلت: وقال الدارقطني: ليس بالقوي ولا بالحافظ...، وقال ابن عدي: تكلّموا في حفظه. وقال العجلي: ثقة"[3]. وخلاصة القول فيه ما ذكره الذهبي في الكاشف، حيث قال: "فيه ضعف"[4]، وما ذكره ابن حجر في تقريب التهذيب، حيث قال: "لين الحديث"[5].

وبهذا يتبيّن أن هذا الراوي مجروح، وهو أمرٌ يشكك في ثبوت روايته، وقد روي عن الإمام أحمد أنه وصف روايته بأنها منكرة؛ جاء في موسوعة أقوال الإمام

---

[1] مسلم: صحيح مسلم. كتاب الفضائل. باب: فضائل أهل بيت النبي ﷺ. ج4. ص1883.

[2] الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان. (1382هـ/1963م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر. ج4. ص120.

[3] ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي. (1326هـ). تهذيب التهذيب. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية. ج10. ص162. وقد أورده ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين فقال: "مُصعب بن شيبَة الحَجبي يروي عَن طلق بن حبيب قَالَ أحْمَد روى أَحَادِيث مَنَاكِير، وَقَالَ الدراقطني لَيْسَ بِالْقَوِيّ وَلا بِالْحَافِظِ". (ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن (1406هـ). الضعفاء والمتروكون. تحقيق: عبد الله القاضي. بيروت: دار الكتب العلمية. ج3. ص123).

[4] الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان. (1413هـ/1992م). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية/مؤسسة علوم القرآن. ج2. ص267.

[5] ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي. (1406هـ/ 1986م). تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد. ص533.

أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله: "قال أحمد بن محمد بن هانىء: ذكرت لأبي عبد الله الوضوء من الحجامة، فقال: ذاك حديث منكر، رواه مصعب بن شيبة أحاديثه مناكير منها هذا الحديث، وعشرة من الفطرة، وخرج رسول الله ﷺ وعليه مرط مرجل...، وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: مصعب بن شيبة روى أحاديث مناكير"[1]. ومما يلقي بظلال الشك على ثبوتها أنها منسوجة على مقاس نظرية الشيعة في الإمامة، وأنها تعارض بشكل جليّ صريح القرآن الكريم الذي ينص على أن التطهير وإذهاب الرجز متعلق في الأساس بزوجات الرسول ﷺ. هذا كله يرجح أنها رواية تسرّبت من الفكر الشيعي.

والظاهر أن الإمام مسلم -رحمه الله- أورد هذه الرواية في كتابه -على ما في سندها من ضعف- لأنه لم يجد ما هو أفضل منها في بابها فكانت هي الرواية الوحيدة التي أوردها في فضائل أهل البيت[2]، وربما كان ذلك من باب التساهل في الروايات المتعلقة بالمناقب واستئناسا برأي من وثّق ذلك الراوي. والواقع أنه ينبغي التشديد في الروايات المتعلقة بالمناقب، خاصة ما كان منها متعلقا بالصراع السياسي والفكري الذي وقع في صدر الإسلام؛ لأن موضوع المناقب كان مَرْتَعا خصْباً لوضْع الأخبار، ولا ينبغي أن يُقبل منها إلا ما كان ثابت الصحة لا تشوبه شائبة.

أما عن كيفية نَسْج رجال الشيعة لتلك الشبكة من الروايات حول مفهوم أهل البيت وربطه بآية التطهير فالظاهر أن أصل قصة الكساء صحيح يرجع إلى أن النبي ﷺ كان جالسا في وقت من أوقات البرد وعليه كساء يتدفأ به، فجاءه الحسن والحسين وهما طفلان صغيران فأدخلهما معه تحت الكساء للتدفئة والمداعبة؛ كما يفعل الآباء والأجداد عادة مع أولادهم الصغار في مثل تلك الحال. ثم أخذ رجال الشيعة هذه الحادثة وبدأو بالنسج حولها، فأضافوا إليها فاطمة وعلي، ثم أضافوا

---

[1] السيد أبو المعاطي النوري وآخرون (جمع وترتيب). موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله. (1417هـ/1997م). بيروت: عالم الكتب. ج3. ص357.

[2] انظر: مسلم. صحيح مسلم. كتاب فضائل الصحابة ﷺ. باب فضائل أهل بيت النبي ﷺ. ج4. ص1883، حيث اكتفى بإيراد هذه الرواية فقط لأنه لم يجد ما يصحّ في هذا الباب.

قوله: هؤلاء أهل بيتي مع ربط ذلك بالآية، وبذلك يتمكنوا من ربط الآية بأسرة علي بن أبي طالب ﵁ وادعاء أنهم هم أهل البيت، ثم بعد ذلك ربطوا التطهير بفكرة عصمة أئمة الشيعة الإثني عشرية.

الأبعاد السياسية والدينية لـ: "آية التطهير"

بغضِّ النَّظر عَمَّنْ يشملهم لفظ أهل البيت وتشملهم إرادة التطهير، فإن الانتماء إلى البيت النبوي والتطهير لا يحملان بُعدا دينيّاً ولا سياسيّاً؛ فأولاد الأنبياء وأقاربهم ليسوا أنبياء، بل هم بَشَرٌ مثل غيرهم من البشر ينطبق عليهم قول الله تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءاً يُجْزَ بِهِۦ وَلاَ يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّاً وَلاَ نَصِيراً ﴿١٢٣﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ اَوُ اُنثَىٰ وَهُوَ مُومِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلاَ يُظْلَمُونَ نَقِيراً﴾[1]، إن النسب قد يُعطي لصاحبه امتيازات اجتماعية حين يتفاضل الناس في الدنيا بالأنساب، ولكنه في ميزان الله تعالى لا يقدم ولا يؤخر، فميزان التفاضل في الدين هو التقوى كما بيّن ذلك القرآن في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوباً وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَيٰكُمْۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[2]، وكما بيّن ذلك الرسول ﷺ في قوله: **«يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللهِ، لا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ، لا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ، سَلِينِي بِمَا شِئْتِ لا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا»**[3]. وقوله ﷺ: **«ومَنْ بَطَّأَ به عَمَلُهُ لم يُسْرِعِ به نَسَبُه»**[1].

---

[1] النساء: 123-124.

[2] الحجرات: 13.

[3] مسلم: صحيح مسلم. كتاب الإيمان. باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلاَقْرَبِينَ﴾. ج1. ص192؛ البخاري: صحيح البخاري. كتاب تفسير القرآن. باب: في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلاَقْرَبِينَ﴾. ج6. ص111.

إن مصدر التشريع في الإسلام محصور في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وليس أهل البيت ولا الصحابة ولا غيرهم مصدرا للتشريع في الإسلام. والصحابة - ومنهم عليّ والحسن والحسين- وأهل بيت النبوّة ﭫ جميعا، كان لهم الفَضْلُ في حِفْظ مصدريْ الإسلام: القرآن والسنة؛ ونقْلِهما إلينا، ولهم ميزة في فهم مصادر التشريع بحكم معايشتهم لها، ولكننا نفرّقُ بين ما نقلوه إلينا من القرآن الكريم والسنّة النبويّة، وبين اجتهاداتهم وفهمهم للقرآن والسنّة. فما نقلوه إلينا من القرآن الكريم والسنّة النبويّة يجب علينا العمل به؛ لأنّه كلامُ الله تعالى وكلامُ رسوله ﷺ، وهو تشريعٌ مُلْزِمٌ لنا. وأما آراؤهم واجتهاداتهم فهي قابلة للصواب والخطأ، وما كان فيها من خطَأ فإنه لا يَقْدَح في عدالتهم ولا في عُلُوِّ مرتبتهم. إن المصادر الأساسية للإسلام هي القرآن الكريم وسنّة الرسول ﷺ فقط، ومن أراد أن يجعل لدينه مصادرَ أخرى غير هذين المصدرين، ويُلْزَم نفسه بما لم يُلْزِمه الله تعالى به فهو مسؤول عن نفسه، ولكن لا يحِقّ له أن يفْرِض ذلك على المسلمين.

لقد قام الشيعة بتضخيم ما يسمى: "آية التطهير"، وحمّلوها أبعادا لا تحتملها، كل ذلك من أجل تبرير معتقداتهم. ونحن إذا نظرنا في القرآن الكريم نجد أن التطهير ليس خاصا بأهل البيت النبوي، بل هو واقعٌ لغيرهم من المسلمين أيضا. فالآيات التي تحدثت عن إرادة التطهير لأهل البيت ربطت ذلك التطهير بمجموعة من الأوامر والإرشادات. وكذلك نجد القرآن الكريم يتحدث عن تطهير وتزكية نفوس الذين يؤدون زكاة أموالهم في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[2]، ونجد القرآن الكريم يتحدث عن تطهير الصحابة الذين كانوا في غزوة أحد وإذهاب رجز الشيطان عنهم

---

(1) مسلم: صحيح مسلم. كتاب الذكر والدعاء. باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر. ج4. ص2074.

(2) التوبة: 103.

بما أنزله عليهم من السماء من ماء في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾[1]، كما يتحدث القرآن الكريم عن جعل الوضوء والتيمم تطهيرا للمؤمنين في قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[2].

وينبغي عدم الخلط بين التّطْهير والعِصْمَة؛ فالتّطْهير شيء والعِصْمة شيء آخر، ولا يلزم من التّطهير العِصْمة. ولو كان التطهير يقتضي العصمة لثبتت العصمة للذين اشتركوا في غزوة أحد؛ لأن القرآن نص على تطهيرهم وإذهاب رجز الشيطان عنهم، وللذين يؤدون زكاة أموالهم إيمانا واحتسابا، وللمؤمنين الذين يتطهرون بالوضوء والتيمم.

ثالثا: فاطمة الزهراء وأبو بكر الصديق.

تماشيا مع نظرية المؤامرة التي يروّج لها الشيعة من أجل استعطاف الناس، تُظهر المصادر الشيعية الصحابة -خاصة أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب- بمظهر المتآمرين؛ ليس فقط ضدّ علي بن أبي طالب بحرمانه من حقه في الخلافة، بل ضد فاطمة بنت الرسول ﷺ. والغرض من هذا رسم صورة للصحابة على أنهم لم يكتفوا بعصيان الرسول ﷺ في حياته، وخيانته بعد موته حين لم ينفذوا الوصية المزعومة بأن يكون علي بن أبي طالب هو وريثه في الحكم من بعده، بل تعدى الأمر ذلك إلى التآمر على أسرة الرسول ﷺ، خاصة ابنته فاطمة من خلال حرمانها من ميراثها نكاية وحقدا.

لقد سجّل لنا التاريخ حوادث كثيرة رُفِعَت إلى الخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ليحكم فيها، فحكم فيها بما عنده أو عند الصحابة من السنّة النبوية. ومنها أنّ جدّةً جاءت إلى أبي بكر تسأله حقّها في الميراث من حفيدها الذي مات، ولم

[1] الأنفال: 11.

[2] المائدة: 6.

يجد لها أبو بكر حقّاً في القرآن الكريم ولا فيما يعلم من السنّة فأَرْجَأَ الحكم في المسألة حتى يسأل أصحابه إنْ كان أحدهم يعلم قضاءً للرسول ﷺ في المسألة. ولما سأل عن ذلك شهد صحابيّان بأنّ الرسول ﷺ قضى لها بالسدس، وعند ذلك قضى لها أبو بكر بقضاء الرسول ﷺ[1].

وكان من القضايا التي رُفِعَت إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه قضيّة فاطمة بنت رسول الله ﷺ؛ فقد أرسلت تطلب ميراثها من الرسول ﷺ، فقضى أبو بكر في المسألة بما عنده من نصوص شرعيّة، فَقَالَ: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ. إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ -يَعْنِي مَالَ اللَّهِ- لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَزِيدُوا عَلَى الْمَأْكَلِ. وَإِنِّي وَاللَّهِ لا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَاتِ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلأَعْمَلَنَّ فِيهَا بِمَا عَمِلَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ"[2].

وأبو بكر رضي الله عنه في هذه المسألة كما في المسألة التي قبلها قاضٍ، والقاضي إنما يقضي بما هو منصوص عليه في القانون المعمول به وبما يفهمه من ذلك القانون، وقد وجد أَمَامَه حديثاً سَمِعَه هو نفسه من الرسول ﷺ بأنّ الأنبيّاء لا يورثون، وأن ما تركوه يكون صدقة لبيت مال المسلمين، وتكون نفقة أهل الرسول ﷺ من بيت مال الدولة فقضى بذلك.

ولا فرق أمام القضاء الإسلامي بين جميع المواطنين، ولا امتيّاز لأحد مهما كانت رتبته؛ فكون فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله ﷺ لا يعطيها امتيازاً خاصّاً أمام القضاء. وهذا حُكْم الرسول ﷺ ذاته، فقد قال قولته المشهورة -عندما أراد بعض الناس الشّفاعة في عقوبة شرعيّة ثَبَتَتْ على امرأة من قومٍ ذوي مكانةٍ اجتماعيّة عاليّة: **«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ**

---

[1] الترمذي: سنن الترمذي. أبواب الفرائض. باب: ما جاء في ميراث الجدة. ج3. ص490-491.

[2] البخاري: صحيح البخاري. كتاب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب قرابة رسول الله ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ. ج4. ص578-579.

ﷺ **سَرَقَتْ لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهَا»**[1]. إنه إعلان صريح بمساواة الناس جميعاً أمام القضاء الإسلامي بما في ذلك بنت الرسول ﷺ.

ويتساءل الإنسان هنا: ما الدافع الذي يمكن أن يدفع أبا بكر الصديق إلى حرمان فاطمة من ميراثها ظلماً وعدواناً كما يقول الشيعة؟

لو كانت القضيّة التي رُفعت إلى أبي بكر فيها نزاع بين فاطمة وأحد أقارب أبي بكر أو أصدقائه لأمكن القولُ بأنّ أبا بكر حكم ضدّ فاطمة؛ لأنّه كان يريد أن يحكم لصالح أقاربه أو أصدقائه. ولو كانت القضيّة هي نزاع بين فاطمة وأيّ شخص آخر لأمكن القولُ إنّ أبا بكر حكم ضدّ فاطمة؛ لأنه تلقّى رشوة من الطرف الآخر فحكم لصالحه.

لكن أملاك الرسول ﷺ التي حكم أبو بكر بأن فاطمة ليس لها حقّ في الإرث منها؛ إنما ذهبت إلى بيت مال الدولة ولم يستفد منها أبو بكر ولا أحد من أقاربه أو أصدقائه. بل على العكس، فإن أقارب أبي بكر وعمر قد خسروا بسبب حكم أبي بكر بعدم إرث الرسول ﷺ؛ فمن المعلوم أنّ الزوجات لهن حقّ في الميراث من الزوج الميّت، وقد كان من زوجات الرسول ﷺ: عائشة بنت أبي بكر، وحفصة بنت عمر، وحُكْمُ أبي بكر بعدم إرث النبي ﷺ أدّى إلى حرمانهما من حقهما في الميراث. فحُكْمُ أبي بكر لم يَحْرِم فاطمة فقط، بل حَرَمَ معها ابنته عائشة وابنة عمر بن الخطاب حفصة وزوجات الرسول ﷺ الأخريات.

موقف الشيعة أم موقف فاطمة؟

نعم، لقد غضبت فاطمة رضي الله عنها من حكم أبي بكر الصديق[1]، ولكنّ تصوير موقف فاطمة رضي الله عنها من ذلك الحكم بالصورة التي تصوّرها كتب الشيعة فيه

[1] روى البخاري عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّتْهُمُ الْمَرْأَةُ الْمَخْزُومِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا مَنْ يُكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلاَّ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: **«أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ ﷺ سَرَقَتْ لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهَا»**. البخاري: صحيح البخاري، كتاب: قطع السارق. ج8. ص160.

مبالغات كثيرة؛ دفعتهم إليها العواطف الجياشة وحِقْدُهُم على أبي بكر لدافع سياسيّ محض؛ هو: كونه تولَّى الخلافة قَبْل عليّ بن أبي طالب الذي يعتقدون أنه أولى بالخلافة منه.

وقد نسب الشيعة الإثني عشرية إلى فاطمة ﵂ خطبة درامية طويلة تصوّرها بصورة امرأة لاهثة وراء متاعٍ من الدنيا زائل، تثور من أجله على أبي بكر وعليّ زوجها، وتترك بيتها وتذهب إلى مجلس أبي بكر ساخطة ثائرة، وتقف خطيبة في المجلس مستعملة عبارات حادّة من السّبّ والشّتْم والتّكفير. ثم ترجع إلى بيت زوجها القاعد في داره المتخاذل عنها، فتصبّ عليه ما بقيّ من غضبها وشتائمها.

وفيما يأتي مقتطفات من تلك الخطبة الطويلة: "... فلما اختار الله لنبيِّه ﷺ دار أنبيّائه ومأوى أصفيّائه، ظهر فيكم حَسَكَة النِّفَاق...، وأطْلَعَ الشيطان رَأْسَه من مغرزه هاتفاً بكم، فأَلْفَاكُم لدعوته مستجيبين...، ابْتِدَاراً زعمتم خوف الفتنة؛ ألاَ في الفتنة سقطوا وإنّ جهنّم محيطة بالكافرين. فهيهات منكم وكيف بكم وأنَّى تُؤْفَكُون؟ وكتاب الله بين أظهركم...، ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين... وتستجيبون لهتاف الشيطان الغويّ، وإطفاء أنوار الدين الجليّ، وإخماد سنن النبيّ الصفيّ...، وأنتم -الآن- تزعمون أن لا إرث لنا أَفَحُكْم الجاهليّة يبغون؟ ومنْ أحسن من الله حكما لقوم يوقنون؟، يا ابن أبي قحافة أفي كتاب الله أن ترث أباك ولا أرث أبي؟؟ لقد جِئْتَ شيئاً فَرِيّا...، ثم رمت بطرفها نحو الأنصار فقالت: سرعان ما أحدثتم ونكصتم بعد الإقدام؟ وأشركتم بعد الإيمان؟، ألا قد قلتُ ما قلتُ على معرفة مني بالخذلة التي خامرتكم والغدرة التي استشعرتها قلوبكم...، فالتفتت فاطمة (عليها السلام) إلى الناس وقالت: معاشر الناس المسرعة إلى قيل الباطل، المغضية على الفعل القبيح الخاسر، أفلا تتدبرون القرآن أم على قلوب

[1] جاء في رواية البخاري لقصة حكم أبي بكر في قضية ميراث فاطمة ﵂ من الرسول ﷺ: "... فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ مِنْهَا شَيْئًا فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ فَهَجَرَتْهُ فَلَمْ تُكَلِّمْهُ حَتَّى تُوُفِّيَتْ وَعَاشَتْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَلَمَّا تُوُفِّيَتْ دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيٌّ لَيْلاً وَلَمْ يُؤْذِنْ بِهَا أَبَا بَكْرٍ..." البخاري: صحيح البخاري. كتاب: المغازي. باب: غزوة خيبر. ج5. ص99.

أقفالها؟ كلاّ، بل ران على قلوبكم ما أسأتم من أعمالكم فأخذ بسمعكم وأبصاركم، ولبئس ما تأولتم وساء ما به أشرت...، ثم انكفأت (عليها السلام) وأمير المؤمنين عليه السلام يتوقّع رجوعها إليه ويتطلّع طلوعها عليه. فلما استقرّت بها الدّار قالت لأمير المؤمنين عليه السلام: يا ابن أبي طالب اشتملت شملة الجنين، وقعدت حجرة الظنين..."[1].

والناظر في هذه الخطبة الطويلة يجزم بأنها لا تشبه أسلوب الخطابة في عصر فاطمة رضي الله عنها، وأنها تحمل ملامح أسلوب العصر العباسي أو ما بعده. فقد خُصِّصَ جزءٌ كبيرٌ من الخطبة لبيان الحالة السياسيّة والاجتماعيّة والدينيّة للعالم بصفة عامّة، والعرب بصفة خاصة في وقت نزول الرسالة، ثم استعرضت الخطبة تعليل أبرز عقائد الإسلام وشرائعه. والتفصيل في هذه القضايا غير معهود في السنّة النبويّة وزمن الصحابة والتابعين؛ وإنما بدأت هذه التعليلات المفصَّلة في زمن متأخِّرٍ عندما اشتدَّ الصراع بين الفلسفة الإسلاميّة والفلسفات الوثنيّة، وظهر الطَّاعنون في شرائع الإسلام. هذا فضلاً عن أنّ المسائل الكلاميّة التي افْتُتِحَتْ بها الخطبة تعكس مرحلة زمنيّة متأخرة جداً عن زمن فاطمة رضي الله عنها، وهي: مرحلة ظهور الفِرَق الكلاميّة والخلاف بينها في بعض المسائل، ومنها: مسألة رؤية الله سبحانه وتعالى، حيث تحرص الخطبة على تأكيد رأي المعتزلة -الذي تَبَنَّاهُ الشيعة الإثني عشريّة فيما بعد- في عدم إمكانية رؤية الله تعالى يوم القيامة، ولم تكن هذه المسألة مُثَارَةً قَبْلَ نهاية القرن الأوّل ناهيك عن وقت وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذه كلّها دلائل تدلّ على أنّ الخطبة إنما وُضِعَتْ في وقت متأخِّر.

كما أنه لم يكن من عادة العرب في ذلك الوقت الإطالة في الخُطَب بهذا الشكل؛ فإذا نظرت في خُطَب الرسول صلى الله عليه وسلم وجدتها لا تتعدى عادة بضعة أسطر، وكذلك خُطَب مشاهير خطباء العرب والصحابة رضي الله عنهم. كما أنه لم يكن من عادة العرب وضع مقدمات طويلة لخطبهم يمهِّدُون بها بين يدي كلامهم، بل كانوا يَلِجُون إلى الموضوع مباشرة.

---

[1] النص الكامل للخطبة موجود على الرابط الآتي:

http://www.al-islam.org/arabic/short/KhutbatFatima.htm.

وعلى العكس من ذلك ترى في هذه الخطبة أن المقدمات أكثر من صلب الموضوع، ولم يظهر هذا النوع من الخطب قبل زمن الدولة العباسية. ولم يكن العرب يعدُّون التكلُّف في السَّجْع والمحسِّنات اللفظيّة من علامات الفصاحة؛ فلم تكن الفصاحة عندهم هي صناعة الكلام، وإنما ظهرت صناعة الكلام بما تشتمل عليه من محسنات لفظية وبديعية في الأدب العربي في زمن العباسيين.

لقد كانت الخطابة عند العرب سَجِيَّةً، ثم صارت بعد ذلك صناعة، وفاطمة رضي الله عنها عربيّة وبنت أَفْصَح العرب، ونشأت في قبيلة كانت هي أَفْصَح قبائل العرب، فلا يمكن أن تصدر منها خطبة مصنوعة مثل هذه، ولا يُعْقَلُ أن تصدر منها خطبة فيها من صناعة الكلام ما لم يظهر إلاّ بعد ما يقارب القرنين من بعد وفاتها.

إن التَّنَكُّرُ لأهل الفضل شيمة اللؤماء والغلاة. والأنصار -الذين يُنْسَبُ إلى فاطمة أنها سَبَّتْهُم واتهمتهم بالنفاق والرِّدّة والكفر- هم الذين وفَّرُوا الأمْن والسَّكن لها ولأبيها وزوجها وأولادهما، فهل يكون من المعقول أنْ تَغُضَّ فاطمة الزّهراء يَدَ الأنصار، وتَتَنَكَّرَ لفضل أولئك العظماء؛ فتصفهم بالنِّفاق واتِّباع هُتَاف الشيطان وإطفاء نور الإسلام وإخماد سُنَنِ النبيّ صلى الله عليه وسلم ؟

إنّ اللجوء إلى تكفير المخالف واتّهامه بالنِّفاق والتَّشْكِيك في دينه واستباحة دمه هي صفات الغلاة المتطرِّفين، وقد بدأت مع الرعاع الذين استباحوا دم عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم امتدّ شرُّهم إلى الشيعة الخوارج الذين اختلفوا مع عليّ بن أبي طالب في مسألة الصلح مع معاوية فكفَّرُوه واستباحوا دمه وقتلوه، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الشيعة الذين كفّروا الأمويين والعباسيين، بل وصفوا الصحابة بالنِّفاق والردّة. وحاشا لفاطمة الزهراء أو لعليّ بن أبي طالب أن يكونا من أولئك الغلاة المتطرِّفين، وأن تصدر عنهم مثل هذه المواقف.

غضب فاطمة من غضب الرسول صلى الله عليه وسلم

كانت فاطمة رضي الله عنها أصغر بنات الرسول صلى الله عليه وسلم، وللولد الأصغر -عادة- مكانة خاصة عند الوالدين، فهو -عادة- يلقى من العطف والرعاية والدلال ما لا يلقاه من هو أكبر منه. ولم تكن لفاطمة رضي الله عنها ميزة دينيّة تميّزها عن أخواتها، ولكن بحكم

صغر سِنِّها كانت تحتاج إلى رعاية وعناية أكبر مما تحتاجه أخواتها اللاتي صِرْنَ أمّهات يمنحن من العطف والرعاية لأسرهن أكثر من حاجتهنّ للتّلقّي.

وقد حاول الشيعة أن يجعلوا لتلك الرعاية الحانيّة والعاطفة النّبيلة من الرسول ﷺ تجاه ابنته الصغيرة دلالةً على خصوصيتها، فحاولوا إعطاءَها بُعداً دينيّاً واستغلالَها في تصفيّة حساباتهم السياسيّة مع أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

ومن ذلك أنهم أخذوا ما رُوِيَ عن الرسول ﷺ أنه قال: «**فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي**»، للاستدلال به على أنّ أبا بكر الصديق قد تعرَّض لغضب الرسول ﷺ؛ وغضب الله سبحانه وتعالى لأنه أغضب فاطمة عندما حكم بأنها لا يحق لها شرعاً أن ترث شيئاً من تَرِكَةِ الرسول ﷺ[1].

ولكن النّاظر في هذا النصّ يجد أنّه لا يدلّ من قريب ولا من بعيد على ما أراده الشيعة؛ فالنصّ قد ورد في عليّ بن أبي طالب لَمّا أغضب فاطمة رضي الله عنهما. ولكن الشيعة قطعوا النصّ عن سياقه، ونقلوه إلى معنى آخر لا علاقة له أصلاً بما ورد فيه.

فسبب ورود هذا النص هو أن عليّ بن أبي طالب أراد أن يتزوّج امرأةً ثانية (بنت أبي جهل) على فاطمة رضي الله عنها، وكان قد تقدّم فعلاً لخطبتها، ولَمّا علمت فاطمة بذلك كان من الطبيعي أن لا ترضى؛ فالمرأة عادة لا ترضى بأن يتزوّج عليها زوجها امرأة ثانية ويحضر لها ضرّة إلى بيتها، فذهبت إلى الرسول ﷺ تشتكي؛ ومن الطبيعي أنّ كلّ أب لا يحبّ أن يرى ابنته في وضع غير مريح، كما أنه من الطبيعي أن يحزن الوالدان لحزن أبنائهما، ولذلك اعترض الرسول ﷺ على رغبة عليّ في الزواج من امرأة ثانية، خاصة وأن المرأة المخطوبة هي بنت أعدى أعداء الإسلام، ولكن الرسول ﷺ بيّن بصراحة أنّ ما يفعله ليس تحريماً لتعدّد الزوجات، ولكنه فقط لا يحبُّ أن يقع ذلك مع ابنته.

[1] السماوي: ثم اهتديت. ص141 وما بعدها.

وإذا كان في هذه الأحاديث أيّ دلالة على غضب الرسول ﷺ على أحد، فهي تدلّ على غضبه على عليّ بن أبي طالب الذي وردت فيه، وليس على أبي بكر الصديق أو عمر بن الخطاب أو غيرهما من الصحابة.

روى البخاري عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **«فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي»**[1].

وروى البخاري أيضا عن عَلِيّ بْن حُسَيْنٍ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ قَالَ: "إِنَّ عَلِيًّا خَطَبَ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ، فَسَمِعَتْ بِذَلِكَ فَاطِمَةُ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَزْعُمُ قَوْمُكَ أَنَّكَ لا تَغْضَبُ لِبَنَاتِكَ وَهَذَا عَلِيٌّ نَاكِحٌ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ يَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ أَنْكَحْتُ أَبَا الْعَاصِ بْنَ الرَّبِيعِ فَحَدَّثَنِي وَصَدَقَنِي، وَإِنَّ فَاطِمَةَ بَضْعَةٌ مِنِّي وَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَسُوءَهَا، وَاللَّهِ لا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ. فَتَرَكَ عَلِيٌّ الْخِطْبَةَ"[2].

وروى البخاري أيضا عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: «إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ اسْتَأْذَنُوا فِي أَنْ يُنْكِحُوا ابْنَتَهُمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ؛ فَلا آذَنُ ثُمَّ لا آذَنُ ثُمَّ لا آذَنُ؛ إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ، فَإِنَّمَا هِيَ بَضْعَةٌ مِنِّي يُرِيبُنِي مَا أَرَابَهَا وَيُؤْذِينِي مَا آذَاهَا»[3].

وفي رواية أخرى للإمام أحمد أنه قال: «...وَإِنِّي لَسْتُ أُحَرِّمُ حَلالاً وَلا أُحِلُّ حَرَامًا وَلَكِنْ وَاللَّهِ لا تَجْتَمِعُ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنَةُ عَدُوِّ اللَّهِ مَكَانًا وَاحِدًا أَبَدًا»[4].

---

[1] البخاري. صحيح البخاري. كتاب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب قرابة رسول الله ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ. ج4. ص579.

[2] البخاري: صحيح البخاري. كتاب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر أصهار النبي ﷺ. ج4/ص582.

[3] البخاري: صحيح البخاري. كتاب: النكاح. باب: ذبّ الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف. ج6. ص489.

[4] أحمد بن حنبل. مسند أحمد. ج31. ص228.

الفصل الثاني: الإمامة

النقطة المشتركة بين جميع الفرق الشيعية هي: القول بالإمامة؛ أي الاعتقاد في وجود أئمة لهم الرئاسة العامة في أمور الدين والدنيا. وتتفق تلك الفرق الشيعية في أن إمامهم الأول هو: علي بن أبي طالب، وإمامهم الثاني هو: الحسن بن علي، وإمامهم الثالث هو: الحسين بن علي ﷺ. ثم اختلفوا بعد ذلك اختلافا كبيرا في من ينصبونه إماما لهم. وسيقتصر الحديث في هذا الكتاب على تصوُّر الشيعة الإثني عشرية للإمامة.

أولا: طبيعة الحكم في الإسلام

تقوم النظريّة الشيعيّة في أساسها على: مبدأ وراثة النبوّة سياسيّا ودينيّاً، ولمّا كان أقرب الناس إلى الرسول ﷺ هو عليّ بن أبي طالب، حيث جمع بين القرابة والمصاهرة، فإنهم رأوا أنه هو وذريته يكونون أولى الناس بوراثته في الحُكم والنبوّة. وهم ينظرون إلى أن وراثة الرسالة مَكْسَب أُسرِيّ يجب أن يبقى داخل أقرب دائرة من الورثة.

وفكرة البحث عن طريقٍ لوراثة الرسالة بالنّصرة أو القرابة وُجِدت قبل الفِكر الشيعي، فقد وُجدت قبْل قيام الدولة الإسلامية، حيث اشترطت قبيلة بني عامر بن صعصعة على الرسول ﷺ أن ترث الحكم بعد وفاته ﷺ؛ مقابل أن تأويه إليها وتؤمن به وتنصره وتدافع عنه، وتوفر له مكان إقامة دولة للإسلام والمسلمين. روى ابن إسحاق عن الإمام الزهري أنّ النبي ﷺ: "أتى بني عامر بن صعصعة فدعاهم إلى الله عز وجل وعرض عليهم نفسه، فقال رجل منهم يقال له بيحرة بن فراس...: والله لو أني أخذت هذا الفتى من قريش لأكلت به العرب، ثم قال: أرأيت إن نحن بايعناك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك أيكون لنا الأمر من بعدك؟ قال: الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء. قال: فقال له: أَفَتُهْدَفُ نُحُورُنَا للعرب دُونَك فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا! لا حاجة لنا بأمرك فأبوا عليه"[1].

[1] ابن هشام: السيرة النبوية. ج2. ص270.

وهذه الواقعة دليل على أنّ الرسول ﷺ كان يريد أن يكون الحكم بعده شورى بين المسلمين، وأنه لا يصحّ أن تختصّ به أُسرة من الأسر أو قبيلة من القبائل دون غيرها.

لقد كان هذا العَرْض من هذه القبيلة في أصْعَب الظروف التي مرّت بها الدعوة وعاشَها الرسول ﷺ، فقد كان في أمسّ الحاجة إلى مَن يحمي الدعوة ويَفْسَح لها مجالاً للانتشار، وكان بإمكانه ﷺ أن يُعطِي مُقَابِل الحصول على ذلك امتيازاً لتلك القبيلة بأن تتولَّى الحكم بعده؛ ولكنه ﷺ كان يُدرك الخطورة التي تنتج عن احتكار الحكم في أسرة أو قبيلة، والآثار السلبية التي يخلّفها ذلك على مستقبل الإسلام والمسلمين، فضلاً عن أن ذلك يخالف المبادئ التي جاء بها الإسلام.

ويُروى أنه قبل وفاة الرسول ﷺ أراد عمُّه العباس رضي الله عنه أن يأخذ تفويضاً أو وصيّة من الرسول ﷺ بأن يكون الحكم وراثيّاً في أقارب الرسول ﷺ، وطلب من ابن أخيه عليّ بن أبي طالب أن يطْلُب ذلك من الرسول ﷺ، ولكن عليّ بن أبي طالب كان يُدْرِك بعلمه وبصيرته الإسلامية أنّ الحُكم في الإسلام شُورى بين المسلمين ولا يمكن أن يكون حِكْراً على أُسْرِة أو قَبِيلة، وأنّه إذا طلب ذلك من الرسول ﷺ ورفضَ الرسول ﷺ طلبه ذلك؛ فإن ذلك الرّفْض يصير دليلاً ليس فقط على عدم أولوِيَّتهم بالحكم، بل دليلاً على عدم جواز تولّيهم الحُكم أصلاً، فيُمْنَعُوا مِن ذلك منعاً مطْلقا.[1]

[1] روى الطبري: "أن علي بن أبي طالب خرج من عند رسول الله ﷺ في وجعه الذي توفيّ فيه، فقال الناس: يا أبا حسن كيف أصبح رسول الله؟ قال: أصبح بحمد الله بارئا، فأخذ بيده عباس بن عبد المطّلب فقال: ألا ترى أنك بعد ثلاث عَبْدُ العصا! وإني أرى رسول الله سَيُتَوَفَّى في وجعه هذا؛ وإني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت؛ فاذهب إلى رسول الله فَسَلْهُ فيمن يكون هذا الأمر؟ فإن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا أَمَرَ به فأوصى بنا. قال عليّ: والله لئن سألناها رسول الله فمنعناها لا يعطيناها الناس أبدا، والله لا أسألها رسول الله أبدا". الطبري: تاريخ الطبري. ج2. ص229؛ والرواية في: البخاري. صحيح البخاري. كتاب: المغازي. باب مرض النبي ﷺ ووفاته. ج5. ص165-166.

ثانيا: صفات الأئمة

لقد كانت الحجة الأساسية لأنصار عليّ الأوائل في تقديمه للخلافة هي: قرابته من الرسول ﷺ، ولكن هذه الميزة لم تَعُدْ كافيّة فيما بعد لتفضيل سلسلة الأئمة التي اختارها الشيعة الإثني عشرية على أئمة الفِرَق الشيعية الأخرى؛ لأنّ أئمتهم هم أيضاً من ذريّة عليّ وفاطمة، كما أن العباسيين صاروا ينازعونهم في ذلك؛ لأنهم هم أيضاً أصحاب قرابة من الرسول ﷺ. وأمام هذه التحديات احتاج الشيعة إلى مبررات إضافيّة -زيادة على مبرِّر القرابة والمصاهرة- تعطي لأئمتهم مبرراً قويّاً للتَّفرُّد بالإمامة، وبناء على ذلك أضفوا عليهم أوصافا خيالية، حتى ذهب بعضهم إلى درجة إعطائهم صفة الألوهية.

ومن الدوافع التي دفعت الشيعة إلى القول بعصمة الأئمة أنهم لَمّا طعنوا في عدالة الصحابة ورفضوا الأحاديث التي رُوِيَت من طريقهم، كان لابد من البحث عن مصدر بديل، ولم يكن هناك طريق أفضل من فكرة الإمام المعصوم الذي وَرِثَ عن الرسول ﷺ وعن الأنبياء والرسل السابقين علماً خفيّاً؛ فيه ما يحتاج إليه الناس منذ خُلِقَت الدُّنيا إلى أن تقوم الساعة. وبذلك أوجدوا مصدراً تشريعيّا خاصّاً بهم، وأصبحت الأقوال المنسوبة إلى أئمتهم سُنّة لا تقلّ عن سنّة الرسول ﷺ[1]، لأنها قول إمام معصوم مثل الأنبياء والرسل. ومادام الإمام معصوماً، ومرتبتُه مثل مرتبة الرسول إلاّ أنه لا يوحى إليه، فإنه يمكنه أن يروي مباشرة عن الرسول ﷺ ولو كان بين مولده ووفاة الرسول ﷺ عشرات السنين؛ فالسّند الذي يوجد فيه إمام لا يحتاج إلى أن يكون موصولاً إلى الرسول ﷺ، بل يكفي إيصال السند إلى أَحَدِ الأئمة لتكون الرواية عند الشيعة صحيحة لا شكّ فيها. وبذلك استغنوا عن وساطة الصحابة في الرواية.

---

[1] يعرِّف الشيعة الإثني عشرية السنّة بأنها: "قول المعصوم وفعله وتقريره غير قرآن ولا عادي". السيد حسن الصدر: نهاية الدراية. ص9. نقلاً عن: عبد الحميد خروب: رواية الحديث عند الشيعة الإمامية. ص68. والمراد بالمعصوم عندهم الأئمة الإثني عشر والرسول ﷺ.

وعلى الرغم من أن الشيعة الإثني عشرية -من الناحية النظرية- جعلوا أئمتهم في مرتبة الأنبياء فقط، إلا أنهم في الواقع أعطوهم صفات تتجاوز صفات الأنبياء والرسل، بل هي من صفات الألوهية. فقد أعطى الشيعة الإثني عشرية لأئمتهم صفة العلم المحيط؛ فالإمام -كما يقول النوبختي-: "يعلم جميع ما أتى به النبي صلى الله عليه وآله، وما يحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة من أمر دينها ودنياها"[1].

كما أسندوا إلى أئمتهم علم الغيب مع أن الله عز وجل يقول صراحة عن الرسول ﷺ وعن غيره من الأنبياء: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِے خَزَآئِنُ اُ۬للَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ اُ۬لْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمُۥٓ إِنِّے مَلَكٌۖ اِنَ اَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحيٓ إِلَيَّۖ﴾[2]، ويقول عز وجل: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِے نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً اِلاَّ مَا شَآءَ اَ۬للَّهُۖ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ اُ۬لْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ اَ۬لْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ اَ۬لسُّوٓءُۖ إِنَ اَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُومِنُونَ﴾[3]، ولأن القول بأنهم يعلمون الغيب منافٍ لصريح القرآن، فقد هذّب بعضهم تلك الفكرة وجعل علم الغيب مرهونا بإرادة الإمام؛ فإذا أراد الإمام أن يعلم الغيب أطلعه الله على ذلك الغيب. روى الكليني عن عمار الساباطي قال: "سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام يعلم الغيب؟ فقال: لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء، أعلمه الله ذلك"[4]؛ فالإمام هو الذي يقرر ما يريد أن يعلمه من علوم الغيب، والله عز وجل يستجيب لذلك القرار.

كما أعطوهم صفة العصمة المطلقة حتى من النسيان والخطأ منذ الصبا إلى الموت. روى الكليني بسنده عن محمد بن مسلم فيما ينسبه إلى جعفر الصادق أنه قال: "الأئمة بمنْزِلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إلاّ أنهم ليسوا بأنبيّاء، ولا يحلّ لهم من النّساء ما يحلّ للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، فأمَّا ما خلا ذلك

---

[1] النوبختي: فرق الشيعة. ص74.

[2] الأنعام: 50.

[3] الأعراف: 188.

[4] الكليني: أصول الكافي. ج1. ص380.

فهم فيه بمنْزِلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم"[1]. ويقول أحد رجال الدين الشيعة المعاصرين: "ونعتقد: أنّ الإمام كالنبيّ يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش، ما ظهر منها وما بطن، من سِنّ الطفولة إلى الموت، عمداً وسهواً. كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان؛ لأنّ الأئمّة حفظة الشرع والقوَّامون عليه، حالهم في ذلك حال النبي، والدليل الذي اقتضانا أن نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأَئمة بلا فرق"[2].

والحق أن العصمة المطلقة عن الخطأ والسهو هي مرتبة الألوهية، وليست مرتبة النبوّة أو مرتبة البشرية. والعصمة التي تجب للأنبياء والرسل هي العِصْمة في التبليغ والتّشريع، فلا يجوز في حَقِّهِم الخطأ والنّسيان في التَّبْليغ عن الله سبحانه وتعالى، ولا في تشريع الأحكام وبيانها، كما أنهم لا يُتَصَوَّرُ في حقِّهم تَعَمُّد ارتكاب المعاصي كبيرة كانت أو صغيرة. أما الخطأ في الاجتهاد خاصة في أمور التدبير الدنيويّة فإنَّه وَاقعٌ في حقِّهم. والفَرْقَ بين خطأ الأنبياء والرّسل وخطأ غيرهم من البَشَر أنَّ الأنبياء إذا أخطأوا في أمْرٍ يتعلّق بالدِّين فإنّه يستحيل إقْرَارُهُم على ذلك الخطأ، بل يَنْزِلُ الوحيُ مباشرة بتصحيح ذلك الخطأ وبيانه؛ لأنّ إقرارهم على الخطأ يؤدِّي إلى تحريف الدين. أما غيرهم من البَشَر فإن اجتهاداتهم لا يَنْبَنِي عليها أيّ تشريع، وإنّما تبقى مجرَّدَ اجتهادات لا تلزم أحداً من الناس، ويكفي فيها تصحيح المجتهدين لبعضهم البعض من خلال ما يكون بينهم من تعقيبات ومناقشات.

وأقوى ما استدل به الشيعة الإثني عشرية على عصمة الأئمة هو ما يسمونه: "آية التطهير"، وهي قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[3]، وقد بيّنّا في الفصل السابق أن المراد بأهل البيت في هذه الآية زوجات النبي ﷺ وأولاده، ولا يدخل فيها

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج1. ص12.

[2] محمد رضا المظفر: عقائد الإمامية. ص89.

[3] الأحزاب: 33.

أهل بيت علي بن أبي طالب ﵁، وبيّنا أن هذه الآية ليس لها علاقة بالعصمة. وحتى لو سلَّمْنا جدلاً مع الشيعة الإثني عشرية؛ بأنّ ما يُسمى: "آية التطهير" تَدُلُّ على عصمة هؤلاء الأربعة (علي وفاطمة وابنيهما الحسن والحسين)، فما الدليل على عصمة الأئمة التسعة الآخرين للشيعة الإثني عشرية؟ وكيف انتقلت العصمة من هؤلاء الأربعة إلى ذريتهم؟ هل انتقلت بالوراثة بأن لا يَلِدُ المَعْصُومُ إلاّ مَعْصُوماً؟ وإذا كانت العصمة انتقلت إليهم بالوراثة لكونهم من ذريّة عليّ وفاطمة فإن هذه العصمة يجب أن تشمل كلّ ذريّة عليّ وفاطمة بمن فيهم أئمة الشيعة الزيدية، وأئمة الشيعة الإسماعيلية، وأبناء الحسن، لأنّهم جميعاً أبناء أولئك الذين يقول الشيعة إنهم معصومون، وليس هناك أيّ فرق بينهم من حيث العلاقة بأولئك "المعصومين الأربعة" سوى الروايات التي وضعها الشيعة الإثني عشرية لتفضيل أئمتهم على غيرهم من ذريّة عليّ وفاطمة، وهي روايات يرفضها الشيعة الآخرون ويرون أنّها إنّما وُضِعَت لِنُصْرَة المذهب الإثني عشري فقط، ولهم رواياتهم التي تُكَذِّبُ تلك الروايات وتُخَالِفُها.

أمّا ما استدلّ به الشيعة الإثني عشرية من نصوص منسوبة إلى أئمتهم يصرِّحون فيها بأنّهم قومٌ معصومون، فهي نصوصٌ وضعها رجال من الشيعة ثم انتشرت بعد ذلك بينهم وأصبحت كأنها مسلَّمة، ويكفي في ردّها أنّها مَرْفُوضَةٌ من قِبَل الفرق الشيعية الأخرى التي تدعي أئمة آخرين غير أئمة الشيعة الإثني عشرية، وتدعي لهم العصمة أيضا. وما استدلّوا به من أدلّة عقليّة[1] هي مجرّد افتراضات افترضوها وألزموا أنفسهم بها؛ فقد افترضوا فكرة الإمام الحُجّة الذي يبقى موجودا إلى يوم

[1] تتلخص تلك الأدلة فيما ذكره أحد رجال الدين الشيعة المعاصرين: "والدليل على وجوب العصمة؛ أنّه لو جاز أن يفعل النبي المعصية أو يخطأ وينسى، وصدر منه شيء من هذا القبيل، فإمّا أن يجب اتّباعه في فعله الصادر منه عصياناً أو خطأً أو لا يجب، فإن وجب اتّباعه فقد جوّزنا فعل المعاصي برخصة من الله تعالى، بل أوجبنا ذلك، وهذا باطل بضرورة الدين والعقل. وإن لم يجب اتّباعه فذلك ينافي النبوَّة التي لابدّ أن تقترن بوجوب الطاعة أبداً...، وهذا الدليل على العصمة يجري عيناً في الإمام؛ لأن المفروض فيه أنه منصوب من الله تعالى لهداية البشر خليفة للنبي". محمد رضا المظفر: عقائد الإمامية. ص64-65.

القيامة، واختاروا سلسلة من ذرية علي بن أبي طالب ليكونوا هم الأئمة، ولما انقطعت تلك السلسلة في الإمام الحادي عشر افترضوا وجود الإمام الثاني عشر، وقالوا إنه موجود -ولكنه مخفيّ- حتى تبقى الحُجّة قائمة على الناس إلى أن يرجع، وأعطوا صفات خيالية لأولئك الأئمة هي من صفات الألوهية. وقد خالفهم غيرهم من الفرق الشيعية وافترضوا وجود أئمة آخرين غير الذين اختارهم الشيعة الإثني عشرية، وافترضوا وجوب طاعتهم وقيام الحجة بهم، وأعطوهم صفات لا تقل عن الصفات التي أعطاها الشيعة الإثني عشرية لأئمتهم.

وعلى الرغم من تلك الروايات التي وضعها الشيعة في إثبات العصمة لأئمتهم، فإنك تجد في مصادرهم القديمة نصوصا صريحة تنفي العصمة. جاء في كتاب نهج البلاغة -الذي جمعه الشيعة- ونسبوه إلى عليّ بن أبي طالب: "... فلا تُكلِّمُوني بما تُكَلَّم به الجبابرة، ولا تتحفَّظُوا مِنّي بما يُتَحَفَّظُ به عند أهل البَادِرَة، ولا تُخَالِطوني بالمُصَانَعة، ولا تَظنُّوا بِيَ اسْتِثْقَالاً في حَقٍّ قِيل لي، ولا الْتِمَاسَ إعْظَامٍ لنَفْسي، فإنه مَن اسْتَثْقَلَ الحقَّ أنْ يُقَال لَهُ، أو العَدْلَ أنْ يُعَرَضَ عليه، كانَ العملُ بهما أَثْقَلَ عليه، فلا تَكُفُّوا عن مَقَالَةٍ بحقٍّ، أوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ، فإنِّي لَسْتُ في نَفْسِي بِفَوْقِ أنْ أُخْطِئَ، ولا آمَنُ ذلك من فِعْلِي، إلاّ أنْ يَكْفِيَ اللهُ مِن نَفْسِي ما هو أَمْلَكُ بِهِ مِنّي. فإنَّما أنَا وأَنْتُم عَبِيدٌ مَمْلُوكُون لِرَبٍّ لا رَبَّ غَيْرُه. يَمْلِكُ مِنَّا مَا لا نملك من أنفسنا، وأخرَجَنا مما كُنَّا فيه إلى مَا صَلَحْنَا عليه، فأبْدَلَنَا بعد الضّلالة بالهُدَى، وأعْطَانَا البَصِيرَة بَعْدَ العَمَى"[1].

فهذا عليّ ﷺ يُصَرِّحُ بأنه مُعَرَّضٌ للخطأ: "فإنّي لَسْتُ في نَفْسِي بِفَوْقِ أنْ أُخْطِئَ"، وأنه يحتاج إلى نصيحة أتباعه ومشورتهم "مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ"، ويأمرهم بتصحيح أخطائه وقول الحق له إذا أخطأ "لا تَكُفُّوا عن مَقَالَةٍ بحقٍّ"، كما أنه يسوّي نفسه بأتباعه في كونهم جميعاً عباد الله تعالى يصيبون ويخطئون "فإنَّما أنَا وأَنْتُم عَبِيدٌ مَمْلُوكُون لِرَبٍّ لا رَبَّ غَيْرُه".

---

[1] لبيب بيضون (1408هـ). تصنيف نهج البلاغة. إيران: مركز النشر مكتب الإعلام الإسلامي. ط2. ص384.

أما عن وظيفة الإمام فيعتقد الشيعة أنها تشمل أمور الدين والدنيا، وفي ذلك يقول أحد رجال الدين الشيعي: "الإمام: هو الإنسان الذي له الرئاسة العامّة في أمور الدين والدنيا[1] بالأصالة في دار التكليف. ويُقصد هنا بقيد «الأصالة»، أيْ: أنّ الإمامة من قِبَلِ الباري عزّ وجلّ، لا من قِبَلِ أيّ أحدٍ سواه حتّى وإن كان نبيّاً أو مرسلاً...، وعلى كلِّ حالٍ فإنّ الإمامة ليست بيد الأُمّة ولا يكون تعيين الإمام من قِبَلها أبداً"[2]. ويقول آخر: "بل نعتقد: أنّ أَمْرَهُمْ أَمْرُ الله تعالى، ونَهْيَهُمْ نَهْيُهُ، وطاعَتَهُمْ طَاعَتُهُ، ومعصِيَتَهُمْ معصِيَتُهُ، ووليّهم وليّه، وعدوَّهم عدوّه. ولا يجوز الردُّ عليهم والرادُّ عليهم كالرادِّ على الرسول، والرادُّ على الرسول كالرادِّ على الله تعالى. فيجب التَّسليم لهم والانقياد لأمرهم والأخذ بقولهم. ولهذا نعتقد: أنّ الأحكام الشرعية الإلهية لا تستقى إلاّ من نمير مائهم، ولا يصحّ أخذها إلاّ منهم، ولا تفرغ ذمّة المكلَّف بالرجوع إلى غيرهم، ولا يطمئنّ بينه وبين الله إلى أنّه قد أدّى ما عليه من التكاليف المفروضة إلاّ من طريقهم"[3].

وما دام هذا هو اعتقاد الشيعة في أئمتهم، فمن الطبيعي أن يعتبروا كل المسلمين الذين هم ليسوا من الشيعة الإثني عشرية على ضلال وفي خسران مبين؛ لأنهم لا يرجعون في أداء التكاليف الشرعية إلى أولئك الأئمة ووكلائهم من رجال الدين الشيعة. ولكن الواقع يخالف ما يزعمونه، فهم أنفسهم يأخذون في كثير من المسائل باجتهادات علمائهم وليس بأقوال من يسمونهم: "الأئمة المعصومين". وقد

---

[1] من الواضح أن هذا التعريف لا ينطبق على أئمة الشيعة ما عدا علي بن أبي طالب ﷺ وابنه الحسن؛ إذ أنه يشترط في صحة إمامة الرجل أن تكون له الرياسة في أمور الدين والدنيا، وأئمة الشيعة -ما عدا علي بن أبي طالب وابنه الحسن- لم تكن لهم أي رياسة في أمور الدنيا، بل كانوا أفراداً عاديين في الدولة الإسلامية يسمعون ويطيعون للسلطة الحاكمة، ولم يَثُرْ منهم على السلطة الحاكمة سوى الحسين بن عليّ ﷺ. وإنما ينطبق هذا التعريف على الخلفاء الراشدين الأربعة، وخلفاء الدولتين الأموية والعباسية.

[2] راجع: الحلي: الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام. ص12. نقلا عن: العصمة حقيقتها وأدلتها. مركز الرسالة. سلسلة المعارف الإسلامية (18). ص7.

[3] محمد رضا المظفر: عقائد الإمامية. ص95.

يزعم بعض رجال الدين عندهم أنهم يتلقون فتاواهم من الإمام الغائب، وهو كلام لا معنى له؛ لأن الإمام الغائب (الإمام الثاني عشر) لا وجود له أصلا كما سيأتي بيانه في الفصل المتعلق بالمهدي المنتظر.

وبما أن الشيعة قد أعطوا لأئمتهم تلك الصفات الخيالية، فقد جعلوا قبورهم مزارات يحجون إليها على مدار السنّة، ووضعوا في الترغيب في ذلك أخبارا كثيرة، منها: أنهم نسبوا إلى الرسول ﷺ أنه قال: «إن من زار قبر علي وقبر الحسن فله الجنة»[1]. ونسبوا إلى جعفر الصادق أنه قال: "من زار إماما من الأئمة، وصلى عنده أربع ركعات، كتبت له حجة وعمرة"[2]. كما نسبوا إليه أنه قال: "أيما مؤمن أتى قبر الحسين عليه السلام عارفا بحقه في غير يوم عيد؛ كتب الله له عشرين حجة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات، وعشرين حجة وعمرة مع نبي مرسل أو إمام عدل، ومن أتاه في يوم عيد كتب الله له مئة حجة ومئة عمرة ومئة غزوة مع نبي مرسل أو إمام عدل"[3]. سبحان الله؛ إلى هذا الحد وصلت بهم المبالغة في الترغيب في زيارة تلك القبور. ولا شك أن علامات الكذب في غاية الظهور في هذه الأخبار التي تحمل أجورا خيالية. ومعلوم في الإسلام أن زيارة القبور إنما شرعت لتذكير الناس بالموت والآخرة ترقيقا لقلوبهم ودفعا لهم إلى التوبة والزهد في الدنيا، وليس من أجل تحصيل الثواب. أما الدعاء للأموات فلا يُشترط فيه أن يكون عند قبر الميت، بل يحصل من أي مكان: من البيت أو المسجد أو السوق أو غيرها من الأماكن.

لقد وضع منظرو الشيعة هذه الأخبار من أجل الشحن العاطفي المستمر لأتباع الفِرقة، وسعيا إلى المحافظة على ولائهم لها -خاصة في الفترة التي كانوا فيها أقلية- من خلال الربط المستمر بزعمائها الروحيين. ومن أجل ترسيخ الشعور بتعظيم

---

[1] الشيخ المفيد (1410هـ). المقنعة. قم: مؤسسة النشر الإسلامي. ط2. ص461، 465.

[2] المرجع نفسه. ص474.

[3] الكليني. الكافي. ج4. ص580.

أولئك الزعماء الروحيين، وتطويع نفوس الأتباع للقبول بكل ما يُنسب إليهم طلبوا من الزائرين الالتزام بآداب تبعث في نفوسهم الشعور بقداسة تلك القبور.

وقد نتج عن ذلك الترغيب أن أصبح مئات الألوف من الشيعة يحجون باستمرار إلى تلك القبور. وعند تلك القبور يقدمون النذور، ويطلبون الشفاعة، ويستغيثون بأصحابها على رفع المصائب، والشفاء من الأمراض، وقضاء حاجات الدنيا والآخرة. وتجمع المؤسسات الدينية الشيعية مئات الملايين من تلك النذور والزيارات، تنفق منها على رجالها وعلى مشاريعها. ويا لها من تجارة مربحة -في الدنيا- تدرّ على أصحابها الملايين دون عمل. وصدق الله عزّ وجل في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[1].

ثالثا: كيفية تعيين الأئمة

رأينا عند الحديث عن نشأة الفِرق الشيعية كيف أنه -بعد مقتل الحسين بن عليّ- أصبح مألوفا بين الشيعة الاختلاف بعد وفاة كل إمام حول من يعتبرونه الإمام التالي، وذلك بسبب اختلافهم في المعيار الذي يعتمدونه في تحديد إمامهم، وادّعاء كل فرقة أن الإمام السابق قد أوصى للإمام الذي اختارته.

1. القرابة من الرسول ﷺ:

فيما يتعلق بإمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، تتحدث المصادر الشيعية القديمة عن الاحتجاج على أولويته بالخلافة بقرابته من الرسول ﷺ. ففي كتاب نهج البلاغة الذي جمع الخُطب المنسوبة إلى عليّ رضي الله عنه -ويُعَدّ من المراجع الشيعية- يذكر أنّ عليّا رضي الله عنه كان يحتجّ على أولويّته بالخلافة بكونه جمع بين الصُّحْبَة والقرابة، وهذا دليل في غاية الوضوح على أنّ فكرة الوصيّة من الله تعالى لم تكن واردة في ذلك الوقت، وإلاّ كيف يترك الاستدلال بالدليل القاطع الذي ينصّ على أنه هو الوصيّ بعد الرسول ﷺ؛ ثم يستدلّ بالقرابة والمصاهرة التي هي من الأدلّة المعهودة في النظام القبلي

[1] الأعراف: 194.

والحكم الوراثي؟ جاء في نهج البلاغة: "لَمّا انتهت إلى أمير المؤمنينعَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْبَاءُ سقيفة بني ساعدة، بعد وفاة رسول الله ﷺ. قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: ما قالت الأنصار؟ قالوا: قالت: منّا أمير ومنكم أمير. قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: فهلاّ احتججتم عليهم بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصّى بأن يُحْسَن إلى مُحْسِنِهم، ويُتَجَاوَز عن مسيئهم؟، قالوا: وما في هذا من الحجّة عليهم؟، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: لو كانت الإمامة فيهم لم تكن الوصيّة بهم. ثم قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: فماذا قالت قريش؟ قالوا: احتجّت بأنّها شجرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: احتجُّوا بالشّجرة، وأضاعوا الثمرة. وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: واعجباً أن تكون الخلافة بالصّحابة، ولا تكون بالصّحابة والقرابة"[1].

والتاريخ يذكر أن عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفض أن يوصي بالخلافة من بعده سواء إلى أبنائه أو إلى غيرهم، يقول المسعودي: "دخل عليه الناس يسألونه، فقالوا: يا أمير المؤمنين أرأيت إن فقدناك، ولا نفقدك، أنبايع الحسن؟ قال: لا آمركم ولا أنهاكم، وأنتم أَبْصَرُ مِنِّي...، فقال له رجل من القوم: ألاَ تعهد يا أمير المؤمنين؟ قال: لا، ولكني أتركهم كما تركهم رسول الله ﷺ، قال: فماذا تقول لربّك إذا أتيته؟ قال: أقول اللهم [إنك] أبقيتني فيهم ما شئت أن تبقيني، ثم قبضتني وتركتك فيهم فإن شئت أفسدتهم، وإن شئت أصلحتهم"[2].

وهذا النصّ يعبِّر عن موقف الإسلام الحقيقي من مسألة الحكم ويدلّ على أن فكرة الوصيّة لم تكن مقبولة عند عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. كما أن في النص إقراراً صريحاً من عليّ بن أبي طالب بأنّ الرسول ﷺ لم يعيِّن أحداً بعده للخلافة، ولم يوصِ لعليّ بن أبي طالب بالخلافة بعده، ولا أَمَرَ المسلمين بمبايعته، وذلك قوله: "ولكني أتركهم كما تركهم رسول الله ﷺ".

[1] لبيب بيضون: تصنيف نهج البلاغة. ص414.

[2] المسعودي: مروج الذهب. ج2. ص425.

ولم يقع خلاف بين الشيعة حول اختيار الحسن بن علي؛ لأنه كان الابن الأكبر لعلي بن أبي طالب، وكذلك لم يقع الخلاف في تعيين الحسين؛ لأن الأبن الثاني لعلي بن أبي طالب من فاطمة الزهراء.

2. **العلم والسلاح وكونه الابن الأكبر:**

بعد مقتل الحسين وقع الخلاف بين شيعته؛ فمنهم من نقل الإمامة إلى محمد بن عليّ (محمد بن الحنفية)، وذلك لأنه كان أكثر أبناء عليّ المتبقّين استحقاقا لذلك، في حين رفض آخرون ذلك؛ لأن أمه ليست فاطمة بل جارية من الجواري، وجعلوا الإمامة في الابن الأكبر للحسين. والملاحظ أنه بعد مقتل الحسين بن علي أصبحت القاعدة العامة في تعيين الإمام -عند عامة الشيعة- هي كونه الابن الأكبر، ولكن من وقت إلى آخر كان بعض الشيعة يتخلون عن هذه القاعدة عندما يأتي تطبيقها بشخص لا يرغبون في إمامته، ولذلك أضافوا معايير أخرى هي: ادعاء الوصية من الإمام السابق بتعيين من يكون الإمام بعده، وكونه أعلم أبناء الإمام السابق، وكون سلاح رسول الله ﷺ عنده. ويتم الاحتجاج بواحد أو أكثر من هذه الأمور حسب طبيعة الخلاف الواقع حول من يكون الإمام، وفيما يأتي نماذج من تلك النصوص:

لما وقَع النِّزاع بين الشيعة الزيديّة والشيعة الإثني عشرية على من يكون الإمام بعد زين العابدين عليّ بن الحسين، احتجّ الشيعة الإثني عشريّة على أنّ سلسلتهم في الإمامة هي الصحيحة؛ بادعاء أن السلاح عند إمامهم وليس عند إمام الشيعة الزيدية. روى الكليني بسنده عن سعيد السمان قال: "كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجلان من الزيدية فقالا له: أَفيكُم إمَامٌ مُفْتَرَضُ الطّاعة؟ قال: فقال: لا. قال: فقالا له: قد أخبرنا عنك الثُّقات أنّك تُفْتِي وتُقِرُّ وتقول به ونسمّيهم لك: فلان وفلان، وهم أصحابُ وَرَعٍ وتَشْمِير وهم ممن لا يكذب، فغضب أبو عبد الله عليه السلام فقال: ما أمرتهم بهذا، فلمّا رأيَا الغضب في وجهه خرجَا، فقال لي: أتعرف هذين؟ قلت: نعم، هما من أهل سوقنا وهما من الزيديّة، وهما يزعمان أنّ سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند عبد الله بن الحسن، فقال: كذبَا

لعنهما الله، والله ما رآه عبد الله بن الحسن بعينيه، ولا بواحدة من عينيه، ولا رآه أبوه، اللهم إلاّ أنْ يكون رآه عند عليّ بن الحسين...وإنّ عندي لراية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المِغْلَبَة، وإنّ عندي أَلْوَاح موسى وعصاه، وإنّ عندي لخاتم سليمان بن داود، وإنّ عندي الطَّسْت الذي كان موسى يقِّربُ به القربان...، ومثل السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل، كانت بنو إسرائيل في أيِّ أهْل بيْتٍ وُجِدَ التابوتُ على أبوابهم أُوتُوا النبوّة، ومن صار إليه السلاح منا أوتي الإمامة..."[1].

وروى الكليني بسنده عن ابن أبي نصر قال: "قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: إذا مات الإمام بِمَ يُعرف الذي بعده؟، فقال: للإمام علامات منها أن يكون أكبر ولد أبيه، ويكون فيه الفضل والوصيّة، ويَقْدُمُ الرَّكْب فيقول: إلى مَن أوصى فلان: فيقال: إلى فلان. والسّلاح فينا بمنْزلة التابوت في بني إسرائيل، تكون الإمامة مع السّلاح حيثما كان"[2].

وروى الكليني بسنده عن عبد الأعلى قال: "قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المُتَوَثِّبُ على هذا الأمر المدَّعي له ما الحُجّة عليه؟، قال: يُسْأل عن الحلال والحرام، قال: ثُمّ أقْبَل عليّ فقال: ثلاثة من الحُجَّة لم تجتمع في أحدٍ إلاّ كان صاحب هذا الأمر: أن يكون أولى الناس بمن كان قبله، ويكون عنده السلاح، ويكون صاحب الوصيّة الظاهرة التي إذا قَدِمْتَ المدينة سألت عنها العامَّة والصِّبْيان: إلى مَنْ أوْصى فلان؟ فيقولون: إلى فلان بن فلان"[3].

وهذه النصوص تظهر أن فكرة الوصية من عند الله تعالى بأسماء الأئمة لم تظهر في ذلك الوقت، حيث إنه لم يرد ذكرها ضمن النقاشات التي كانت بين مختلف الفِرق الشيعية حول من يكون الإمام التالي بعد وفاة الإمام السابق، أو أنها لم تستخدم في ذلك النقاش لأن الفِرق الشيعية الأخرى عارفة بالأسرار الداخلية للتيار الشيعي وتعلم أنه لا وجود لتلك الوصية.

---

(1) الكليني: أصول الكافي. ج1. ص337-338.

(2) المرجع نفسه. ج2. ص36.

(3) المرجع نفسه. ج2. ص36.

رابعا: التآمر على الأئمة

إمعانا في تشويه صورة المخالفين وغرس الحقد عليهم، وسعيا إلى استعطاف المسلمين، تُظهر المصادر المتأخرة للشيعة الإثني عشرية أئمتهم بمظهر الضحايا الذين قُتلوا جميعا إما بالسيف أو بالسم. فيزعمون أن فاطمة رضي الله عنها ماتت مجروحة من ضرب عمر بن الخطاب، والأئمة الآخرون -باستثناء علي بن أبي طالب وابنه الحسين- قتلوا جميعا بالسُمّ.

والنّاظر في المصادر التاريخيّة ومصادر الشيعة القديمة يجد ذلك الادعاء مخالفا لحقائق التاريخ. فهذا اليعقوبي ذكر وفاة فاطمة رضي الله عنها وأنها ماتت موتة طبيعية ودُفِنَتْ في المدينة. كما أورد خبر وفاة عليّ بن الحسين (زين العابدين الإمام الرابع)[1]، وخبر وفاة محمد بن عليّ بن الحسين (محمد الباقر الإمام الخامس)[2]، وخبر وفاة جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين (جعفر الصادق الإمام السادس)[3]، وخبر وفاة موسى بن جعفر (موسى الكاظم الإمام السابع)[4]، وخبر وفاة عليّ بن موسى (الرضا الإمام الثامن)[5]، وخبر وفاة عليّ بن محمد بن عليّ بن موسى (الهادي الإمام التاسع)[6]، ولم يذكر في كلّ ذلك شيئاً عن كونهم ماتوا مسمومين، مما يدلّ على أن فكرة قتلهم بالسمّ إنما جاءت متأخِّرة جدا، وأنها ليس لها أي نصيب من الثبوت التاريخي. أما الحسن بن علي بن أبي طالب فقد أورد الرواية التي تقول بأنه مات مسموما، ولكنه أوردها بصيغة التضعيف، مما يوحي بأنه كان يشكُّ في صحتها. أما رجل الدين الشيعي الحسن بن موسى النوبختي فإنه جزم بعدم صحّة القول بموت الحسن بن عليّ مسموما، بل قال في موته بعد حديثه من محاولة اغتياله من طرف رجل من الشيعة كان ناقما عليه بسبب التنازل عن الخلافة: "ثم انصرف إلى

(1) اليعقوبي (1358هـ): تاريخ اليعقوبي. ج3، ص45 وما بعدها.

(2) المرجع نفسه، ج3. ص60 وما بعدها.

(3) المرجع نفسه، ج3. ص115 وما بعدها.

(4) المرجع نفسه، ج3. ص145 وما بعدها.

(5) المرجع نفسه،.ج3. ص180 وما بعدها.

(6) المرجع نفسه، ج3. ص225.

المدينة، فلم يزل جريحا من طعنته، كاظما لغيظه، متجرعا لريقه على الشجا والأذى من أهل دعوته، حتى توفي عليه السلام في آخر صفر سنة سبع وأربعين"[1]. كما ذكر الحسن بن موسى النوبختي وفاة جميع الأئمة ولم يذكر وفاتهم بالسم، باستثناء موسى بن جعفر الصادق، فقد أورد أن بعض الشيعة قالوا بأنه قتل بالسم في حبسه، وأن الذي سمَّه هو يحيى بن خالد البرمكي، ولم يجزم النوبختي بتلك الرواية، بل قال عن سجنه ووفاته: "فحبسه عند السندي بن شاهك، فتوفي في حبسه ببغداد لخمس ليال بقين من رجب سنة ثلاث وثمانين ومائة"[2].

---

[1] النوبختي، فرق الشيعة. ص22.

[2] النوبختي، فرق الشيعة. ص72.

الفصل الثالث: التَّقيّة

في نهاية التسعينات جاء إلى الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا إيراني من رجال الدين الشيعة؛ الذين ينتسبون إلى سلالة علي بن أبي طالب وتقدم بطلب التسجيل لمرحلة الدكتوراه، وكان موضوع رسالته تحقيق مخطوط لعالم من علماء أهل السنّة. ولما اقترب من الفراغ من دراسته ذهب إلى عميد كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية وأخبره أنه ترك التشيّع وأصبح من أهل السنة والجماعة، وبعد ذلك بفترة تقدم بطلب للتوظيف بالجامعة، وتم توظيفه وأصبح مدرسا بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي والحضارة بالجامعة. وبعد سنوات قليلة تفاجأ العميد عندما علم أن ذلك الرجل قد ترك التدريس بالجامعة وأصبح الملحق الثقافي بالسفارة الإيرانية بماليزيا المسؤول عن نشر التشيّع. يقول العميد: التقيت به بعد فترة فقلت له: يا دكتور حسن ماذا حصل لك؟ لقد قلت إنك تركت التشيُّع، يقول: فابتسم الرجل ومضى؛ وهي ابتسامة التّقيّة. هذا مثال يعطينا صورة حية عن عقيدة التقيّة عند الشيعة، فهو كذب في ادعاء ترك التشيّع تقيّة من أجل الحصول على مركز يمكّنه بعد ذلك من نشر التشيُّع.

مفهوم التَّقيّة وأصلها:

التقيّة في اللغة: الحذر والخشية والخوف، يقال: توقّيتَ الشيءَ إذا حَذِرْتَه وخشيتَهُ. واتّقى الشيءَ: حَذِرَهُ وتجنَّبَه. وفي الاصطلاح: تظاهر الشخص بغير ما يَعتَقِدُ فيه، سواء خوفا من البطش أم بغرض المخادعة.

أصل التقية في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾[1].

---

[1] آل عمران: 28.

ومما له صلة بالتقية المداراة، وهي: أن تُظْهِرَ لشخصٍ الاحترامَ والمودَّة وأنت في الحقيقة لا تحبُّه في قلبك، وإنما تفعل ذلك تجنُّباً لِمَا قد يصيبك من ظُلْمِه أو شَرِّهِ إذا أنت أظهرت له عدم حبّك له، خاصة إذا كان صاحب سلطة وجاهٍ. عَنِ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: **«ائْذَنُوا لَهُ. فَلَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ أَوْ بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ أَلانَ لَهُ الْقَوْلَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتَ لَهُ الَّذِي قُلْتَ ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الْقَوْلَ! قَالَ: يَا عَائِشَةُ إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَدَعَهُ أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ»**[1] والفُحْشُ: القبيح من القول والفعل.

والفَرْقُ بين أهل السنّة والشيعة في مسألة التقية: أنّ أهل السنّة جعلوا جواز التقية من باب الضرورة التي تبيح المحظور فقط، فلا يلجأ الإنسان إليها إلاّ في حال الضرورة، ولا يكذب باسم التقيّة من أجل تحقيق مصالحه، كما أنها لا تصير بأيّ حالٍ من الأحوال فضيلة من الفضائل، أو عبادة من العبادات.

أما الشيعة الإثني عشرية فقد توسّعُوا فيها توسُّعاً كبيراً وجعلوها هي الأصل، بل وصل التوسُّع فيها إلى جعلها جزءا أساسيّا من الإيمان؛ فلم تَعُدْ رخصةً من الرُّخَصِ الفقهيّة، بل دخلت باب العقيدة. وتصلُ المبالغة قِمَّتَها عندما يَنْفِي الشيعة الإيمانَ عن الذي لا يعمل بالتقيّة؛ فتنقلب الأمور ليصير الصِّدق معصيّةً وكفراً، والكذبُ والتقيّة عبادةً وإيماناً. روى الكليني بسنده عن معمر بن خلاد أن أبا الحسن أخبره أن أبا جعفر قال: "التقيّة من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقيّة له"[2].

كما جعل الشيعة التقيّة عبادةً من العبادات، بل جعلوها أفضل العبادات، روى الكليني بسنده عن هشام الكِنْدِي قال: "سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: "...والله مَا عُبِدَ اللهُ بشَيْءٍ أَحَبَّ إليه مِن الخَبْءِ، قلت: وما الخَبْءُ؟ قال: التّقيّة"[3]. وروى الكليني بسنده عن حبيب بن بشر أنّ جعفر الصادق أخبره أنه سمع أباه محمد

[1] مسلم: صحيح مسلم. كتاب: البر والصلة والأدب. باب: مداراة من يُتَّقى فحشه. ج4. ص2002.

[2] الكليني: أصول الكافي، ج3. ص311.

[3] الكليني: أصول الكافي، ج3. ص311.

الباقر يقول: "لا والله ما على الأرض شيءٌ أحبّ إليّ من التقيّة، يا حبيب إنّه من كانت له تقيّة رفعه الله، يا حبيب من لم تكن له تقيّة وَضَعَهُ الله..."[1].

والتقيّة عندهم ليس لها حدود، فكلّ شيء يحتاج إليه الشيعيّ يجوز له أن يستعمل فيه التقية. روى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: "التّقيّة في كلِّ شيء يَضْطَرُّ إليه ابن آدم فَقَدْ أَحَلَّهُ اللهُ لَهُ"[2].

بواعث التقيّة عند الشيعة:

يَتَّضِحُ من دراسة النُّصوص الواردة في أصول الكافي عن التَّقيَّة وما يُكَمِّلُها في: "باب الكِتْمَان": أنّ التنظير للتّقيّة كان من مستلزمات المنهج السري الذي اتَّبعه الشيعة في العمل السياسيّ، ومحاولة لدفع التناقضات التي أفرزها التطور الفكري والحراك الاجتماعي والسياسي للتيار الشيعي، حيث رأى مُنَظِّرُو ذلك التيار أن التَّوسُّع في التقية يعين على حلّ ما نتج عن ذلك من إشكالات. ولما كانت التقية توسعا كبيرا في الكذب المحرم شرعا، وهو أمر قد يبعث في نفوس أنصار التيار الشيعي تحرجا من ذلك، عمد منظّرو ذلك التيار إلى وضع نصوص تُشَرِّعُ التقيّة، وتَرْفَعُ الشّعور بالحرج عن ممارستها لدى أتباع المذهب ونسبوها إلى بعض أئمتهم. وقد أَحْسَنَ الكليني صُنْعاً عندما لم يَنْسِبْ في كتابه أصول الكافي أيّ رواية من الروايات الواردة في باب التّقيّة إلى الرسول ﷺ، بل الروايات كلّها مَنْسُوبَة إمّا إلى محمد الباقر أو إلى ابنه جعفر الصادق[3]، وهذا يشير إلى أن وضع الأخبار المتعلقة بالتقيّة بدأ في عصر جعفر الصادق (توفي 148هـ) أو بعده. وتتلخص الأسباب التي دفعت الشيعة إلى اعتماد مبدأ التقيّة، وإعطائها أهميّة كبيرة إلى درجة جعلها أساس الإيمان وأفضل العبادات، فيما يأتي:

[1] المرجع نفسه، ج3. ص308.

[2] المرجع نفسه. ج3. ص313.

[3] الكليني: أصول الكافي. ج3. ص307-314؛ ج3، ص314 وما بعدها.

1. تبرير سكوت أئمتهم عن المطالبة بالحكم:

الناظر في مسيرة الأشخاص الذين نصّبهم الشيعة الإثني عشرية أئمة لهم يجدها مختلفة الأطوار من حيث الموقف من السلطة الحاكمة ومجالات الاهتمام.

فعليّ بن أبي طالب ﷺ على الرغم من أنه كان يطمح إلى تولّي الخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ، إلاّ أنه لم يَسْعَ إلى طلب ذلك، وقَبِلَ بخلافة الخلفاء الثلاثة الذين كانوا قبله، فلمّا أُسْنِدَت إليه الخلافة دافع عنها.

أما الحسن فقد بايعه أتباع عليّ ﷺ بعد مقتل أبيه وأسندوا إليه أمر الخلافة، ولكنه رأى أنّ جيشَهُ مهزومٌ، فتخلّى عمّا أُسْنِدَ إليه، ونَصَحَ أتباعه بمبايعة معاويّة وتوحيد السلطة السياسية للمسلمين. وقد جلب هذا الموقف على الحسن بن عليّ نِقْمَةَ الشيعة؛ حيث صار اسمه لا يكادُ يُذكر في كتبهم إلاّ عرضاً، ولولا الخوف من خَرْقِ سلسلة الإمامة التي قام عليها المذهب بسقوط حلقة من حلقاتها وانعدام التواصل بين عليّ والحسين -مما يؤدي إلى انهيار النظريّة والمذهب من الأساس-؛ ربَّمَا لأُسْقِطَ الحسن بن عليّ من سلسلة الأئمة. كما أنّ هذا الموقف الذي وقفه الحسن دفع الشيعة الإثني عشرية إلى حرمان ذريته من أيّ حقّ في الإمامة، فحصروها في ذريّة الحسين فقط.

وأمّا الحسين فقد غلبت عليه الجرأة فثار على ما رآه من ظلم وانحراف، وقد أغراه على ذلك عَرْضُ أهل الكوفة بمبايعته والقتال دونه، فكان ضحيّتهم كما كان والدُه.

ولم يقم أيّ أحد من أئمة الشيعة الإثني عشرية بعد الحسين بالثورة على السلطة الحاكمة، ولا جَاهَرَ بالمطالبة بالسلطة أو القول بأحقيّته بالخلافة. بل إنّ بعضهم كانت علاقاته مع السلطة الحاكمة علاقة قويّة وصلت إلى درجة المصاهرة، حيث تزوج علي بن موسى (الرضا) -وهو الإمام الثامن للشيعة الإثني عشرية- بنت الخليفة العباسي المأمون[1].

[1] اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي. ج3. ص182.

ولَمَّا كان عدم مطالبة أئمة الشيعة الإثني عشرية -ما عدا الحسين- بالخلافة، وعدم ثورتهم على السلطة القائمة؛ يمثّل أَقْوَى دليل على أنَّهم لم يكونوا يعتقدون أنّ الخلافة محصورةً فيهم شرعاً بالنصّ، ولا أنّهم أَوْلَى بها من غيرهم من المسلمين في كلّ الأحوال، فإن ذلك يعد هدماً للمذهب الشيعي الذي قام أصلاً على قضيّة أولويتهم بالخلافة بالنص الشرعي، ولذلك كان لابد من تبريرٍ مُقْنِعٍ لذلك السكوت عن المطالبة بالحكم، بل مبايعتهم للسلطة الحاكمة. وكان الحلّ الأفضل هو القولُ بأنَّهم إنَّما فعلوا ذلك تقيّة، وكان هذا التبرير من أهم الدوافع التي دفعت الشيعة إلى جعل التقيّة أصلا من أصول دينهم.

2. **دفع التناقضات الداخلية:**

لقد أَفْرَزَ تطوُّرُ المذهب الشيعي من خلال ما مَرَّ به من مراحل للصِّراع السياسي والفكري تناقضاتٍ ومبالغاتٍ كثيرة، وقد صار ذلك يمثِّل مصدرَ إحْرَاجٍ شديدٍ لأتْبَاعِ المذهب الشيعي عندما يعجزون عن تبرير تلك المبالغات والتناقضات؛ التي نتجت عن السعي المُستميت في الدفاع عن المذهب وتفضيله على غيره من المذاهب. كما أن كتب الشيعة قد روت كثيراً من النصوص التي تطعن في الأركان الأساسيّة للمذهب الشيعي وتخالفها، وتثبت أنّ مَنْ يَنْتَسِبُ إليهم الشيعة ويجعلونهم أئمةً لهم أبريَّاء من كثيرٍ مِمّا ينسبه إليهم أتباع المذهب الشيعي. وهنا يجد أتباع المذهب الشيعي أنفسهم في موقف ضعف،؛ حيث أن تلك النصوص التي روتها مصادرهم الأساسية يمكن أن يستدلّ بها مخالفوهم على بُطْلانِ المبالغات والزيادات التي نُسِبَتْ إلى أئمتهم.

وأمام تلك المواقف المحرجة وجد الشيعة أنّ التقيّة تمثِّل أفضلَ الوسائل وأسهلها لدفع تلك التناقضات والمبالغات، فَتُنْسَبُ الأقوالُ التي تُحْرِجُ أتباعَ المذهب إلى التقيّة، ويزعمون أنّ أئمتهم وعلماءهم إنما قالوها من باب التقية، وكلَّما ظهر لهم قولٌ -في كتبهم- يخالفُ أركانَ مذهبهم وينقضها قالوا إنه صدر من باب التقيّة، ولا تجد هناك معياراً واضحاً لما يُعَدَّ من التقيّة وما لا يُعَدَّ منها سوى رغبات واختيارات أَتْبَاعِ المذهب الشيعي.

روى الكليني بسنده عن أبي عبيدة عن أبي جعفر قال: "قال لي: يا زياد ما تقول لو أفتينا رجلاً ممن يَتَوَلاَّنا بشيء من التقيّة؟، قال: قلت له: أنت أعلم جُعِلْتُ فداك، قال: إنْ أَخَذَ به فهو خيرٌ له وأعظم أجراً. وفي رواية أخرى: إنْ أَخَذَ به أُوجِرَ وإنْ تَرَكَهُ والله أَثِمَ"[1]. وروى الكليني أيضاً بسنده عن نصر الخثعمي قال: "سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من عرف أنَّا لا نقول إلاَّ حقّاً فَلْيَكْتَفِ بما يَعْلَمُ مِنَّا، فإنْ سَمِعَ منَّا خلافَ ما يعلمُ فَلْيَعْلَمْ أنّ ذلك دفاعٌ مِنَّا عنه"[2]. وروى الكليني بسنده عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر قال: "سألته عن مسألة فأجابني، ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ رجلان من أهل العراق من شيعتكم قَدِمَا يسألان فأجبت كلّ واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه؟، فقال: يا زرارة إن هذا خير لنا وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا، ولكان أقل لبقائنا وبقائكم"[3].

والواقع أنّ هذه الأقوال لا يمكن أن تصدر عن محمد الباقر (أبو جعفر)، ولا جعفر الصادق (أبو عبد الله)، فهما معروفان بالعلم، وليس من المعقول لمن هو في مقامهما من العلم أن يتلاعب بأحكام الدين ويضلِّل الناس بهذه الصورة التي تصوِّرُها هذه الروايات. وإنما هي أقوال من وضع بعض مُنَظِّري المذهب الشيعي لتبرير التّعارض الموجود بين الروايات الموجودة في المصادر الشيعية. وهي تناقضات نتجت عن تعدُّدِ المُنَظِّرين للمذهب الشيعي؛ فكلُّ مُنَظِّرٍ يَضَعُ نصوصاً تناسب متطلبات بيئته، والمشكلات التي واجهها التيار الشيعي في وقته وينسبها إلى إمام من الأئمة، وربما اختلفت المشكلات من بيئة مُنَظِّرٍ إلى بيئة مُنَظِّرٍ آخر، ومن عصر مُنَظِّرٍ إلى عصر مُنَظِّرٍ آخر فتُوضَعُ نصوصٌ مختلفة للتعامل مع تلك المشكلات، وبذلك يكثر

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج1. ص84.

[2] المرجع نفسه، ج1. ص85.

[3] المرجع نفسه، ج1. ص84-85.

تعارض الأقوال المنسوبة إلى إمام واحد، فكانت الحاجة إلى القول بأن بعض تلك الأقوال إنما صدر من باب التقية فقط.

3. **المحافظة على أسرار التنظيم وحماية أفراده:**

من مقتضيات العمل السّري: الكِتمان والتّمويه للمحافظة على أسرار التنظيم وخططه، وقد كان هذا واحدا من مبررات القول بالتقية. وكان لابد من وضع نصوص منسوبة إلى الأئمة البارزين تُلزم أفراد التيار الشيعي بالمحافظة على الأسرار.

روى الكليني عن عِدَّةٍ من أصحابه بسنده أن جعفر الصادق قال لِمُعَلَّى بن خنيس: "يا مُعَلَّى اكتم أمْرَنَا ولا تُذِعْه، فإنّه من كَتَمَ أَمْرَنَا ولم يُذِعْه أعزّه الله به في الدنيا وجعله نوراً بين عينيه في الآخرة؛ يقوده إلى الجنة. يا مُعَلّى من أذاع أمْرَنَا ولم يكتمه أذلّه الله به في الدنيا ونزع النور من بين عينيه في الآخرة؛ وجعله ظلمةً تقوده إلى النّار، يا مُعَلّى إنّ التقيّة من ديني ودين آبائي ولا دين لمن لا تقية له. يا مُعَلّى إنّ الله يحبّ أن يُعْبَد في السّرّ كما يحبّ أنْ يُعْبَد في العلانية. يا مُعَلَّى إنّ المذيع لأمرنا كالجاحد له"[(1)]. فهذا نصّ صريح في بيان أنّ هدف منظِّري المذهب الشيعي من فَرْضِ التقيّة على الأتباع هو: كِتْمَان أسرار التّنظيم ومبادئه وأفكاره، خاصّة وأنه كان من سلبيّات الشخصية الشيعيّة في تلك المرحلة عدم المحافظة على أسرار التّنظيم.

وروى الكليني أيضاً عن رجل أنهم دخلوا جماعة على محمد الباقر (أبو جعفر) فقالوا: "يا ابن رسول الله إنَّا نريد العراق فَأَوْصِنَا، فقال أبو جعفر عليه السلام: لِيُقَوِّ شديدُكُم ضعيفَكُم، وليَعُد غنيُّكُم على فقيرِكِم، ولا تَبُثُّوا سِرّنا ولا تُذِيعُوا أَمْرَنَا"[(2)].

ومن مقتضيات المعارضة السريّة أيضا لجوء أفراد التنظيم إلى إخفاء انتمائهم، والتقيّة تُعَدُّ من أفضل الوسائل لتحقيق ذلك. روى الكليني بسنده عن

---

(1) المرجع نفسه، ج3. ص317.

(2) المرجع نفسه، ج3. ص315.

مُعَمَّر بن خلاد قال: "سألت أبا الحسن عليه السلام عن القيام للولاة، فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: التقيّة من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقيّة له"[1].

4. الحصول على العطايا المالية:

الحال عادة في الأنظمة الاستبدادية أن يُبْخَس المُعارِضُ للسلطة حقوقه، حيث يُربط -عادة- الحصول على العطاء الذي تمنحه الدولة لأفراد المجتمع بمبايعة الشخص للسلطة الحاكمة. وقد كان عامة الشيعة لا يرغبون في مبايعة خلفاء الدولتين الأموية والعباسية؛ لأنهم يرون أنّ أئمتهم من أفراد البيت العلوي أَوْلَى وأحقّ بالخلافة، ولكنّهم كانوا في حاجة إلى ذلك؛ لأن الامتناع عن إعطاء البيعة قد يُعَرِّضُ صاحبَه للحرمان من العطايا المالية التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع، وقد كانت التقيّة خيرَ وسيلة لذلك؛ فهي تسمح بإعطاء الولاء الظاهري للسلطة الحاكمة لينال به حقوقَه الماليّة والسياسيّة، وفي الوقت ذاته يحجب الشخص ولاءَه القلبي والروحي عن تلك السلطة ويعطيه لمن يعتبرهم أئمته وزعماءه.

روى ابن سعد في طبقاته عن الأسود بن قيس حواراً بين محمد بن عليّ بن أبي طالب ورجل من شيعة العلويين في خراسان؛ جاء يسأله عن أشياء تقال عن آل عليّ بن أبي طالب ويستفتيه في الثَّوْرة على السلطة الأمويّة، فكان جواب محمد بن عليّ بن أبي طالب: "وأمّا قولُك لقد هَمَمْتُ أنْ أخْرُجَ مع أقوامٍ شهادتُنَا وشهادتهم واحدة [يعني الخوارج] على أمرائنا فيخرجون فيقاتلون ونقيم، فلا تفعل لا تفارق الأمّة، اتَّقِ هؤلاء القوم [يعني بني أمية] بِتَقِيَّتِهِم، ولا تُقَاتِلْ معهم. قال: قُلْتُ: وما تَقِيَّتُهُم؟ قال: تُحْضِرُهم وجْهَك عِنْدَ دعوتهم فَيَدْفَعُ اللهُ بذلك عنك عن دَمِكَ ودِينِكَ، وتُصِيبُ مِن مالِ اللهِ الذي أَنْتَ أحقُّ بِهِ مِنْهُم"[2].

---

[1] المرجع نفسه، ج3. ص311.

[2] ابن سعد: الطبقات الكبرى. ج5. ص71.

5. **تجنُّب إحراج أتباع الفِرقة:**

يجد أتباعُ الفِرق الدينية التي تكون لها أفكار وعقائد غريبة حرجاً في إظهار تلك الأفكار والعقائد -خاصة في مرحلة النشأة والتطور- فيلجأون إلى التَّكَتُّمِ عليها، وعدم الخوض في نقاشات تتعلّق بها، وتحقّق هذه السياسة للفِرقة ثلاثة أهداف:

أولها: حماية أتباع الفِرقة مما قد يتعرَّضُوا له من سوءِ سُمْعَةٍ أو إحْرَاجٍ أمام الناس. روى الكليني بسنده عن هشام الكِنْدِي قال: "سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إيّاكُم أنْ تَعْمَلُوا عملاً يُعَيِّرُونَا به، فإنّ وَلَدَ السُّوءِ يُعَيِّرُ والِدَه بِعَمَلِه. كُونُوا لِمَن انْقَطَعْتُم إليه زَيْناً ولا تَكُونُوا عليه شَيْناً، صَلُّوا في عَشَائِرِهِم، وعُودُوا مَرْضَاهم، واشْهَدُوا جَنَائِزَهُم، ولا يَسْبِقُوكُم إلى شَيْءٍ من الخير فَأَنْتُم أَوْلَى به مِنْهُم. والله مَا عُبِدَ اللهُ بشَيْءٍ أَحَبَّ إليه مِن الخَبْءِ، قلت: وما الخَبْءُ؟ قال: التّقيّة"[1].

وروى الكليني بسنده عن عبد الأعلى قال: "سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنه ليس مِنْ احْتِمَالِ أَمْرِنَا التّصدِيقُ لَهُ والقبولُ فقط، مِنْ احْتِمَالِ أَمْرِنَا سَتْرُهُ وصيّانَتُهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ، فَأَقْرِئْهُم السلامَ وقُلْ لهم: رَحِمَ اللهُ عبداً اجْتَرّ مودّةَ الناسِ إلى نفسه، حدثوهم بما يعرفون واسْتُرُوا عنهم ما يُنْكِرُون، ثم قال: والله ما النّاصب لنا حرباً بأشدّ علينا مؤونة من النّاطق علينا بِمَا نَكْرَه، فإذا عَرَفْتُم من عَبْدٍ إذاعةً فامشوا إليه وردّوه عنها، فإن قَبِلَ منكم وإلاّ فَتَحَمّلُوا عليه بمن يثقل عليه ويسمع منه، فإنّ الرجل منكم يطلب الحاجة فيلطف فيها حتى تُقْضَى له، فألطفوا في حاجتي كما تلطفون في حوائجكم، فإنْ هو قَبِلَ منكم وإلاّ فادفنوا كلامه تحت أقدامكم ولا تقولوا إنه يقول ويقول، فإن ذلك يحمل عليّ وعليكم..."[2].

والثاني: إحاطة عقائد الفِرْقة وأفكارها بهالة من التّقديس وإعطاء أتباعها شعوراً بالخصوصيّة؛ فهذا التّكتّم والانغلاق يجعلهم يشعرون بأنّهم يحملون شيئاً خاصا لا يملكه غيرهم من الناس؛ مما يعطيهم قوّة في الاعتزاز بتلك الأفكار والثّبات عليها وعدم الذّوبان في التيّار العامّ للمجتمع الذي يعيشون فيه. روى الكليني بسنده

---

[1] ابن سعد: الطبقات الكبرى. ج3. ص311.

[2] المرجع نفسه، ج3. ص315-316.

عن أبي عبد الله قال: "اتَّقُوا على دينكم فاحجبوه بالتقيّة فإنّه لا إيمان لمن لا تقيّة له، إنّما أنتم في الناس كالنّحل في الطير، لو أنّ الطير تعلم ما في أجواف النّحل ما بقي منها شيء إلاّ أكلته، ولو أن الناس علموا ما في أجوافكم أنكم تحبّونا أهل البيت لأكلوكم بألسنتهم، ولنحلوكم في السّرّ والعلانيّة، رحم الله عبداً منكم كان على ولايتنا"[1].

والثالث: توفير الجوّ المناسب لقبول كلِّ الأفكار التي يُوَلِّدُهَا مُنَظِّرُو الفِرْقَة لتطوير منظومتها الفكرية، أو تحقيق أهداف مرحليّة أو استراتيجية للفِرقة؛ فمثل هذا الجوّ لا يسمح بمناقشة تلك الأفكار وتمحيصها، وليس أمام الأَتْبَاع إلاّ قبولها والتّصديق بها مهما كانت غريبة ومُنْكَرَةً.

روى الكليني بسنده عن أبي عبيدة الحَذَّاء قال: "سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: والله إنّ أحبّ أصحابي إليّ أَوْرَعَهُم وأفْقَهَهُم وأَكْتَمَهُم لحديثنا، وإنّ أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم لَلَّذِي إذا سمع الحديث يُنْسَبُ إلينا ويُرْوَى عنّا، فلم يَقْبَلْهُ اشْمَأَزَّ مِنْهُ وجَحَدَهُ وكَفَّرَ مَنْ دَانَ بِهِ وهو لا يَدْرِي لعلَّ الحديثَ مِنْ عِنْدِنَا خَرَجَ وإلينا أُسْنِد، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا"[2]. فهكذا يجب على أتباع المذهب الشيعي أنْ يُصَدِّقُوا بكلّ ما يُنْقَل إليهم منسوباً إلى الأئمة حتى ولو كان لا يقبله العقل ولا يصدّقه الواقع، ويجب على كلّ شيعي أن يستحضر دائماً أنه إذا أنكر شيئا مما يُنتجه المطبخ الفكري للشيعة فسيكون خارجا عن ولاية الأئمة، والخروج عن ولايتهم هو الهلاك في النار.

---

[1] ابن سعد: الطبقات الكبرى. ج3. ص309.

[2] المرجع نفسه، ج3. ص317.

الفصل الرابع: الموقف من الصحابة

مبررات القدح في الصحابة:

اعتقد الشيعة أن علي بن أبي طالب هو وصي الرسول ﷺ وصاحب الإمامة من بعده، وأن الحكم ينبغي أن يكون في ذريته، ولكن الواقع لم يكن محققا لآمالهم؛ فخلافة عليّ أتت بعد خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم جميعا، ولم تدم طويلا، والحسن بن علي تنازل عن الحكم بعد فترة قصيرة من مبايعته، وبذلك انتقل الحكم إلى الأمويين، ثم بعدهم إلى العباسيين. وقد أدى بهم ذلك الواقع إلى الشعور بالحقد على الصحابة بسبب اختيارهم لأبي بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان للخلافة قبل علي بن أبي طالب. وزيادة على ذلك لم يجد الشيعة في النصوص الشرعية ما يؤيد مذهبهم في الإمامة والوصية، فجلعهم ذلك بين خيارين: **أحدهما:** التسليم بما رواه الصحابة من قرآن وسنة، ويكونُ ذلك إقراراً منهم بعدم وجود الوصيّة لعليّ وذريته بالخلافة. **والثاني:** أن يطعنوا في عدالة الصحابة ويتّهموهم بعصيان الرسول ﷺ في حياته، والردة والتبديل بعد وفاته، وعند ذلك يكون القول بأنّهم قد أخفوا وصيّة الرسول ﷺ لعليّ وذريته بالإمامة وجحدوها وخالفوها أمراً ممكناً. وكان اختيارهم للأمر الثاني.

وقد وصل بهم الغضب والحقد إلى درجة اتهام عموم الصحابة بالنفاق في حياة الرسول ﷺ، والردة بعد وفاته. روى الكشي عن أبي جعفر أنه قال: "كان الناس أهل الردّة بعد النبي إلاّ ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، ثم عرف الناس بعد يسيرٍ"[1]. وتضيف بعض مصادرهم إلى هؤلاء الثلاثة عمار بن ياسر رضي الله عنه [2].

[1] أبو عمرو: رجال الكشي. ص12. نقلا عن: عبد الحميد خروب. رواية الحديث عند الشيعة الإمامية. ص353.
[2] النوبختي: فرق الشيعة. ص16.

وقد عمدوا إلى آيات القرآن الكريم التي تتحدث عن المنافقين يأولونها على أنّ المقصود بها الصحابة ﭫ، وعلى رأسهم: عمر بن الخطاب وأبو بكر الصديق وعثمان بن عفان. ومن أجل خلط الأوراق يُعرّف الشيعة الصحابة بأنهم جميع من كان مع النبي ﷺ حتى الذين كانوا معروفين بالنفاق، وذلك حتى يتسنى لهم القول بأنه كان من بين الصحابة منافقون. في حين أن أهل السنة لا يطلقون لفظ الصحابة إلا على المؤمنين، أما من كان منافقا فهو لا يدخل في عداد الصحابة.

وأهم الآيات القرآنية التي يركز عليها الشيعة في الطعن في الصحابة والزعم بأنهم ارتدوا بعد وفاة الرسول ﷺ ما يأتي:

1. ما يسميه الشيعة "آية الانقلاب": وهي قوله الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَّنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَّضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِے ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾[1].

ويلحق بـ"آية الانقلاب" -التي تدلّ عندهم على ردّة الصحابة- آية أخرى تدلّ على أنّهم كفروا بعد إيمانهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمُۥٓ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِے رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[2]. والذين اسودّت وجوههم: "هم الذين ارتدّوا بعد الإيمان وقد توعّدهم الله سبحانه بالعذاب العظيم"[3]؛ ويقصدون بهم الصحابة ﭫ، أما الذين ابيضّت وجوههم: "فهم الشاكرون الذين استحقّوا رحمة الله"[4]؛ ويقصدون بهم الصحابة الأربعة: (المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان

(1) آل عمران: 144.

(2) آل عمران: 105-107.

(3) السماوي: ثم اهتديت. ص120.

(4) السماوي: ثم اهتديت. ص120.

الفارسي، وعمار بن ياسر ﷺ) وعلي بن أبي طالب، وهم الصحابة الذين يرى الشيعة أنهم لم يرتدُّوا ولم يبدِّلوا.

2. ما يسميه الشيعة "آيات الاستبدال": وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ۝٣٨ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔاۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُۚ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٖ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[3].

إن من ينظر نظر المتجرد من الحقد والافتراء يرى أن الآيات السابقة ليس فيها حديث عن الصحابة ﷺ، وإنما تتحدث عن حكم من يرتد ويكفر بعد الإيمان. ولا خلاف في أن من يرتدّ عن الإسلام ينطبق عليه ما ورد في الآيات، ولكن أين الدليل على أن الصحابة ﷺ قد ارتدوا حتى تنطبق عليهم الآيات؟ بل هم الذين قاتلوا المرتدين وحفظوا الإسلام ونشروه في الآفاق، ولم يتهمهم بالردة سوى بعض الحاقدين عليهم الذين أعماهم التعصب المذهبي.

---

[1] التوبة: 38-39.

[2] محمد: 38.

[3] المائدة: 54.

كما يحاول الشيعة الطعن في الصحابة ببعض وقائع السيرة النبوية، مثل ما وقع في صلح الحديبية من مراجعة للنبي ﷺ في شروط الصلح، ويجعلون ذلك دليلا على أن الصحابة ﷺ -أو بعضهم-؛ لم يكونوا يمتثلون أوامر الرسول ﷺ، وهم بذلك يريدون القول: ما دام الصحابة هكذا لا يطيعون أوامر الرسول ﷺ، فلا مانع من أن يكونوا قد عصوا أمره ﷺ بأن يكون علي بن أبي طالب هو الوصيّ والخليفة بعده، وأنهم أخفوا النصوص المتعلقة بتلك الوصية، وبذلك فهم ليسوا أهلا للثقة، بل يستحقون الحكم عليهم بالردة. يقول الكاتب الشيعي التيجاني السماوي عن موقف الصحابة -خاصة عمر بن الخطاب- من صلح الحديبية: "وهل يقبل عاقل قولَ القائلين بأنّ الصحابة ﷺ كانوا يمتثلون أوامرَ رسول الله ﷺ وينفذوها، فهذه الحادثة تكذّبُهم وتقطع عليهم ما يرومون، هل يتصور عاقل بأنّ هذا التصرف في مواجهة النبي هو أمر هَيّنٌ؛ أو مقبول؛ أو معذور..."[1]. ويقول عن الصحابة عموما: "فهؤلاء ليسوا جديرين بأيّ احترام ولا تقدير من المسلمين فضلاً على أنْ يُنْزِلوهم منْزِلة الملائكة فيحكمون بأنّهم أفضلُ الخَلْق بعد رسول الله، وأنّ المسلمين مدعوُّون لاتّباعهم والاقتداء بهم والسيْرِ على سُنَّتِهم لا لشيء إلاّ لأنهم صحابة رسول الله"[2]. ثم يحكم عليهم بأنهم في النار، فيقول: "توفيّ [الرسول] بأبي هو وأمي وفي قلبه حسرة على أمته المنكوبة التي سوف تنقلب على أعقابها وتهوي في النار، ولا ينجو منها إلاّ القليل الذي شبَّهَه رسول الله بهمل النَّعَم"[3].

وعلى عكس هذا التهويل الذي يتحدث عنه التيجاني السماوي وغيره من الشيعة، نجد أن القرآن الكريم في حديثه عن صلح الحديبية لا يلقي بالا لما حصل من الصحابة من مراجعة للرسول ﷺ بخصوص بعض بنود الصلح، ولا يورد له

---

[1] السماوي: ثم اهتديت. ص96.

[2] المرجع نفسه، ص108-109. وهذا طبعا مجرد تهويل ناتج عن التعصب والحقد، فأهل السنة لا يقدسون الصحابة ولا ينزلونهم منزلة الملائكة، وإنما يعرفون لهم قدرهم فيحترمونهم ويدعون لهم بالرضوان.

[3] المرجع نفسه، ص105.

ذكرا، ويصف أولئك الصحابة (وعددهم ألف وأربعمائة أو يزيد) بقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً ﴿١٨﴾ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾[1]. ويقول عنهم عزّ وجل: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾[2].

هذا وصف القرآن الكريم لأولئك الذين شاركوا في صلح الحديبية، واعترضوا على بعض بنود الصّلح، وناقشوا الرسول ﷺ فيها، يشهد لهم الله سبحانه وتعالى بالإيمان والإخلاص، وأن كلمة التّقوى لازمة لهم مستمرّة معهم وأنّهم أَهْلُهَا وأَحَقّ بها، وأن الله تعالى قد رضي عنهم، وأنزل عليهم السكينة بعد أن علم ما في قلوبهم من صدق وإخلاص. ومن المعلوم أنه من الذين اعترضوا على بعض ما ورد في صلح الحديبية عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد طلب منه الرسول ﷺ أن يشطب لفظ رسول الله فرفض، فشطبها الرسول ﷺ[3]. ولو كانت مراجعة الرسول ﷺ في مثل هذه الأمور مهلكة لكان عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه واحداً من الهالكين.

شهادة الله تعالى للصحابة:

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ

[1] الفتح: 18-19.

[2] الفتح: 26.

[3] انظر: الطبري: تاريخ الطبري. ج2. ص123؛ اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي. ج2. ص41.

نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1]. ويقول عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾[2].

فالله عزّ وجلّ يشهد للمهاجرين بأنّهم خرجوا من ديارهم ابتغاءَ فضلِ الله ونُصْرَةً للهِ سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ، ويشهد الله سبحانه وتعالى للأنصار -الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان بالخلافة- بالإيمان الحقيقي والإيثار والفلاح.

هذه شهادة الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم للصحابة من المهاجرين والأنصار، أمّا شهادة الشيعة فهي اتّهامهم بالنّفاق والردّة والانقلاب.

وإذا كان من الممكن للشيعة أن يؤولوا الآية الأولى التي تتحدث عن المهاجرين بأنها خاصة بعليّ بن أبي طالب وأربعة من الصحابة معه، فإنه لا سبيل لهم إلى تأويل الآية الأخرى التي تمدح الأنصار وتشهد لهم بالفلاح؛ فالناجون من الصحابة عند الشيعة ليس منهم أحد من الأنصار.

هل يمكن لمثل هذه الآيات التي تتحدّث عن هذا الفضل أن تكون في منافقين أو في مرتدين مبدِّلين لشرع الله وسنّة ﷺ؟ ليس هناك أيّ طريق لتأويل هذه الآيات، إلاّ أن يلجأ الشيعة إلى عقيدة البَداء؛ فيقولوا: "بدا لله فيهم ما لم يكن يُعْرَفُ له"؛ كما قالوا في نقل الإمامة من إسماعيل بن جعفر الصادق إلى أخيه موسى[3]، ويقولوا إن الله -سبحانه وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً- رضيّ عن الصحابة في البداية ووصفهم بهذه الأوصاف، ثم بعد ذلك ظهر له ما لم يكن يُعْرَفُ له، فغيّر حُكمه فيهم من الصدق والإيمان إلى النفاق والردّة وأخبر الشيعة وحدهم بذلك التغيير، وحتى هذا

---

[1] الحشر: 8-10.

[2] الأنفال: 74.

[3] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص116.

لا يكفي؛ لأن الآيات قد وعدتهم بالمغفرة، والمغفرة إنما تتعلق بيوم القيامة، ويوم القيامة لم يصل بعد حتى يُقال بالبداء.

ولست أدري ما موقف الشيعة من قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا اُلذِينَ سَبَقُونَا بِالِايمَٰنِ وَلاَ تَجْعَلْ فِے قُلُوبِنَا غِلّاٗ لِّلذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾[1]. كيف يجعلون في قلوبهم هذا الغلّ والحِقْد العظيم لأولئك المؤمنين من الصحابة؟ كيف يعتبرون أنفسهم من المؤمنين؛ بل أصحاب الحق المطلق، مع أن الآية صريحة في أن من صفات المؤمنين حبّ أولئك الصحابة من المهاجرين والأنصار، والدعاء لهم بالمغفرة؟

نعم قد يصلُ الخلاف السياسي بأصحابه إلى درجة التّقاتل بينهم، وقد وقع ذلك بين الصحابة أنفسهم، أمّا أنْ يصل الخلاف السياسيّ بقوم إلى درجة تَكْفِير ولَعْن الصحابة فهو أمر في غاية الغرابة.

العتاب والعدالة:

الصحابة ﭫ بَشَر، والأنبياء والرسل بَشَر أيضا، والضعف والخطأ من صفات البشريّة، وليس ذلك قدحا في صاحبه، بل هو الحدّ الفاصل بين الإنسان وبين الملائكة ومرتبة الألوهيّة، فإن الذي لا يجوز في حَقِّهِ الخطأ أبداً هو الله سبحانه وتعالى، والملائكة معصومون بعصمة الله تعالى لهم وتَمَحُّضِهِم للعبادة والطاعة. أمّا البشر فإنهم عُرْضَةٌ للخطأ في الاجتهاد والتَّقدير.

وقد وقع بعض الصحابة في بعض الأخطاء، وظهر على بعضهم الضعف البشري في بعض المواقف، وجاء القرآن معاتبا ومؤنبا لهم على ذلك، ولكن ذلك العتاب والتأنيب تبعته الشهادة لهم بالإيمان، وتقرير العفو من الله عز وجل عنهم. ومن ذلك ما جاء في القرآن الكريم من نقدٍ وتأنيبٍ لبعض الصحابة في غزوة أحد. انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اُللَّهُ وَعْدَهُۥ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ

[1] الحشر: 10.

وَتَنَٰزَعْتُمْ فِے اِ۬لْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرِيٰكُم مَّا تُحِبُّونَۖ مِنكُم مَّنْ يُّرِيدُ اُ۬لدُّنْيا وَمِنكُم مَّنْ يُّرِيدُ اُ۬لَاخِرَةَۖ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْۖ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى اَ۬لْمُومِنِينَ﴾[1]، فبعد أن وصف فعل بعضهم بالعصيان، وأن بعضهم كان يريد الدنيا، وصفهم بالإيمان، وقرّر أنه قد عفا عنهم. وانظر قوله تعالى: ﴿إِنَّ اَ۬لذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ اَ۬لْتَقَى اَ۬لْجَمْعَٰنِ إِنَّمَا اَ۪سْتَزَلَّهُمُ اُ۬لشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْۖ وَلَقَدْ عَفَا اَ۬للَّهُ عَنْهُمْۖ إِنَّ اَ۬للَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[2]، حيث نص على العفو عن الذين استزلهم الشيطان. وخاطب الرسول ﷺ بقوله: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِے اِ۬لْأَمْرِۖ﴾[3].

وقد اتخذ الشيعة ذلك النقد والتأنيب الذي ذكره القرآن في حق بعض الصحابة المخطئين؛ مدخلا إلى الطعن في الصحابة ووصفهم بمعصية الرسول والنفاق، ثم الردة بعد موته. ولو كان ما ورد في القرآن الكريم من عتاب لبعض الصحابة على أخطائهم طعنا في إيمانهم وعدالتهم، لكان العتاب الوارد في القرآن الكريم في حق بعض الرسل طعنا فيهم أيضا. وقد سجل لنا القرآن الكريم نماذج كثيرة من خطأ الأنبياء في التقدير والاجتهاد في الأمور التي لا تتعلق بالتشريع، وعاتبهم الله عز وجل على ذلك، وهذه أمثلة منها:

أول مثال: يتعلق بنوح عليه السلام يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ اَ۪بْنِے مِنَ اَهْلِے وَإِنَّ وَعْدَكَ اَ۬لْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ اُ۬لْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنَ اَهْلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسْـَٔلَنِّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۖ اِنِّيَ

[1] آل عمران: 152.

[2] آل عمران: 155.

[3] آل عمران: 159.

أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝٤٦ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[1].

فنوح عليه السلام فهم من لفظ "أهلك" في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[2] أنها تشمل كلّ أهله، فلما غرق ابنه دعا الله سبحانه وتعالى أنْ يُنَجِّيه هو أيضاً لأنه من أهله والله سبحانه وتعالى قَدْ وَعَدَهُ بأن يُنَجِّيَّ معه أهله، فبيَّن له اللهُ سبحانه وتعالى أنّ اجتهادَه في هذا الفهم اجتهادٌ خاطئ، وعاتبه الله سبحانه وتعالى على ذلك بقوله: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾، وقد استغفر نوحٌ اللهَ سبحانه وتعالى من ذلك الخطأ.

فهذا رسولٌ من أولي العَزْمِ يروي القرآنُ الكريم أنه قد أخطأ، ويعاتِبُه اللهُ سبحانه وتعالى على ذلك دون أنْ يكونَ ذلك العِتَابُ طَعْناً في نُبُوَّةِ نوح ورسالته وعُلُوِّ مكانته وسُمُوِّ مرتبته.

وهذا القرآن الكريم يروي لنا عن موسى عليه السلام اعترافه بأنه أخطأ وظلم نفسه، ويصف خطأه ذلك بأنه من عمل الشيطان، ويحدثنا الله سبحانه وتعالى بأنه قد غفر له، وهذا إقرار بأنّ فِعْلَه ذلك كان خطأ. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦۖ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِۖ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ۝١٥ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُۥٓۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٦ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[3].

[1] هود: 45-47.

[2] هود: 40.

[3] القصص: 15-17.

ولم يكن خاتم الأنبياء والمرسلين -محمد ﷺ- بعيدا عن عتاب الله تعالى له، بل ورد في القرآن الكريم كثير من ذلك، منها:

1. لقد جرت العادة أنّ الناس -خاصة في المجتمع القبلي- تَبَعٌ لزعمائهم وسادتهم، فإذا اهتدى السّادة والزعماء اهتدى معهم عامّة الناس، وإذا ضلُّوا ضلّ معهم عامّة الناس، ولذلك فإنه من المنطقيّ أنْ يبدأ الدُّعاة في دعوتهم بالسّادة والزعماء؛ اختصاراً للطّريق وضماناً لأكبر كسب ممكن للدعوة. وقد كان الرسول ﷺ ذات يوم مشغولاً بدعوة مجموعة من سادة قريش إلى الإسلام وجاءه في تلك الحال رجلٌ أعمى من عامة الناس، هو ابن أمّ مكتوم رضي الله عنه، فانشغل عنه الرسول ﷺ ولم يُعِرْهُ اهتماماً، واستمرّ في محاولاته مع تلك المجموعة من سادة قريش وزعمائها. فَنَزَل القرآن الكريم بعد ذلك يعاتبه على فعله ذلك، ويبيّن له أنّ الرجل الأعمى الذي جاءت به الرّغبة الصّادقة في التّعرف على الإسلام؛ أفضلُ وأولى بالدعوة من أولئك السادة الذين لم تكن لهم رغبة في التعرف على الإسلام والاستماع إلى رسوله الكريم ﷺ. وفي الآيات عتاب صريح للرسول ﷺ على فعله ذلك. قال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝٤ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخْشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾[1].

2. وفي غزوة بدر الكبرى اجتهدَ الرسول ﷺ بعد التشاور مع الصحابة في حكم الأسرى من المشركين، واختار الفداء على القتل، فنَزَل القرآن الكريم يعاتبه هو والصحابة رضي الله عنهم على ذلك الاختيار: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ

[1] عبس: 1-10.

يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٦٧ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[1].

3. كان من عادة العرب في الجاهلية تبنِّي الأولاد، وكان الابن المُتَبَنَّى يُعَدُّ في عرفهم بمثابة الابن الحقيقي، فيثبت له من الحُرْمَة والقرابة ما يثبت للابن الحقيقي. ولما شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى أن يُبْطِل عادة التَّبَنِّي وما يترتَّب عليها من علاقات في المجتمع الجاهلي؛ أَمَرَ الرسول ﷺ بأن يبدأ هو بنفسه في إبطال هذه العادة. وقد شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى أن يتزامن ذلك مع فساد العلاقة بين زيد بن حارثة الذي يُعَدُّ ابن الرسول ﷺ من التَّبَنّي وبين زوجته زينب بنت جحش، وعزم زيد على طلاقها ولكن الرسول ﷺ نهاه عن ذلك. ذ
ويبدو -والله أعلم- أنّ الرسول ﷺ كان يخشى أنّه إنْ أَذِنَ لزيد بتطليق زوجته ثُمّ جاءه الأمْرُ بعد ذلك مِن الله عزّ وجلّ بتزوُّجِها؛ أنْ يقول الناس إنّ الرسول ﷺ هو الذي أَمَرَهُ بتطليقها رغْبَةً منه في تَزَوُّجِهَا، فضلاً عن قَوْلِهم إنّ محمداً تَزَوَّجَ زوجة ابنه، وهو أَمْرٌ كان في عِدَادِ الجرائم عِنْد المجتمع الجاهلي؛ فكان الرسول ﷺ حريصاً على ألاّ يظهر الخلافُ بين زيد وزينب، وألاّ يطلِّق زيد زوجته. ولكن الله سبحانه وتعالى شاء أن يبدأ إبطالُ عادة التَّبَنِّي -وما كان يَنْتُجُ عنها من تحريم زوجةِ المُتَبَنَّى على المُتَبَنِّي-؛ بتطبيقٍ نموذجيّ من داخل الأسرة النبويّة الشّريفة. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْاْ مِنْهُنَّ وَطَرًاۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾[2].

4. استأذن قوم من المنافقين النبيّ ﷺ -قيل في الخروج معه إلى الجهاد من غير عُدَّةٍ ولا صِدْقِ نيّة، وقِيل في التَّخَلُّفِ عن الجهاد-، فأَذِنَ لهم الرسول ﷺ مباشرة قَبْلَ أن يتأكّد من صدقهم ويتَبَيَّنَ الصادقَ منهم من الكاذب، فنَزَل عتاب

---

[1] الأنفال: 67-68.

[2] الأحزاب: 37.

الله سبحانه وتعالى يخبره بأنه كان الأولى أن لا يستعجل في الإذن لهم حتى يعرف الصادق منهم من الكاذب، فقال سبحانه وتعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[1].

نقاط الخلاف بين السنة والشيعة حول الصحابة:

تتلخص نقاط الخلاف بين أهل السنّة وبين الشيعة حول موضوع الصحابة في الآتي:

1. يزعم الشيعة أنّ كلّ الصحابة ما عدا أربعة قد ارتدّوا بعد وفاة الرسول ﷺ وبدَّلوا، في حين يرى أهل السنّة أنّ هذا مجرّد ادعاء ناتج عن الحِقْد الذي تولَّد في نفوس الشيعة لأسباب أصلها سياسيّة.
2. يرى الشيعة أنّ الصحابة يوجد فيهم المنافقون والكذابون الذين كذبوا على الرسول ﷺ، ومن أجل تبرير تلك المقالة يُعمِّمون لفظ: "الصحابة" على جميع من كان موجودا في المجتمع الإسلامي في عصر النبي ﷺ، ويُدخلون فئة المنافقين ضمن فئة الصحابة. ويقول أهل السنّة أن لفظ الصحابة مقصور على المؤمنين فقط، أما المنافقون الذين كانوا في زمن الرسول ﷺ فإنهم لا يدخلون أصلا ضمن الصحابة، ولا يُطلق على أحدهم اسم الصحابي. ولا يقول أهل السنّة إن الصحابة معصومين، بل هم بَشَر يصيبون ويخطئون، ولكنهم عدول. والعدالة معناها: استقامة السلوك، وعدم القصد إلى المعصية والإصرار عليها، وتجنُّب الكذب. وكيف يستحلُّون الكذب على الرسول وهم من العرب الذين كانوا لا يستحلِّون الكذب حتى في الجاهلية ويرونه من خوارم المروءة؟ فكيف يتجنبوا الكذب في الجاهلية ويستحلّوه في الإسلام؟[2]. نعم، قد يسهو الصحابي

---

[1] التوبة: 43.

[2] مما يدل على ذلك ما أورده المسعودي عن عمرو بن معديكرب لما سأله عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "هل انصرفت عن فارس قط في الجاهلية هيبة له؟؛ قال: نعم، والله ما كُنْتُ أستَحِلُّ الكذبَ في الجاهلية فكيف اسْتَحِلَّهُ في الإسلام؟ لأحدثنَّك حديثاً لم أحدّث به أحداً قبلك...". المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر. ج2. ص335. ومن ذلك أيضا ما رواه عبد الله بن عباس أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ =

أو يخطئ في الفهم عن الرسول ﷺ فيخطئ في الاجتهاد بناءً على ذلك، ولكن أن يتعمَّد واحد من الصحابة الكذبَ على رسول الله ﷺ وتغيير شرع الله تعالى فهذا محال، وهو مجرّد اتّهام ناتج عن حِقْد يغلي في صدور الشيعة لأسباب أصلها سياسي.

3. يرى الشيعة أنّ الصحابة كانوا يعلمون بأنّ الرسول ﷺ قد أوصى بالخلافة من بعده لعليّ بن أبي طالب، وأنّ الرسول ﷺ قد أمرهم بمبايعة عليّ، ولكنّهم أخفوا تلك الوصيّة وتنكَّرُوا لها وجحدوها. ويرى أهل السنّة أنّ الحكم في الإسلام ليس وراثيّاً وإنما هو شورى بين المسلمين يختارون من يرونه مناسباً لذلك، وأنّ الرسول ﷺ لم يُوصِ لأيّ أحد، ولم يعيَّن أحداً للخلافة؛ لا عليّ بن أبي طالب ولا أبا بكر الصديق ولا غيرهما.

4. يقول الشيعة إنّ طلحة والزبير وعائشة ومن خرج معهم في يوم الجمل إنّما فعلوا ذلك كُرْهاً في عليّ بن أبي طالب وحسداً له؛ أنْ يتولَّى الخلافة وإنكاراً لوصيّة الرسول ﷺ له بالخلافة. ويرى أهل السنّة أنّ الخلاف بين عليّ من جهة وطلحة والزبير وعائشة من جهة أخرى؛ إنما كان حول الاقتصاص من قتلة عثمان بن

أَخْبَرَهُ أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ؛ وَكَانُوا تِجَارًا بِالشَّأْمِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا بِتَرْجُمَانِهِ فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا، فَقَالَ: أَدْنُوهُ مِنِّي وَقَرِّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ، ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَائِلٌ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ فَإِنْ كَذَبَنِي فَكَذِّبُوهُ فَوَاللَّهِ لَوْلا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثِرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَبْتُ عَنْهُ، ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ، قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ، قُلْتُ: لا، قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ: لا، قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ، فَقُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ قَالَ أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ، قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، قُلْتُ: لا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ، قَبْلَ: أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ، قُلْتُ: لا، قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ، قُلْتُ: لا وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لا نَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا، قَالَ: وَلَمْ تُمْكِنِّي كَلِمَةٌ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ..." البخاري: صحيح البخاري. كتاب: بدء الوحي. باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ. ج1. ص8.

عفان رضي الله عنه؛ فطلحة والزبير وعائشة لم ينكروا على عليّ بن أبي طالب تولّيه الخلافة، وإنما أنكروا كون أولئك القتلة قد صاروا يشكّلون جزءاً أساسيّاً من جيشه، وأخذ بعضهم مراكز قيادية في ذلك الجيش، فخرج أولئك الصحابة للمطالبة بالاقتصاص منهم، ولم يكونوا يقصدون قتال عليّ رضي الله عنه. وكان عليّ بن أبي طالب يرى أنّ الظروف ليست مناسبة للقيام بذلك القصاص، وأنه لم يكن بإمكانه فعلُه.

نعم إن عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم أخطأوا التقدير، حيث لم يكونوا يتوقعون أن تؤول الأمور إلى ما آلت إليه من اقتتال، وقد كان الأولى التّريُّث حقنا لدماء المسلمين، ودفعا للضّرر الأكبر بتحمُّل الضرر الأخفّ. ولكن تصوير الخلاف بأنه كان حقداً وحسداً من أولئك الصحابة على عليّ بن أبي طالب لا يعدو أن يكون مبالغة وافتراء. ولو كان الزبير بن العوام يبغض عليّاً ويحسده لَمَا كان من الأوائل الذين سعوا إلى ترشيحه للخلافة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.

5. يرى الشيعة أنّ مقاتلة معاوية ومن كان معه لعليّ بن أبي طالب تخرجهم من دائرة الإسلام وتدخلهم في دائرة الكفر، وتبيح سبّهم ولَعْنهم. أما أهل السنة فعلى الرغم من أنهم يرون أن الحق كان في جانب عليّ بن أبي طالب، إلا أنهم يرون أنّ الاقتتال الذي وقع بينهم لا يُخْرِجُ أحداً من دائرة الإيمان ولا من دائرة الصحابة؛ لأن تقاتل المسلمين بسبب الخلافات السياسية لا يُسْقِط عن أيّ طرف منهم صفتي الإيمان والأخوّة، وذلك بشهادة القرآن الكريم في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[1]، وقد كان هذا هو موقف عليّ بن أبي طالب حيث كان يقول عنهم: إخواننا بغوا علينا. ويرى أهل السنّة أن الأمرَ أصبح جزءا من التاريخ، وأن ما وقع بينهم أمرُه إلى الله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ

[1] الحجرات: 9-10.

﴿خَلَتْۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[1]، ويقولون: تلك دماءٌ طهّر الله منها أيدينا فلنطهّر منها ألسنتنا، ولا يجيزون لأنفسهم الطّعن في أحدٍ منهم، أو إضمار الغِلّ والحقد لأحدٍ منهم عملا بقول الله تعالى: ﴿وَالذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا اُلذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِے قُلُوبِنَا غِلّاٗ لِّلذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾[2].

مَجْدُ العظماء ومَجْدُ الأقزام:

لقد بنى الصحابة ﷺ مجدهم بجهودهم الجبارة وأموالهم ودمائهم؛ فقد آمنوا بالله ورسوله، وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، وأدّوا وظائفَهم على أحسن وجه، وحملوا الإسلام إلى مشارق الأرض ومغاربها، وأخرجوا أناسا كثيرين من عبادة الأوثان وعبادة النار إلى عبادة الله الواحد القهار. ثم نبتت بعد ذلك نابتة من أولئك الذين كان الصحابة سببا في إخراجهم من عبادة الأوثان وعبادة النار تتهم أولئك الصحابة العظام بالنفاق والكذب والردة، إنهم الأقزام الذين لا يكون لهم رصيدٌ في الواقع العمليّ يبنون به أمجادهم، فيسعون إلى بناء أمجادٍ موهومة على أعراض الآخرين بالقدح فيهم والانتقاص منهم.

وقد يظن الشيعة أن الطعن في الصحابة والافتراء عليهم والحطّ من قيمتهم يرفع من قيمة علي بن أبي طالب، ويثبت عقيدتهم السياسية في كون الخلافة وراثية في أبنائه، ولكن فضل عليّ بن أبي طالب معروفٌ ومشهور يشهد به المسلمون جميعاً، ولا يحتاج في إظهاره للحَطِّ من قدر أصحابه وأصهاره والافتراء عليهم.

قوم يَسُبُّونَ أُمَّهُم وجَدَّ إمامهم:

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿اِلنَّبِےٓءُ أَوْلَىٰ بِالْمُومِنِينَ مِنَ اَنفُسِهِمْۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْۖ﴾[3]، ولا شكّ أنّ الشيعة يعترفون أنّ عائشة رضي الله عنها زوجةٌ من أزواج

---

[1] البقرة: 134.

[2] الحشر: 10.

[3] الأحزاب: 6.

الرسول ﷺ، وبناءً على ذلك فهي أُمُّهُمْ أحبُّوا ذلك أم كرهوه (إلا إذا كانوا يخرجون أنفسهم من دائرة المؤمنين)؛ لأن الذي أعطاها هذه المكانة هو الله سبحانه وتعالى. ولست أدري كيف يكون موقف الشيعيّ من هذه الآية القرآنية وهو يسبُّ أو يَلْعَنُ أمّه عائشة بنت أبي بكر الصديق؛ لمجرّد أنّها اختلفت سياسيّاً مع عليّ بن أبي طالب؟! وليس هذا فقط، فالشيعة عندما يسبّون أبا بكر الصديق فهم إنّما يسبّون جدّ واحدٍ من أعظم أئمتهم هو: جعفر الصادق؛ لأن أم جعفر الصادق هي: "أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق"[1]؛ فأبو بكر الصديق رضي الله عنه هو جَدُّ جعفر الصادق لأمِّه، فكيف يسمح الشيعة لأنفسهم بسبِّ جَدِّ إمامهم الأكبر؟

[1] اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي. ج3. ص115.

الفصل الخامس: المهدي المنتظر

رجل الأحلام الضائعة:

فكرة المهدي المنتظر (المخلِّص) قديمة في التراث البشري تختلط فيها الأساطير بالحقائق، وهي في أغلبها عقيدة تلجأ إليها الشعوب للتعويض عن الفشل والحرمان الذي يصيبها. فلليهود مهديُّهم المنتظر (المسيح المخلص)، وللنّصارى مهديُّهم المنتظر (المسيح الذي يعود ليقود معركة هرمجدون ويقيم مملكة الرب على الأرض في الحكم الألفي السعيد). وقد سجّل لنا التاريخ أنّ الشيعة كانوا أكثر الطوائف وَلَعاً بفكرة الغيبة والمهدي المنتظر؛ لأنهم كانوا أكثر الطوائف فشلا في تحقيق طموحاتهم السياسية. فلا تكاد تجد فِرْقَة من عشرات الفِرَق الشيعية إلاّ ولها مهديّ مُنتَظَر؛ يُحقِّق لها أحلامها ويعوض لها عن فشلها وينتقم من أعدائها. وأوَّلُ مهدي عند الشيعة: هو عليّ بن أبي طالب ﷺ مهدي الشيعة السبأية، والمهدي الثاني: هو محمد بن عليّ بن أبي طالب مهدي فِرقة الشيعة الكيسانية، والمهديّ الثالث: هو مهديّ الشيعة الأبوهاشمية، والمهديّ الرابع: هو إسماعيل بن جعفر الصادق، والمهديّ الخامس: هو جعفر الصادق، والمهديّ السادس: هو موسى الكاظم، والمهديّ السابع: هو محمد بن الحسن العسكري مهدي الشيعة الإثني عشرية، وغيرهم كثير.

المأزق والمخرج:

فُوجِئَ الشيعة الإثني عشرية بوفاة الإمام الحادي عشر في ريعان شبابه، إذْ وافته المنيَّة وهو ابن ثمان وعشرين سنة، ولم يُرْزَق بَعْدُ بولد يَخْلُفه من بعده. والموتُ المفاجِئ للقيادات الروحيّة والتاريخيّة يضع الفِرَق والأحزاب في مواقف صعبة، ويزداد الأمر صعوبة في فِرْقَة تعتمد نظاماً وراثيّاً صارماً يحصر الخَلَف في الابن الأكبر للزعيم المتَوَفَّى، ولا يسمح للإخوة أو لأبنائهم أو أبناء العمومة بشغل هذا المنصب وسدِّ الفراغ الذي قد يطرأ. ولم يَبْقَ أمام منظِّري هذه الفِرْقَة سوى اللجوء إلى المنهج الذي نهجته الفِرق الشيعية الأخرى، وهو: القول باختفاء الإمام وتحويله

إلى مهديّ مُنْتَظَر، ولكنّها جعلت لنفسها اختلافاً بسيطاً عن الفِرَق الأخرى، فلم تجعل المهدي المنتظر هو الإمام المتوفى نفسه، بل افترضت وجود ابن له اختفى عند موت والده.

حقيقة تاريخية:

يُعَدُّ كون الحسن العسكري (الإمام الحادي عشر للشيعة الإثني عشرية) قد مات دون أن يخلِّف ولداً حقيقةً تاريخيّة ثابتةً، وأكبر دليل على ذلك هو اعتراف الغالبيّة العظمى من شيعته بعدم وجود أيّ ولد له، وقد أدى ذلك إلى انقسامهم بعد موته إلى عدّة فِرق بسبب اختلافهم حول صيغة الحلّ التي يجب تبنِّيها لحلّ مشكلة التّواصل في سلسلة الإمامة. ولم يقل بوجود ولد اختفى قُبَيْلَ أو عند وفاة أبيه (وكان عمره حوالي خمس سنوات)؛ سوى فِرقة واحدة من بين أربع عشرة فرقة، هي: الفرقة التي صارت تسمى الشيعة الإثني عشرية.

وقد كتب رجل الدين الشيعي الحسن بن موسى النوبختي (الذي عاش في فترة قريبة من فترة الإمام الحادي عشر، وعاصر فكرة غيبة الإمام الثاني عشر) يقول عن الإمام الحادي عشر: "ووُلد الحسن بن علي في شهر ربيع الآخر سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وتوفي بِسُرَّ مَنْ رَأى [سامراء] يوم الجمعة لثماني ليال خلون من شهر ربيع الأول سنة ستين ومائتين، ودفن في داره في البيت الذي دفن فيه أبوه، وهو ابن ثمان وعشرين سنة، وصلى عليه أبو عيسى بن المتوكل، وكانت إمامته خمس سنين وثمانية أشهر وخمسة أيام. وتوفي ولم يُرَ له أثر ولم يُعرف له ولد ظاهر، فاقتسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمه وهي أم ولد يقال لها عسفان"[1]. كما سجَّلَ الكليني إقْرَارَ غالبيّة الشيعة بعدم وجودِ الإمام الثاني عشر، فروى بسنده عن زرارة قال: "سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ للغلام غَيْبَةً قَبْلَ أن يقوم، قال: قلت: ولِمَ؟ قال: يخاف -وأوْمَأَ بيده إلى بطنه- ثم قال: يا زرارة وهو المُنْتَظَرُ، وهو الذي يُشَكُّ في ولادته، منهم من يقول: مات أبوه بلا خَلَفٍ، ومنهم من يقول: حَمْلٌ، ومنهم من

[1] النوبختي: فرق الشيعة. ص79.

يقول: إنه وُلِدَ قَبْلَ موت أبيه بسنتين وهو المُنْتَظَرُ، غير أنّ الله عزّ وجلّ يُحِبُّ أن يمتحن الشيعة، فعند ذلك يرتاب المبطلون يا زرارة..."[1]. ومن الواضح أن هذا النص وُضع بعد وفاة الإمام الحادي عشر؛ لأنه يصف حالة الشيعة في ذلك الوقت، وكيف اعترف أغلبهم بالحقيقة وتنكّر قليل منهم لتلك الحقيقة وادعوا وجود ولد مخفيّ. وقد نسَبَه واضعه إلى جعفر الصادق -الذي مات قبل ذلك بأكثر من مائة سنة- ليُظهر أن جعفر الصادق كان يعلم الغيب الذي سيقع في المستقبل؛ فأخبر بما سيقع بعد موت الإمام الحادي عشر، وهي محاولة لإقناع أتباع الفرقة بما ادعاه منظّروها من وجود ولد مخفيّ سيظهر في المستقبل.

لقد كان عدم وجود ولد للحسن العسكريّ (الإمام الحادي عشر) يمثِّل مَصْدَر قَلَقٍ لدى الأوساط الشيعيّة التي تُؤْمِن بإمامته ومرجعيَّتِه، كما كان يمثِّل مَصْدَراً للتَّشَفِّي مِن قِبَل الخُصُوم السياسيّين.

ومما يدل على أن الأوساط الشيعية كانت تعلم بعدم وجود ولد للإمام الحادي عشر ما رواه الكليني بسنده أن أبا هاشم الجعفري قال: "قلت لأبي محمد (الإمام الحادي عشر) عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك، فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سَلْ، قلت: يا سيدي هل لك ولد؟ فقال: نعم، فقلت: فإن حَدَثَ بِك حَدَثٌ فأيْن أسْأَل عنه؟ قال: بالمدينة"[2]. يظهر من هذا النصّ أنّ كون الإمام الحادي عشر ليس له ولد كان أمراً معروفاً ومشتهراً بين الناس؛ إذ لو لم يكن الأمر كذلك لَمَا كان مِثْلُ هذا السؤال مُسْتَسَاغاً ولا كان لَهُ دَاعٍ. فأنت لا تسأل شخصاً هل له ذريّة؟ إلاَّ إذا كان عَهْدُكَ به أنّه لا ذُريّة له. وأغرب ما في السؤال هو قول السائل: "فإن حدث بك حدث فأين أسأل عنه" فهو سؤال غريب لا داعي له؛ إذْ من الطبيعي أنه إذا حَدَثَ حَدَثٌ بالرجل أن تكون ذريّته في بَيْتِه عند أسرته! وما دخل المدينة، وعائلة الإمام الحادي عشر كانت تسكن في سامراء (سُرّ مَن رَأَى)، والشيعة أنفسهم يقولون إنه اختفى في سرْداب هناك.

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص135.

[2] المرجع نفسه. ج2. ص118.

وقد كانت حقيقة عدم وجود ولد للإمام الحادي عشر مصدر حيرة للشيعة بعد وفاته: مَنْ يُعَوِّضُه؟ وماذا يفعلون مع انقطاع سلسلة الإمامة؟، وقد نقل الكليني بعض الحالات من تلك الحيرة التي عمّت أتباع الحسن العسكري، فقد روى بسنده عن حمدان القلانِسيّ قال: "قلت للعُمَري [النائب الأول الذي عين نفسه نائبا عن الإمام الغائب] قد مضى أبو محمد الحسن العسكري عليه السلام؟، فقال لي: قد مَضَى ولكن قد خَلَّفَ فيكم مَنْ رَقَبَتُه مثْل هذه وأشَارَ بِيَدِه"[1]. فهذا الشيعي يتساءل في حَيْرة: قد مات أبو محمد دون أن يترك ولدا فمن سيَخْلُفُه؟ وهو تساؤل يدلّ على أنّه كان معلوماً لدى عامة الشيعة أن أبا محمد (الإمام الحادي عشر) لم يكن له أولاد، وأنه لا يوجد من يَخْلُفَه، ولو كان له وَلَدٌ لَمَا كان مثْل هذا السؤال مُسْتَسَاغاً من واحد من الشيعة.

وروى الكليني أيضا بسنده عن عبد الله بن جعفر الحِمْيَرِي قال: "اجتمعت أنا والشيخ أبو عمْرو [أي العمري، النائب الأول] -رحمه الله- عند أحمد بن إسحاق فَغَمَزَنِي أحمد بن إسحاق أن أسْأَلَه عن الخَلَف، فقلت له: يا أبا عمرو إني أُرِيد أن أسألك عن شيء وما أنا بِشَاكٍّ فيما أريد أن أسألك عنه؛ فإنّ اعتقادي ودِينِي أنّ الأرض لا تخلو مِن حُجَّة...، قال: فخرَّ أبو عَمْرو ساجداً وبَكَى ثُمّ قال: سَلْ حاجَتَك، فقلت: أنْت رأَيْتَ الخَلَف مِن بعد أبي محمد عليه السلام؟ فقال: أيْ والله ورَقَبَتُه مثْل ذا وأَوْمَأَ بيده، فقلت له: فبقيّت واحدة، فقال لي: هات، قلت: فالاسم؟ قال: مُحَرَّمٌ عليكم أنْ تسْأَلوا عن ذلك ولا أقول هذا من عندي، فليس لي أن أحلِّل ولا أحرِّم، ولكن عنه عليه السلام، فإنّ الأمْر عنْد السُّلْطان أنّ أبا محمد مَضَى ولم يُخَلِّف ولداً، وقُسِّم ميراثه وأَخَذَه مَن لا حقَّ له فيه، وهو ذَا عِيالُه يجولون، ليس أَحَدٌ يَجْسُر أن يتعرّف إليهم أو يُنِيلَهُم شيئاً، وإذا وَقَع الاسم وَقَع الطَّلب، فاتَّقُوا الله وأَمْسِكُوا عن ذلك"[2].

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص118.

[2] المرجع نفسه. ج2. ص120-122.

فهذان شيعيان في حيرة من أمرهما يسألان العمري إذا كان يوجد فعلاً ولد مخفيٌّ للإمام الحادي عشر المُتَوَفَّى. وقول أحد السائلين: "وما أنا بِشَاكٍّ فيما أريد أن أسألك عنه فإنّ اعتقادي ودِينِي أنّ الأرض لا تخلو مِن حُجَّةٍ": دليل صريح على الشكِّ؛ لأن التظاهر بعدم الشكِّ دليلٌ على وجوده، وإلاّ فما الحاجة إلى السؤال؟ وقوله: "فإنّ الأمْر عنْد السُّلْطان أنّ أبا محمد مَضَى ولم يُخَلِّف ولداً": اعترافٌ بأنّ كون الإمام الحادي عشر مات ولم يترك ولداً كان أمراً معروفاً ومشهورا. والنهيُ عن السؤال عن الاسم أكبر دليل على عدم وجود الولد أصلاً، وإلاّ فما الدّاعي إلى النّهي عن السؤال عن الاسم إذا كان صاحب الاسم موجوداً؟ ولست أدري لماذا خَرَّ أبو عمر ساجداً باكيّاً؟ هل حَسْرَةً على كون الإمام الحادي عشر مات دون أن يترك ولداً؟ أم تعظيماً للسؤال وتخوُّفاً من الإجابة عليه؟

وما ورد في هذه الرواية من تلميح إلى الربط بين اختفاء الولد والخوف عليه من السلطان لا معنى له؛ لأنه لم يذكر التاريخ أنّ الأمويين أو العباسيين قد تعرَّضوا بأيّ سوء لأبناء العلويين من الأولاد والصبيان، بل إنهم لم يتعرَّضُوا بسوء للرجال الذين اتخذهم الشيعة أئمة لهم، إلاّ من أعلن منهم الثورة على السلطة القائمة (الحسين بن عليّ)، أو شكوا في أنه يخطط للثورة (موسى بن جعفر الصادق الذي تعرض للسجن ومات في سجنه)، أما الذين لم يظهر منهم ذلك فإنهم لم يتعرضوا لأيّ أذى، بل كان خلفاء الأمويين والعباسيين يكرمونهم بالعطايا والهدايا.

أمّا كون عدم وجود ولد للإمام الحادي عشر يخلفه مصدراً لِتَشَفِّي الخصوم السياسيين، فما رواه الكليني بسنده عن أحمد بن محمد بن عبد الله قال: "خرج عَنْ أبي محمد عليه السلام حين قُتِل الزبيري لعنه الله: هذا جزاءُ من اجترأ على الله في أوليائه، يزعم أنه يقتلني وليس لي عقب، فكيف رأى قدرة الله فيه، وولد له ولد سماه (م ح م د) في سنة ستّ وخمسين ومائتين"[1]. فهذا نَصٌّ صريح في أنّ كون الحسن العسكري لم يكن له أيّ ولد كان أمراً معروفا، وكان ذلك سبباً لِتَشَفِّي بعض الخصوم السياسيين.

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2، ص118-119.

محاولات الخروج من مأزق انقطاع سلسلة الإمامة:

بذل منظّرو فرقة الشيعة الإثني عشرية جهودا كبيرة للخروج من ذلك المأزق، وإيجاد تبرير مقنع لافتراض وجود الإمام الثاني عشر، وقد اتسمت تلك الجهود بالاضطراب والتضارب؛ فبعض الروايات تتحدث عن أنه لم يره أحد، وبعضها يقول إنه كان معروفا لدى كثير من الناس، وبعضها يذكر له اسما، وبعضها الآخر يحرّم تسميته والسؤال عن اسمه. وسيكون من المفيد نقل صورة لتلك الجهود المضطربة من خلال الروايات التي وردت في كتاب الكافي للكليني.

رأى بعض منظري الشيعة الإثني عشرية أنّ أفضل طريق لإثبات وجود الإمام الثاني عشر هو: القول بعدم رؤيته أصلاً من قِبَلِ أيّ أحد من الناس وأن اسمه غير معروف، وللتّأكيد على ذلك وضعوا روايات منسوبة إلى بعض الأئمة تحرِّم رؤيته وتحرِّم السؤال عن اسمه، وتوجِبُ على الأتباع التّصديق بكلّ ما يقول لهم منظِّرو المذهب دون أيّ تردُّد أو استفسار. روى الكليني بسنده عن داود بن القاسم قال: "سمعت أبا الحسن [الإمام العاشر] عليه السلام يقول: الخَلَفُ من بعدي الحسن، فكيف لكم بالخَلَفِ مِن بعد الخَلَف؟ فقلت: ولِمَ جعلني الله فداك؟ فقال: إنكم لا تَرُون شَخْصَه ولا يحلّ لكم ذكره باسمه، فقلت: فكيف نذكره؟ فقال: قولوا: الحُجَّة من آل محمد عليهم السلام "[1].

وروى الكليني بسنده عن الريّان بن الصّلت قال: "سمعت أبا الحسن الرِّضا عليه السلام (الإمام الثامن) يقول -وسُئِل عن القائم- فقال: لا يُرَى جِسْمُه ولا يُسَمَّى اسمه"[2].

فهذان قولان منسوبان لإمامين -يرى الشيعة أنّهما معصومان لا يخطئان ولا تجوز مخالفة قولهما- يَنُصَّان على أنّه لا يجوز لأيّ أَحَدٍ رؤية الإمام الثاني عشر ولا ذكره باسمه، بل إنه قد نُسِب إلى الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق أنه كفَّر مَن

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2، ص117؛ ج2، ص126.

[2] المرجع نفسه. ج2. ص126.

يُسمِّي الإمام الثاني عشر باسمه. روى الكليني بسنده: "عن ابن رئاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صاحب هذا الأمر لا يُسَمِّيه باسمه إلاّ كافر"[1].

ومقتضى هذه الروايات أنه لا يمكن لِعَيْن أَحَدٍ من الناس أنْ ترى جَسَدَ الإمام الثاني عشر ولو لحظة واحدة، كما لا يجوز ذكر اسمه، وأن من ذكر اسمه فهو كافر. ولكن بعض مُنَظِّري المذهب الشيعي الإثني عشري رأوا أنّ القول بعدم رؤية الإمام الثاني عشر سوف يكون اعترافاً ضمنيّا بعدم وجوده، وأنه من العسير إقناع القواعد الشعبية للشيعة بوجود إمام لم يره أي أحد من الناس، فحاولوا أن يثبتوا أن بعض الشيعة قد رآه فعلاً ليكون ذلك دليلاً على وجوده. وقد عقد الكليني لذلك باباً في كتابه أصول الكافي بعنوان: "باب في تسمية من رآه عليه السلام"[2].

ولكن هذه الرؤية زيادة عمّا فيها من معارضة واضحة لِمَا نسبوه إلى جعفر الصادق، وأبي الحسن الرضا، وأبي الحسن الهادي من عدم جواز رؤيته ولا تسميته، فإن فيها اضطرابا شديدا؛ فمنهم من يثبت أنّ الرؤية كانت سِرِّيّة لأشخاص معيَّنِين فقط داخل البيت، ومنهم من يقول إنه رآه طفلاً في الخارج بعيداً عن البيت، ومنهم مَن يَزْعُمُ أنّه رآه شابّاً في مكّة.

روى الكليني بسنده عن رجل من أهل فارس قال: "أتيتُ سامِرّاء ولَزِمْت باب أبي محمد عليه السلام فدعاني، فدخلت عليه وسلّمت فقال: ما الذي أَقْدَمَكَ؟ قال: قلت: رغبةً في خدمتك، قال: فقال لي: فالْزم الباب، قال فكنت في الدار مع الخدم، ثم صِرت أشتري لهم الحوائج من السّوق وكنت أدخل عليهم من غير إذن إذا كان في الدار رجال. قال: فدخلت عليه يوماً وهو في دارِ الرجال، فسمعت حركة في البيت فناداني: مَكَانَك لا تَبْرَح، فلم أجْسُرْ أن أدخل ولا أخرج، فخرجت عليَّ جاريّة معها شيء مغطى، ثُمّ ناداني ادخل، فدخلت، ونادى الجاريّة فرجعت إليه، فقال لها: اكشفي عمَّا معك، فكشَفَت عن غلام أبيض حَسَن الوجه وكشف عن شَعْرِ بطْنه فإذا

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص126-127.

[2] المرجع نفسه. ج2. ص120-125.

شعر نابت من لُبَّتِهِ إلى سرّته أخضر ليس بأسود، فقال: هذا صاحبكم، ثم أمرها فحملته، فما رأيته بعد ذلك حتى مضى أبو محمد عليه السلام"[1].

ومقتضى هذه الرواية أنّ وجود الإمام الثاني عشر كان سِرّاً؛ فهذا الرّجل بقي شهوراً أو سنوات يَخْدُم البيت وهو ملازم لباب البيت؛ بمعنى أنه يرى كلّ من يدخل إلى البيت أو يخرج منه، وكان خَادِما بالبيت يدخل ويخرج بغير حاجة إلى استئذان، ولم يَرَ في يوم من الأيام هذا الولد -الذي صار عمره خمس سنوات- يَتَحَرَّك أو يَلْعَب في البيت أو يخرج من باب البيت أو يدخل؟

كما يوحي هذا النصّ بأنّ حركة هذا الولد في البيت كانت تَتِمُّ في غاية السرّية، فبمجرد أن سمع حَرَكَةَ نَقْلِهِ جاءه الأمر بأن يقف مكانه ولا يتحرك حتى لا يرى نقل الولد من مكان إلى مكان، والولد يُنْقَل كأنّه "شيء مُغَطّى" حتى لا يعرف أحد ممن في البيت ماذا تحت الغطاء، وقد كان من كَرَم الإمام العسكري على هذا الخادم أن سمح له برؤية صاحب الزمان فكشف له عن وجهه، ثم عن شعر نابت في صدره وبطنه -وكأنه في سِنّ البلوغ مع أنهم يقولون إن عمره عند اختفائه كان حوالي خمس سنوات فقط-، ثم أُخْفِيَ الطفلُ بعد ذلك في البيت ولم يتمكّن من رؤيته بعد ذلك إلى أن مات أبو محمد الإمام الحادي عشر.

وإذا كان هذا الخادم الذي يحرس باب البيت ويدخل على أهل البيت في كلّ وقت بغير استئذان لم يتمكّن من رؤية الولد إلاّ مرّة واحدة بعد أن كُشِفَ عنه الغطاء، فإن عمّةَ أبِ الولد وهي تسكن في بيت آخر ولا تأتي إلاّ زائرة فقط كانت ترى الولد كثيرا، روى الكليني بسنده: "عن حكيمة ابنة محمد بن عليّ عليه السلام وهي عمّة أبيه أنّها رأته ليلة مولده وبعد ذلك"[2]. ومقتضى هذه الرواية أنه لم تكن في ولادة ولا نشأة الإمام الثاني عشر سِرّيّة، إذ أن عمّته هذه رَأَتْه ليلة ولادته ورأته بعد ذلك، فكيف لم يره هذا الخادم الذي كان يحرس الباب؟

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص119-120.

[2] المرجع نفسه. ج2. ص122.

وتنصّ نظرية الغيبة عند الشيعة على أن الإمام الثاني عشر قد اختفى ودخل مرحلة الغيبة الصغرى بعد وفاة والده مباشرة، وأنه لم يكن هناك أيّ اتصال بينه وبين الشيعة بعد ذلك؛ إلاّ من خلال أرْبعة وكلاء شغلوا منصب الوكالة[1]، ولكنّ الكليني روى روايات كثيرة تخالف القول باختفاء الإمام الثاني عشر، وتَنُصُّ صراحة على أنّه كان يعيش بين الناس ويلتقي بهم وأنّ الناس كانوا يرونه ويعرفونه. روى الكليني بسنده عن أبي عليّ أحمد بن إبراهيم بن إدريس، عن أبيه أنه قال: "رأيته عليه السلام بعد مُضَيِّ أبي محمّد حين أيْفَعَ وقبَّلْت يديْه ورأسه"[2]. فهذا يزعم أنه رآه بعد وفاة أبيه الحسن العسكري عندما صار فَتًى يافِعاً وقبَّل رَأْسَه ويديه، ويعني ذلك أنه رآه بعد وفاة أبيه بسنوات لأن أباه تركه في الخامسة من عمره.

وروى الكليني بسنده: "عن موسى بن جعفر وكان أَسَنَّ شيخ من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعراق؛ فقال: رأيته بين المسجدين وهو غلام عليه السلام". وقد علَّق شارح أصول الكافي على عبارة: "المسجدين" بأن المقصود بهما: "إما مسجدي مكة والمدينة، أو مسجدي الكوفة وسهلة، أو مسجدي سهلة وصعصعة"[3].

وروى الكليني بسنده عن خادم لإبراهيم بن عبْدة النيسابوري أنّها قالت: "كنت واقفة مع إبراهيم على الصّفا فجاء عليه السلام حتى وقَفَ على إبراهيم وقَبَضَ على كِتَاب مناسكه وحدَّثَه بأشياء"[4].

وروى بسنده: "عن أبي عبد الله بن صالح أنه رآه عند الْحَجَر الأسْود والنّاس يتجاذبون عليه وهو يقول: مَا بهذا أُمِرُوا"[5].

---

[1] الصدر: محمد باقر (1417هـ). بحث حول: المهدي عجل الله فرجه. تحقيق: وتعليق عبد الجبار شرارة. قم: مركز الغدير للدراسات الإسلامية. ص108.

[2] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص123.

[3] المرجع نفسه. ج2. ص122.

[4] المرجع نفسه. ج2. ص123.

[5] المرجع نفسه. ج2. ص123.

فهذه الروايات تزعم أن الإمام الغائب كان يحضُر مناسِك الحجّ مع الناس، وهو معروف لدى الشّيعة بأنّه هو الإمام الثاني عشر، فكيف يُقال إنه كان في حالة اختفاء وغيبة؟

الغيبة الصغرى:

لم يكن من السهل على القواعد الشعبية للشيعة أن تهضم فكرة القول بغيبة الإمام والبقاء من غير زعيم لها، فكان لابد من القول بغيبة مؤقتة، وقام شخص يدعى عثمان بن سعيد العمري وادعى أنه على اتصال بالإمام الغائب، وأن الإمام الغائب قد عيّنه وكيلا عنه ينقل تعليماته إلى القواعد الشيعية، وبعده ادعى ابنه محمد بن عثمان بن سعيد العمري أنه الوكيل الثاني، ثم ادعى أبو القاسم الحسين بن روح أنه الوكيل الثالث، ثم ادعى أبو الحسن عليّ بن محمد السمري أنه الوكيل الرابع[1]. وبعد ذلك انتهت مرحلة الغيبة الصغرى، وأُعْلِنَت الغيبة الكبرى التي لا تُعرَفُ نهايتُها ولا يوجد فيها وكيل مُعيَّن للإمام الغائب.

لقد كانت فكرة تعيين وُكَلاَءَ ونوّاب للإمام الغائب يبشرون الأتباع بقُرْبِ عودته، ويعللونهم بالأماني من أجل مساعدتهم على تكييف أنفسهم شيئا فشيئا على قبول عدم وجود الزعيم الروحي (الإمام)، والتمهيد لإعلان الغيبة الكبرى. روى الكليني عن عليّ بن يقطين قال: "قال لي أبو الحسن عليه السلام[2]: "الشيعة تُرَبَّى بالأماني منذ مائتي سَنَة". ثم روى حواراً بين عليٍّ هذا وأبيه يقطين: "قال يقطين لابنه عليّ بن يقطين: ما بالنا قيل لنا فكان، وقيل لكم فلم يكن؟ قال: فقال له عليّ: إنّ الذي قِيل لنا ولكم كان من مَخْرَجٍ واحد، غير أنّ أمْرَكُم حَضَر، فأُعْطَيتُم مَحْضَه، فكان كما قيل لكم، وإن أمْرَنا لم يحضُر، فعُلِّلْنا بالأماني، فلو قيل لنا: إنّ هذا الأمر لا

---

[1] الصدر: محمد باقر. بحث حول: المهدي عجل الله فرجه. ص109.

[2] المقصود به هو الإمام السابع: أبو الحسن موسى بن جعفر الصادق (ت 183هـ).

يكون إلاَّ إلى مائتي سنة أو ثلاثمائة سنَة لقسَتْ القلوب، ولرجَع عامّة الناس عن الإسلام*، ولكن قالوا: ما أسْرعَه وما أقْربه تألُّفاً لقلوب الناس وتقريبا للفَرَج"[1].

ومن باب التّعليل بالأماني وتشجيع الأتباع على القبول بفكرة الغيبة والعيش على أَمَل عودة الإمام الغائب، وضعوا نصوصا ترغبهم في ذلك ترغيبا شديدا وتعدهم بأجر عظيم. وفي هذا السياق أسند الكليني إلى أبي جعفر أنه قال في فضل المنتظرين للإمام الغائب: "... واعلموا أنّ المنتظر لهذا الأمر له مثل أَجْرِ الصّائم القائم، ومن أَدْرَكَ قائمنا [أي المهدي المنتظر] فخرج معه فقَتَل عدوَّنا كان له مثل أَجْرِ عشرين شهيدا، ومن قُتِل مع قَائِمِنَا كان له مثل أَجْرِ خمسة وعشرين شهيدا"[2].

ويا له مِن أجْرٍ مُغْرٍ يجعل الإنسان ينْتظر الإمام الغائب بشوق ولَهْفَة، فهو بمجرد انتظاره ينال أجْرَ الصائم القائم، أما إذا كُتِبَ له شرَف إدراك وقت خروج الإمام الغائب فإن الأجْرَ سوف يكون أعظم؛ فمجرَّد قتْلِ واحدٍ مِن أعْدَاء الشيعة مِن الفرق الشيعية المخالفة للشيعة الإثني عشريّة أو مِن أهل السّنة يمنحه أجْرَ عشرين شهيداً، فإذا مَنَّ الله تعالى عليه بالموت تحت لواء الإمام القائم فإنه لا يأخذ أَجْرَ شهيد واحد فقط، بل له أجْر خمسة وعشرين شهيدا.

وروى الكليني بسنده عن المُفَضَّل بن عمر عن أبي عبد الله قال: "أقرب ما يكون العباد من الله جلَّ ذكره وأَرْضَى ما يكون عنهم إذا افتقدوا حُجَّة الله جلَّ وعزَّ [يعني المهدي المنتظر]؛ ولم يظهر لهم ولم يعلموا مكانه وهم في ذلك يعلمون أنه لم تبطل حُجَّةُ الله عزّ وجلّ ذِكْرُه ولا ميثاقه، فعندها فتوقَّعُوا الفَرَج صباحاً ومساءً فإن أشدَّ ما يكون غَضَبُ الله على أعدائه إذا افتقدوا حُجَّتَه ولم يَظْهَر لهم. وقد عَلِمَ أنّ أولياءه لا يرتابون ولو علم أنّهم يرتابون ما غيَّبَ حُجَّتَه عنهم طَرْفَة عيْن، ولا يكون ذلك إلاّ على رأس شِرَار الخَلْق"[3].

* مراده بكلمة "الإسلام" هنا هو المذهب الشيعي.

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص192-193.

[2] المرجع نفسه. ج3. ص315.

[3] المرجع نفسه. ج2. ص127-128.

وترى أنّ هذه الرواية جمعت متناقضات ثلاث: فهي تجعل وَقْت غيّاب الإمام هو أفضل وقت للنّاس إذْ يكون الناس قريبين من الله تعالى في ذلك الوقت، ويكون الله سبحانه وتعالى راضيا عنهم تمام الرّضا، وهي من جهة ثانية تجعل وقت غياب الإمام هو أسوأ وقت لأنه لا يحدث إلاّ مع شَرَارِ الخَلْقِ، ومن جهة ثالثة تصف ذلك الوقت بأنه أسوأ وقت لأن غَضَبَ الله تعالى على الأعداء الذين لا يؤمنون بنظريّة الإمامة الإثني عشريّة يكون في قمته في هذا الوقت. فهل أصبح الشيعة منذ وفاة الإمام الحادي عشر إلى يومنا هذا من شرار الخلق هم أيضاً؟ لأن قوله: "ولا يكون ذلك إلا على شرار الخلق" شامل لهم أيضا، وكيف يصبحون من شِرَار الخَلْقِ وهُم الذين يَصِفُهُم هذا القول بأنّهم أولياء الله تعالى الذين لا يرتابون في وجود الإمام الذي لم يثبت له وجود؟

الغيبة الكبرى:

في البداية وعَدَ الذين نصبوا أنفسهم وكلاء للإمام الغائب القواعد الشيعية بعودة الإمام بعد سبعين سنة، ثم بعد فترة زادوا المدة إلى الضِّعف فجعلوها مائة وأربعين سنة، وبعد مدة أخرى قالوا إن مدة غيبته مفتوحة ولا يدري أحد نهايتها. روى الكليني بسنده في باب: "كراهية التوقيت" عن أبي حمزة الثمالي قال: "سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: يا ثابت إنّ الله تبارك وتعالى قد كان وَقَّتَ هذا الأمر [غيبة الإمام الثاني عشر] في السبعين، فلما أنْ قُتِلَ الحسين صلوات الله عليه اشتَدَّ غضب الله تعالى على أهْلِ الأرض، فَأَخَّرَه إلى أربعين ومائة، فحدَّثناكم فَأَذَعْتُم الحديث، فكشفْتُم قنِاع السّتْر، ولم يجعل الله له بعد ذلك وقتاً عندنا، ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمُّ الكتاب"[1].

يبدو أن عدم تحقُّق الوعُود التي وَعَدَ بها وكلاءُ الإمام الغائب بظهور المهدي قد أثار شكّا واضطراباً في أوساط الشيعة؛ فقد طال الانتظار ولم تَصْدُق التّنبؤات التي أُخْبِرُوا بها، وكان لابد من تبرير لذلك، فنسبوا إلى أبي جعفر محمد الباقر -عليه

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص190.

رحمة الله- النهي عن السؤال عن وقت رجوع الإمام الغائب، ووجوب الالتزام بالتصديق بكلّ ما يُرْوى لهم عن الأئمة، والتّسليم بذلك سواء تحقَّق أو لم يتحقّق. روى الكليني عن عبد الرحمن بن كثير قال: "كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه مِهْرَم، فقال له: جُعِلْتُ فداك أخبرني عن هذا الأمر الذي ننتظره متى هو؟ فقال: يا مهرم كذب الوقَّاتون، وهَلَك المسْتَعْجِلُون، ونَجَا المسَلِّمُون"[1]. وروى الكليني بسنده عن الفضل بن يسار، عن أبي جعفر قال: "قلت: لهذا الأمر وقت؟ فقال: كذب الوقَّاتُون، كذب الوقَّاتُون، كذب الوقَّاتُون، إنّ موسى عليه السلام لما خرج وافداً إلى ربِّه واعدهم ثلاثين يوما، فلمّا زاده الله تعالى على الثلاثين عشْرا قال قومه: قد أخْلَفَنا موسى فصنعوا ما صنعوا. فإذا حدَّثناكم الحديث فجاء على ما حدَّثْناكم [به] فقولوا: صدق الله، وإذا حدَّثْناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدَّثْناكم به فقولوا: صدق الله، تؤجروا مرتين"[2]. هكذا يجب أن يكون موقف أتباع المذهب الشيعي: التَّصديق بكلّ ما يُروَى لهم عن أئمتهم سواء وقَع ما أُخْبِرُوا به صحيحاً أو خطأً، بل إنّ الأجرَ يكون أعظم عندما يُصدِّقوا بما نُسِب إلى الأئمة على الرغم من ظهور خطئه وكذبه.

ويبدو أنّ الذي وضع هذا الخبر ونسبه إلى أبي جعفر لم ينتبه إلى وجود شخص آخر؛ قد وضع خبرا آخر ونسبه إلى إبي جعفر نفسه يحدد فيه وقت العودة بسبعين سنة، ثم بمائة وأربعين سنة، فهل أصبح أبو جعفر يصف نفسه بالكذب عندما وقَّت لهم ظهور المهدي بعد سبعين سنة؟

وبهذا نرى أنه بعد أن مُهِّدَت النفوس لقبول فكرة الغيبة، انتقل منظرو الفرقة إلى القول بالغيبة الكبرى ونفي التوقيت، وإلزام الناس بالتّصديق بذلك والتّسليم به وعدم الاستعجال. وهكذا بدأت مرحلة الغيبة الكبرى، وتَمّ الاستغْناء عن فكرة النّواب والوكلاء المعيَّنين، وتُرِكَ أمْر قيادة التيار الشيعي -الذي اكتمل بِناءُ نظرياته الأساسية في المجال السياسي والفكري والفقهي- لعلماء المذهب ومنظِّريه. يقول رجل الدين

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص191.

[2] المرجع نفسه. ج2. ص191-192.

الشيعي محمد باقر الصدر: "وقد عبَّر التحوُّل من الغيبة الصغرى إلى الغيبة الكبرى عن تحقيق الغيبة الصغرى لأهدافها وانتهاءِ مهمَّتها لأنها حصَّنَت الشيعة بهذه العمليّة التدريجيّة عن الصدمة والشعور بالفراغ الهائل بسبب غيبة الإمام، واستطاعت أن تُكيِّف وضع الشيعة على أساس الغيبة وتُعِدَّهم بالتّدريج لتقبّل فكرة النيابة العامة عن الإمام، وبهذا تحوَّلت النيّابة من أفراد منصوصين إلى خطّ عام وهو خطّ المجتهد العادل البصير بأمور الدنيا والدين تبعاً لتحوُّل الغيبة الصغرى إلى غيبة كبرى"[1].

دفاع مستميت:

لقد بذل مُنَظِّرُو المذهب الشيعي جهداً عظيماً لإثبات عقيدتهم في الإمامة، وإثبات أنّ الأئمّة الذين اختاروهم هم حُجَّةُ اللهِ تعالى على خَلْقِهِ، وهم الطريقُ الوحيدُ إلى الله سبحانه وتعالى، وأنّ سلسلتهم لا يمكن أن تنقطع على الأقلِّ نظريّاً؛ فلما انقطعت سلسلة الإمامة واقعيّاً بعد موت الإمام الحادي عشر (260هـ)، افترضوا وجود الإمام الثاني عشر ومدّدوا حياته إلى أجل غير مسمى، وهو حيّ موجود إما داخل سرداب في مدينة سامراء -على قول بعضهم- أو هو موجود ويعيش بين الناس منذ سنة 256هـ إلى يومنا، يمشي في أسواقهم ويبيع ويشتري منهم، ولكن لا أحد يعرفه -على قول بعضهم الآخر-. وتظهر ضخامة الجهد الذي بذلوه عندما تَطَّلِعُ على مصدرهم الأساسي الذي جمع جزءا كبيرا من تلك الجهود التَّنْظِيرِيَّة، وهو أصول الكافي، حيث بلغ الجزء المخصَّص لإثبات إمامة الأئمة وحُجِّيَّتِهم ووجود الإمام الثاني عشر، وهو بعنوان: "كتاب الحُجَّة" 664 صفحة، هذا فضلاً عن أنّ الأجزاء الأخرى تدور في مجملها حول الموضوع نفسه.

وعلى الرغم من ضخامة هذا الجهد، وكثرة الاستدلالات، والاستماتة في محاولات إثبات وجود الإمام الثاني عشر، إلاّ أنّ ذلك البناء كان هَشّاً ضعيفَ الأركان، ولم يكن كافيّاً لإقناع حتى طوائف الشيعة الذين أقروا بعدم وجود الإمام

---

[1] الصدر: محمد باقر. بحث حول: الإمام المهدي عجل الله فرجه. ص110.

الثاني عشر. وقد بعث ذلك الفشل الغضب في نفوس منظري فكرة الإمام الغائب، وأثار في نفوسهم الحقد على أولئك الناس، فَصَبُّوا عليهم شتائمهم ولعناتهم، فوصفوهم بأنهم: "أشباه الخنازير"، وأنهم "أمّة ملعونة"، وقد سَجَّلَ الكليني نماذج من ذلك: منها ما رواه بسنده عن سدير الصيرفي فيما ينسبه إلى جعفر الصادق: "إنّ في صاحب هذا الأمر [المهدي المنتظر] شَبَهاً من يوسف عليه السلام، قال: قلت له: كأنّك تَذْكُرُ حياته أو غيبته؟ قال: فقال لي: وما يُنْكِرُ من ذلك هذه الأمَّةُ أَشْبَاهُ الخنازير، إنّ إخوة يوسف عليه السلام كانوا أسباطاً أولاد الأنبياء تاجروا يوسفَ وبايعوه وخاطبوه وهم إخوته وهو أخوهم، فلم يعرفوه حتى قال: أنا يوسف وهذا أخي، فما تُنْكِرُ هذه الأمَّةُ الملعونة أن يفعل الله عزّ وجلّ بِحُجَّتِهِ في وقت من الأوقات كما فعل بيوسف. إنّ يوسف عليه السلام، كان إليه مُلْكُ مصر وكان بينه وبين والده مسيرة ثمانية عشر يوماً، فلو أراد أنْ يُعْلِمَهُ لَقَدَرَ على ذلك، لقد سار يعقوب وولده عند البِشَارَةِ تسعة أيام من بَدْوِهِمْ إلى مصر. فما تُنْكِرُ هذه الأمّة أن يفعل الله عزّ وجلّ بِحُجَّتِهِ كما فعل بيوسف، أنْ يمشي في أسواقهم ويَطَأَ بُسُطَهُم حتى يأذن الله في ذلك له، كما أذن ليوسف، قالوا: أئنك لأنت يوسف؟ قال: أنا يوسف"[1].

لقد كان مُنَظِّرُو المذهب الشيعي يَسْبَحُون ضِدَّ التيار؛ فهم يسعون إلى رفع مجموعة من الأشخاص -اختاروهم ليكونوا رموزاً لهم- إلى مرتبة الرُّسل والأنبيّاء، وجعلوهم ورثة الرسول صلى الله عليه وسلم والأوصيّاء على الإسلام والمسلمين، ويريدون من الناس الاقتناع بذلك والتّسليم به في الوقت الذي يقرأ فيه المسلمون في القرآن الكريم أنّ الرسالة قد خُتِمَتْ بالرسول صلى الله عليه وسلم، وأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد بَلَّغَ الرسالة كاملةً إلى المسلمين قَبْلَ موته، وأنّ الله تعالى لم يجعل الوصاية لأحدٍ على هذا الدين، وأنّ مسؤولية الالتزام بالدين وتبليغه والدفاع عنه هي مسؤولية جميع أفراد الأمة الإسلامية، ولا يرون لأولئك الرجال الذين نصبهم الشيعة أوصيّاء على الإسلام والمسلمين أيَّة مِيزَةٍ على غيرهم من المسلمين؛ سوى رغبة بعض الشيعة في تفضيلهم على غيرهم ومحاولة إقناع الناس باتباع رغبتهم تلك.

---

[1] الكليني: أصول الكافي. ج2. ص134.

الأدلّة على وجود المهدي:

ذكر رجل الدين الشيعي محمد باقر الصدر أنه قد أُحْصِي من السّنَّة أربعمائة حديث واردة في المهدي، كما أُحْصِي مجموع الأخبار الواردة في الإمام المهدي من طرق الشيعة وأهل السنّة معاً فكان أكثر من ستة آلاف رواية، ويقول: "وهذا رقم إحصائيّ كبير لا يتوفّر نظيره في كثير من قضايا الإسلام البديهيّة التي لا يشكّ فيها مُسلم عادة"[1].

نعم إن قضايا الإسلام البديهية والمسائل الشرعية الثابتة يكفي في إثباتها نص أو بضعة نصوص صحيحة، وهي ليست في حاجة إلى كثرة الاستدلال والتأليف، وإنما تكون كثرة الاستدلال والتّأليف في المسائل المشكوك في ثبوتها وصحتها، وهي التي تكون محلّ اختلاف بين الناس وإنكار من بعضهم. وكلّما كَثُرَ الاستدلال على مسألة كان ذلك دليلاً على عظمة الشكّ فيها وضعف أدلتها.

إن تلك الأرقام التي يذكرها قائمة على المبالغة والتدليس، حيث إن الروايات يعود أصلها إلى عدد قليل، ولكن شيوع تناقلها وتكرُّره في كُتُب متعددة عند المتأخرين يجعل عددها ضخما. هذا فضلا عن أن جميع المرويات المتعلقة بالمهدي المنتظر إما موضوعة أو ضعيفة لا يثبت بها دليل، والكثرة التي يتحدث عنها باقر الصدر هي كثرة الموضوعات والروايات الهشّة، وتلك الكثرة لا تزيدها قوة، بل تدل على الاستماتة في محاولة إثبات ما ليس له ثبوت. إن تلك الكَثْرة تدلّ على الشّكّ الكبير الذي يحيط بهذه القضيّة، وهي تُذكِّرُنا بما رُوِي من أنّ الفخر الرازي مَرَّ ذات يوم في موكب من تلاميذه بعجوز، فرأت العجوز الموكبَ مهيباً فسألت: من هذا الرجل؟ فقيل لها: هذا الإمام الفخر الرازي الذي يملك ألف دليل ودليل على وجود الله وصفاته، فقالت: لو لم يكن عنده ألفُ شكّ وشكّ لما احتاج إلى ألفِ دليل ودليل.

والخلاصة أنّ تلك الجهود المستميتة في جمع الأدلة للدفاع عن فكرة المهدي المنتظر دليل على هشاشة الفكرة وضعفها الشديد الذي يصل إلى درجة الوهم، وهو

---

[1] الصدر: محمد باقر. بحث حول: المهدي عجل الله فرجه. ص104.

دليل على شكٍّ أصحاب الفكرة أنفسهم في ثبوتها وصحَّتِها، لذلك يبالغون في جمع الأدلة والإكثار منها، والاستماتة في الدفاع عنها لإقناع أنفسهم بصحّتها، ثم محاولة إقناع غيرهم بذلك.

أما إيراد محمد باقر الصدر لأهل السنة في هذا المقام فهو من باب خلط الأوراق لإيهام القراء بأن أهل السنة أيضا يؤمنون بمهدي الشيعة، وهو غير صحيح. فالمهدي الذي تذكره بعض مصادر أهل السنّة يختلف تماما عن مهدي الشيعة، فهو ليس شخصا مات أو اختفى ثم يظهر في المستقبل كما هو الشائع عند الفرق الشيعية، وإنما هو شخص يولد في المستقبل، وعندما يحكم يحقق العدل. والطريف أن بعض الشيعة يعتقدون أن هذا المهدي الذي تذكره بعض مصادر أهل السنة هو الذي يسمونه: "السفياني"، وهو -عندهم- رجل شرير من الأمويين من نسل أبي سفيان يخرج من الشام قبل ظهور مهديهم المنتظر يعيث في الأرض فسادا ويقتل خلقا كثيرا.

وزيادة على الاختلاف بين أهل السنّة والشيعة في فكرة المهدي، فإن ثبوت المهدي المنتظر الذي تذكره بعض مصادر أهل السنة مختلفٌ فيه بينهم، فبعضهم يثبته، وهناك من ينفي وجوده بسبب ضعف الروايات الواردة في ذلك، ومنهم: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور الذي يقول إنه جمع الروايات الواردة في المهدي، ودرس أسانيدها فوجد رجال تلك الأسانيد على قسمين:

القسم الأول: أسانيد اختلف أئمة نقد الرجال في تعديل وتجريح رجالها اختلافا متكافئا. وأسانيد أولئك الرواة هي أفضل أسانيد تلك الآثار، وهي التي رواها الترمذي وأبو داود وابن ماجة، ومجموعها ثمانية طرق. وبعد أن عرض تلك الطرق الثمانية وبيّن الرجال المُتَكَلَّم فيهم في سندها، خلص إلى أنها لا ترقى إلى مرتبة الحسن، بل هي من قسم الحديث الضعيف؛ "لأن أسانيدها لم تسلم من الاشتمال على راو ضعيف، وبعض رواة أسانيدها مطعون فيهم. ومن تكُلِّم فيه منهم وإن كانوا قد قَبِلَهم بعض أهل النقد، فقد ردهم بعضهم، فتعارض فيهم الجرح والتعديل والرد والقبول، وقد استقر عند علماء الحديث، وأصول الفقه أن الجرح إذا صدر من أهل المعرفة مقدَّم على التعديل الصادر منهم"، وإن كان الترمذي قد وَسَمَ أحدَ

تلك الروايات بالحسن والصحة، فإن تلك الرواية ليس فيها ذكرٌ للمهدي، وإنما ذكرٌ لرجل من آل البيت يلي أمر المسلمين.

وأما القسم الثاني: من الأسانيد فإن جمهور أهل النقد يأبون قبولهم، وهم الذين انفردت بإخراج رواياتهم المصنفات المعروفة بالخلط بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وعُرف أصحابها بالتساهل في قبول الرواة، مثل: معاجم الطبراني، ودلائل النبوة للبيهقي، وتاريخ ابن عساكر، وتاريخ الخطيب البغدادي، ومستدرك الحاكم، وحلية الأولياء لأبي نعيم.

ويرى ابن عاشور أن أخبار المهدي مما تسرب من الشيعة إلى بعض دوائر أهل السنة حين اختلط العلم. ويدعم ما ذهب إليه بأن رواة تلك الأخبار نسبوها إلى ثمانية عشر من الصحابة، وهذا الحرص من الرواة على تزيين تلك الأسانيد ونسبتها إلى عدد كبير من الصحابة مع عدم خلو سند من تلك الأسانيد من مقال أو طعن، يجعلها مثارا للشك، فقد يكون ذلك مؤشرا على حرص مشيعي ذلك الخبر على رواجه بين الناس، فيكتسب بتلك الطرق المختلفة شهرة وقوة حتى يطمئن له عامة المسلمين. ولو كان ذلك الخبر حقا بلغ شهرة صحيحة مثل تلك التي روّج له بها مشيعوه، وكانت تلك النسبة إلى الرسول ﷺ حقا وأسانيدها مقبولة لما فات جميعها الإمامين البخاري ومسلم اللذين لم يغفلا في كتابيهما قضايا في غاية البساطة مثل: كيفية الاضطجاع، فكيف يهملان هذه القضية المهمة لو كان لها سند صحيح؟[1].

مُنْتَظَر ومُنْتَظِر:

من الطرائف المتعلقة بعقيدة المهدي الْمُنتَظَر أن الشيعة كلّما يذكرونه يدعون له بقولهم: "عجّل اللهُ فَرَجَهُ وسهّل مخرجه"، والدعاء بالفَرَج إنّما يكون لمن هو في مِحْنَة ومُصِيبة، فهم يُقِرُّون أنّ الإمام المهدي (الذي يفترضون وجوده) في مِحْنَة وأنّه يحتاج

[1] ابن عاشور: محمد الطّاهر بن محمد: "المهدي المنتظر". ضمن كتاب: تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة. ص51 وما بعدها.

إلى الدعاء المستمرّ من قِبَل أتباعه لتفرّج عنه تلك المحنة، فهل يمكن أن يكون المكْرُوبُ الذي يدعو له أتباعه دوماً بالفَرَج والخلاص العاجل هو المُنْقِذ المُنْتَظَر الذي يخلِّصُهم من الظلم والكُرُبَات؟ ومَنْ مِنْ الطَّرفين يحتاجُ إلى الآخر ليخلِّصه مما هو فيه: الغائبُ المنْكُوب الذي يدعو له أتباعه بالفرج والخلاص، أم الأتباع الذين ينتظرون خلاص المحبوس المكروب ليملأ لهم الأرض عدلا؟

خاتمة

في ختام هذه الدراسة حول نشأة التيار الشيعي عموما، ونشأة فرقة الشيعة الإثني عشرية خصوصا، وتطور أفكارها ومعتقداتها، نخلص إلى ما يأتي:

1- لقد بدأت بذرة التشيع لعلي بن أبي طالب ﷺ حركة سياسية، سواء أرجعناها إلى المجموعة التي كانت تفضل مبايعته بالخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ، أم إلى المتمردين الذين قدموا من مصر لخلع عثمان بن عفان من الخلافة وكانوا يطرحون اسم علي بن أبي طالب بديلا عنه، أم أرجعناها إلى المجموعة التي رفضت تنازل الحسن بن علي عن الخلافة.

2- تعود نشأة بذرة التشيُّع العقدي إلى عبد الله بن سبأ الذي أثار فكرة كون عليّ بن أبي طالب وصيّ الرسول ﷺ؛ كما كان يعتقد أن يوشع بن نون كان وصيا لموسى عليه السلام، وبدأ الطعن في المخالفين لعليّ وتكفيرهم. ولا شك أن أفكار عبد الله بن سبأ كانت في البداية مرفوضة من طرف السواد الأعظم من أتباع عليّ بن أبي طالب، ولكن الفكرة وجدت فيما بعد طريقها إلى المنظومة الفكرية للشيعة، وأصبحت المحور الذي تدور حوله المعتقدات الشيعية.

3- لقد تطور الفكر السياسي والعقدي للشيعة حسب متطلبات الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشها أفراد ذلك التيار، ومن العناصر التي أسهمت في صياغة المنظومة الفكرية والعقدية لذلك التيار صراع المشروعية بين الفرق الشيعية، والصراع السياسي الذي خاضه الشيعة ضد الأمويين والعباسيين. وقد انتهى الأمر بكل فرقة من الفرق الشيعية إلى وضع منظومة عقدية وفقهية لها تميزها عن غيرها من الفرق وعن جمهور المسلمين من أهل السنة والجماعة.

4- لما كانت الأسس الفكرية والعقدية للشيعة ناتجة عن الصراع السياسي والفكري الذي عاشته تلك الفرق، فقد جاءت مليئة بالتناقضات والمبالغات. وبعد استقرار تلك المنظومة الفكرية والعقدية بدأ أصحابها يبحثون لها من المبررات الشرعية، فراحوا يأولون النصوص الشرعية وأحداث السيرة النبوية تأويلات

بعيدة وغريبة من أجل تبرير تلك الأفكار والمعتقدات، كما نسجوا شبكة كبيرة من الأخبار، بعضها منسوب إلى الرسول ﷺ، وأغلبها إلى أئمتهم، خاصة جعفر الصادق.

5- بعد تشكُّل المنظومة الفكرية والعقدية في القرون الثلاثة الأولى واستقرارها أصبحت تنتقل بين الأجيال بالتوارث، ولم يكن لتلك الأجيال الجرأة على النظر في أصولها وتمحيصها؛ لأنهم تربوا على أن إنكارها أو الشكّ فيها كفر، وليس من السهل على أحد منهم أن يتجرأ على هدم عقيدته. وهكذا أصبحت الجهود مركزة على تبرير تلك المعتقدات والدفاع عنها.

قائمة المراجع

- ابن الأثير: علي بن محمد بن عبد الكريم. (1415هـ/ 1994م). أسد الغابة في معرفة الصحابة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن. (1406هـ). الضعفاء والمتروكون. تحقيق: عبد الله القاضي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي. (1386هـ/1966م). الموضوعات. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المدينة المنورة: المكتبة السلفية.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. (1406هـ/1986م). تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. (1326هـ). تهذيب التهذيب. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع. (1410هـ/1990م). الطبقات الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عاشور، محمد الطَّاهر بن محمد. (1985م). "المهدي المنتظر". ضمن كتاب: تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، جمع: عبد الملك ابن عاشور. تونس-الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- أحمد بن حنيل. (1421هـ/2001م). مسند أحمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط/عادل مرشد وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (د.م.): دار طوق النجاة.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (1998م). سنن الترمذي. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- الحاكم، محمد بن عبد الله بن محم. (1411هـ/1990م). المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
- الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود. (د.ت.). الأخبار الطوال. تحقيق: عبد المنعم عامر. مراجعة: الدكتور جمال الدين الشيال. مصر: وزارة المعارف والإرشاد القومي.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1413هـ/1992م). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (1382هـ/1963م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- السماوي، محمد التيجاني. (1414هـ/1993م). ثم اهتديت. لندن: مؤسسة الفرقان.
- السيد أبو المعاطي النوري وآخرون (جمع وترتيب). (1417هـ/1997م). موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله. بيروت: عالم الكتب.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت.). تاريخ الخلفاء. تحقيق: حمدي الدمرداش. السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.
- الشريف المرتضى. (1405هـ). رسائل الشريف المرتضى. قم: دار القرآن.
- الشيخ المفيد. (1410هـ). المقنعة. قم: مؤسسة النشر الإسلامي. الطبعة الثانية.
- الصدر، محمد باقر. (1417هـ). بحث حول المهدي عجل الله فرجه. تحقيق: وتعليق عبد الجبار شرارة. قم: مركز الغدير للدراسات الإسلامية.
- علي سامي النشار. (1968م). نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام. القاهرة: دار المعارف. الطبعة التاسعة.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د.ت.). كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. د.م: دار ومكتبة الهلال.

- الكليني، محمد بن يعقوب. (1968-1971م).الأصول من الكافي. طهران: دار الكتب الإسلامية.
- لبيب بيضون. (1408هـ). تصنيف نهج البلاغة. إيران: مركز النشر مكتب الإعلام الإسلامي. الطبعة الثانية.
- محمد مهدي الآصفي. آية التطهير. مبحث: أهل البيت عليهم السلام: من هم أهل البيت عليهم السلام.http://www.al-islam.org/short/arabic/tathir/3.htm
- مركز الرسالة. العصمة حقيقتها وأدلتها.سلسلة المعارف الإسلامية (18).
- المسعودي. (1988م). مروج الذهب ومعادن الجوهر. بيروت: المكتبة العصرية.
- مسلم بن الحجاج. (د.ت.). صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- النوبختي، أبو محمد الحسن بن موسى. (1931م). فرق الشيعة. نشر جمعية المستشرقين الألمانية، طبعة إستانبول.
- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر. (1414هـ/1994م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق: حسام الدين القدسي. القاهرة: مكتبة القدسي.
- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن واضح. (1358هـ). تاريخ اليعقوبي. النجف: لمكتبة المرتضوية.

فهرس الموضوعات